جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسـم العلـوم الإنسـانية

مذكـرة مـاستر

ميدان العلوم الإنسانية والاجتماعية
فرع التاريخ
تخصص: تاريخ الوطن العربي المعاصر

رقم : .....

إعداد الطالبة:
إيمان صيد

يوم : 03/ 07/ 2019

تأثير النفط على السياسات الاقتصادية بالجزائر 1972-1989م

لجنة المناقشة :

جازية بوكرادة	أ.مس.أ	جامعة محد خيضر بسكرة	مناقشا
صالح الصيد	أ.مس.أ	جامعة محمد خيضر بسكرة	رئسا
فؤاد جدو	أ.مح. ب	جامعة محمد خبضر بسكرة	مشرفا

السنة الجامعية : 2018 _ 2019م

شكروعرفان

أتقدم بالشكر الجزيل والحمد الكثير في الأول والأخير للخالق تبارك وتعالى والذي بعونه ومشيئته تم انجاز المذكرة.

كما أتقدم بأسمى معاني الشكر وبالتقدير إلى أستاذي الفاضل

" فؤاد جدو"

على كل المجهودات والتوجيهات والنصائح القيمة التى قدمها لي والذي شرفني بمتابعة هذا العمل وكان لي خير دليل ومرشد طول مدة انجاز هذا البحث فله عظيم الشكر وخالص الامتنان والتقدير.

كما أتقدم بخالص الشكر والامتنان والتقدير إلى كل أساتذتي في قسم التاريخ، وعمال المكتبة المركزية.

والشكر موصول لأعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بمناقشة مذكرتي.

وأخيرا أتوجه بخالص شكري لكل من أعانني من قريب أو من بعيد على إتمام هذا البحث من أحباب وأصدقاء فلهم مني فائق التقدير.

مقدمة

مقدمة:

يمثل النفط المحرك الرئيسي للاقتصاد العالمي، فهو من أهم المعايير الرئيسية التي لها تأثير عالمي سواء من الناحية الاقتصادية أو السياسية، فهو من الدعامات التي ترتكز عليها الاقتصاديات العالمية، ومن أكثر السلع استراتيجيا تدولا على مستوى العالم.

يحتل النفط في الاقتصاد الجزائري مكانة كبيرة فمنذ الاستقلال اعتمدت الحكومة الجزائرية على الثروة النفطية في مسيرتها التنموية، و خاصة في فترة السبعينيات و بداية الثمانيات باستخدام الفوائض المالية المتراكمة لغرض تحقيق أهداف التنمية بالنظر إلى الضعف المسجل في المستويات و القطاعات غير النفطية حيث يعتبر النفط الممول الأساسي للخزينة العمومية بالعملة الصعبة و ذلك بفضل الجباية البترولية.

إن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعيا هذا راجع اعتماده على النفط و هذا ما جعله تتعرض لهزات التي تحدث في الأسواق العالمية النفطية أو بما تعرف بالأزمات الاقتصادية العالمية.

لهذا ارتأينا تناول فترة مهمة من فترات تاريخ الجزائر الاقتصادي و هي مرحلة الاقتصاد الموجه (اشتراكي) التي عرفت فيها عدد كبير من التحولات الهيكلية للدولة الجزائرية حيث حاولت من خلالها بناء اقتصاد قوي يعتمد على نظام التخطيط للمشاريع.

أهمية الدراسة:

لكل دراسة تحمل أهمية علمية، تتناول هذه الدراسة تأثير السياسة النفطية الجزائرية على الاقتصاد الوطني.

– تعتبر الأسواق النفطية العالمية ذات أهمية بالغة للدول المصدرة والمستوردة للنفط كما لها التأثير البالغ على حسن سير الأسعار وتحديد سقف الإنتاج العالمي ولها انعكاسات إما بالإجاب وذلك من خلال ارتفاع أسعار النفط في تلك الأسواق مما ينتج

عنه رخاء في المردود المالي للدول المنتجة، أو العكس يؤدي إلى تقليص في نسبة الموارد المالية لتلك الدول.

– يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصادا ريعيا وذلك لاعتماده على مورد واحد وهو النفط هذا الأخير الذي تم تأميمه سنة 1971ومنذ ذلك الحين قامت الدولة الجزائرية بربط مشاريعها التنموية بمردودات صادرات البنزول التي كانت تخضع في مجملها إلى تحديد من طرف الأسواق العالمية النفطية.

أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذه دراستنا إلى تحقيق جمل من الأهداف نلخص أهمها كالتالي:

–إبراز تأثيرات سياسية التأميم على الاقتصاد الوطني.

–تحليل مضمون سياسيات الاقتصادية خلال هذه الفترة (1972–1989)

– تبيين مدى علاقة الاقتصاد الجزائري بالأزمات النفطية العالمية.

الإشكالية:

تحاول اشكالية هذه الدراسة الإجابة عن السؤال المحوري التالي:

إلى أي مدى أثر النفط في رسم السياسات الاقتصادية (1972–1989)؟

تقودنا الاشكالية المطروحة إلى طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية على النحو التالي:

1)–ما هي الدوافع تأميم النفط في الجزائر؟

2)–ما تأثير تأميمات النفطية في رسم سياسات الاقتصاد في الجزائر؟

3)-ماهية انعكاسات الأزمات النفطية العالمية على الاقتصاد الجزائر؟

-أسباب اختيار الموضوع:

-الموضوعية

-بالرغم من الدراسات و الأبحاث في الفترات السابقة التي تناولت الموضوع من زوايا مختلفة لا تزال هذا القطاع يستقطب فضول الباحثين و الدراسين لما يتميز به من التنوع و عدم الاستقرار.

2)-ارتباط بطبيعة التخصص "تاريخ الوطن العربي المعاصر"

3)-أهمية موضوع الدراسة التي تتناول فترة مهمة من فترات الاقتصاد الجزائري

4)-دراسة الموضوع من جانب تاريخي وفق مقاربة اقتصادية.

الذاتية:

الميول الشخصي و رغبة الذاتية في دراسة هذا الموضوع بدرجة الأولى كونه ضمن تاريخ المعاصر، كذلك محاولة الاهتمام بدراسة فترة ما بعد الاستقلال.

- منهج الدراسة:

اتبعت في الدراسة المناهج التي تقتضيها طبيعة هذا الموضوع

1-النهج التاريخي التحليلي: و هي دراسة التحولات و الأحداث في بيئتها لذلك تكلمنا عن التحولات الاقتصادية التي حدثت في هته الفترة، و ذلك ومن خلال تحليل السياسات الاقتصادية التي طرحنا على شكل مخططات تنموية لبناء الاقتصاد الجزائري.

لاشك أن الموضوع تأثير النفط على سياسات الاقتصادية للجزائر خلال فترة 1971- 1989 قد تناولته جملة من البحوث العلمية من بينها

2- **المنهج الإحصائي:** تحتوي هذه الدراسة على جملة من الإحصائيات وهذا راجع لطبيعة هذا الموضوع الذي يدرس في مضمونه تحليل أرقام إحصائية لمشاريع تنموية للدولة الجزائرية من فترة 1972- 1989.

دراسات سابقة:

1- مذكرة ماجستير للطالب وحيد خير الدين بعنوان: أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي واستراتيجيتته البديلة لقطاع المحروقات دراسة حالة الجزائر، جامعة محمد خيضر بسكرة السنة الجامعية 2012-2013 حيث عرض استراتيجية استغلال ثروة البترولية في الأسواق الدولية وتطرق إلى محددات أسعار النفط ومدى التحكم فيها ومدى تأثير الاقتصاد العالمي في المستوى أسعار النفط، كما قام بصياغة الاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات في الجزائر من أجل استخدام الأمثل في إطار استغلال المستدام للطاقة.

2- مذكرة ماجستير العمري علي: دراسة تأثير تطورات النفط الخام على النمو الاقتصادي لدراسة حالة الجزائر 1970-2006 ، معهد العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي 2007-2008 تطرق في دراسته على اعتماد الدولة الجزائرية على النفط في اقتصادها مع تحليل الكلي لمشاريع الاقتصادية في الفترة الاشتراكية.

2-عرض الدراسة:

للإجابة عن الإشكالية المطروحة تم وضع خطة لدراسة تتشكل من مقدمة و ثلاث فصول و خاتمة

الفصل الأول: تطرقت فيه إلى لمحة تاريخية للنفط في الجزائر، بداية بماهية البترول فيها تعريف و تاريخ ظهور و أهم خصائص و أهمية هذه المادة، كما يتناول الفصل النفط في الجزائر من حيث ظهوره و السياسة النفطية الفرنسية اتجاه نفط الجزائر، بالإضافة يحتوي الفصل إلى استغلال النفط بعد الاستقلال و كيف جاء النفط إلى الجزائر في اتفاقيات إيفان، إلى جانب مساهمة النفط في الاقتصاد الجزائر بعد الاستقلال.

الفصل الثاني: سلطنا فيه الضوء على التاميمات و السياسات الاقتصادية حيث يتنوى هذا الفصل على أهم الدوافع السياسية و الاقتصادية لتأميم النفط و يندرج في هذا الفصل مرحلة التطبيق السياسات الاقتصادية في الفترة الأولى التي جاءت من (1972-1979) التي شهدت فيها الجزائر مخططين.

حيث ذكرنا فيها أبرز الإصلاحات من الناحية الاقتصادية مع تقييم لهذه المرحلة و يتناول هذا الفصل أيضا الإصلاحات الاقتصادية في الفترة (1980- 1989) حيث أعطيت أهم المخططات في هذه الفترة و هما مخططين خماسين و قمنا في الأخير بتقييم هذه المشاريع و تأثيرها على الاقتصاد الوطني.

الفصل الثالث: فخصصنا الأزمات الاقتصادية العالمية و تأثيرها على الاقتصاد الجزائري، حيث يتناول هذا الفصل الأزمة العالمية 1973 و نتائجها (انعكاسها) على الاقتصاد الوطني، و كذلك يحتوي على الأزمة العالمية 1986 و انعكاسها على الاقتصاد الوطني.

الفصل الأول:

الخلفية التاريخية لنفط في الجزائر

المبحث الأول: ماهية النفط.

المبحث الثاني: النفط في الجزائر.

المبحث الثالث: استغلال النفط الجزائري بعد الاستقلال.

تمهيد الفصل الأول:

* يعتبر النفط من أهم المصادر الطاقوية الموجودة في العالم، وهذا راجع لأهميته البالغة في تحريك دواليب الاقتصاد العالمي، ويعد هذا الأخير مصدر رزق لكثير من الدول النامية مثل الجزائر.

إن الجزائر كغيرها من الدول تزخر بثروات معدنية وطاقوية كبيرة على رأسها النفط الذي يعود تواجده إلى فترات زمنية سابقة وهذا ما أكدته جل الدراسات العلمية الأوروبية، مما جعل فرنسا تتمسك بالجزائر على غرار مستعمراتها الأخرى، ازدادت أهمية النفط بالنسبة لفرنسا بعد ح ع 2، وهذا راجع لأنها كانت تستورده من طرف الدول الأوروبية الأخرى، وهذا ما دعى هذه الأخيرة العمل على البحث والتنقيب في جل المناطق الوطنية بداية من المناطق الشمالية وصولا إلى الصحراء الجزائرية لتتأكد في سنة 1956 وجود النفط بكميات معتبرة عملت فرنسا لإستحواذ على نفط الجزائر بعد الاستقلال وذلك من خلال إبقاء شركات الأجنبية على منابع النفط في الجزائر وذلك بموجب إتفاقيات إيفيان، بمعنى إبقاء العمل بقانون البترول الصحراوي.

حاولت الجزائر بعد استقلالها الخروج من دائرة التبعية الاقتصادية وذلك من خلال تبنيها الاقتصاد الإشتراكي، حيث قامت بتطبيق مجموعة من القرارات التي بموجبها استرجاع ممتلكات الوطنية وكذلك قامت على انشاء مجموعة دواوين من اجل إنعاش الاقتصاد الوطني وبناء مؤسسات له، بعد مرور أربعة سنوات من الاستقلال قامت الجزائر بتطبيق المشاريع، وكان أول مشروع وهو الثلاثي الأول [1967- 1969] كتجربة أولى لدخول الاقتصاد الجزائري ميدان التنمية الاقتصادية.

المبحث الأول: مفهوم النفط:

* يعتبر النفط مادة إستراتيجية والمحرك الفعال للعملية الاقتصادية في العالم، وهذا راجع لاستفادة الإنسان منه في عدة من المنتوجات التي يستغلها في حياته اليومية والعملية، كما يركز العنصر البشري عليه في تحريك المنظومة الاقتصادية، وخاصة اقتصاديات الدول الكبرى الصناعية، كما أن النمو الهائل للاقتصاد على مستوى العالم زاد من درجة الاعتماد عليه كطاقة أول في العالم.

المطلب الأول: تعريف النفط:

– لقد تعددت واختلفت التعاريف النفط التي أعطيت على هذه المادة المهمة والتي تشكل أهمية كبيرة في حياة البشرية جمعاء.

* **من الناحية اللغوية:** هو دهن معدني سريع الاحتراق توقد به النار ويتداوى وجد مكانه عند حفر الأراضي الرسوبية تحت البحار واليابسة على الأعماق.

واشتقت منه الأسماء التالية [1]:

– النفاط: جمعها نفّاطون وهو مستخرج النفط من معادنه.

– النفاطة: وهي منبت النفط ومعدنه، يطلق على النفط بتعبير عديد من اللغات اليونانية NAPETA وتعني زيت الجبل.

اللغة الفارسية: NAFTA وتعني قابلة للسيران[2].

اللغة الانجليزية:MINERLOIT وتعني الزيت المعدني.

اللغة الألمانية: EROOL وتعني زيت الأرض[3].

---

[1]– صلاح يحياوي وفاروق الصوفي، أساسيات تصنيع النفط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991 ، ص 01.

[2]–محمد ختاوي، النفط وتأثيره في العلاقات الدولية، دار النقاش، لبنان، 2009 ،ص 07.

[3]– صلاح يحياوي وفاروق الصوفي، المرجع السابق، ص 04.

من الناحية الاصطلاحية: بالرجوع إلى معجم لمصطلحات البترول والصناعة النفطية نجد كلمة النفط تعني البترول أو زيت البترول[1].

إن كلمة النفط هي في الأصل كلمة لاتينية Petolem وتعني كلمة مكونة من قطعتين (Petra) وتعني صخر و Oleum وتعني زين وبهذا تعني زيت الصخر* [2].

ويطلق عليه اسم الزيت الخام Crude oil[3]، ويعرف أيضا « يعتبر النفط مادة بسيطة ومركبة فهو مادة بسيطة الآن، يتكون كيماويا من عنصرين فقط هما الهيدروجين والكربون، وهو بنفس الوقت مادة مركبة، لأن مشتقاته تختلف بالاختلاف التركيب الجزئي لكل منها»[4].

يعرف النفط أيضا على أنه مادة سائلة هي الهيدروكربونات يطلق عليها النفط، له رائحة متميزة، لونه متنوع بين الأسود- الأخضر- البني- الأصفر، كما أنه يكون مادة لزجة تختلف بحسب كثافة النوعية حيث أنه كما زادت نسبة ذرات الكربون في مادة النفط الخام كما زاد كثافة النوعية أو ثقله[5].

---

[1]- أحمد شفيق الخطيب، معجم مصطلحات البترول والصناعة النفطية، مكتبة لبنان، بيروت، 1990، ص 323.نقلا عن: وحيد خير الدين، أهمية الثورة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البدلية، مذكرة مقدمة شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، اقتصاد دولي كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، 2012، 2013، ص 04.

* **زيت الصخر**: وهو زيت النفط الذي يتكون من مراحل متتالية وبصورة تحول البقايا العضوية التي تعرف باسم الكيروجين وهيا مادة هامة تمثل في نفط غير تام التكوين، ويبدأ زيت النفط في التكوين ويتحول بدوره إلى زيت الثقيل ثم زيت خفيف (الشمعي) الذي تزداد درجة خفته بطوال فترات تكونه حتى يتحول إلى غاز طبيعي، لمزيد أنظر: بيطام ريمة، أسعار النفط، وانعكاساتها على ميزانية العامة للدولة، الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص مالية والاقتصاد الدولي، العلم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير 2014/ 2015، ص 03- 04.

[2]-محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص 03.

[3]-جمعة رجب طنطيش ومحمد أزهر سعيد السماك، دراسات في الجغرافيا الطاقة،ا شركة ELGD،مالط، 1999، ص 267.

[4]-محمد أحمد الدوري، المرجع السابق، ص 08.

[5]-حامد عبد الحميد السنياوي ومحب الدين حسين وآخرون، مبادئ الهندسة التعددية البترول، ط02، مصر، دار المعارف، 1981، ص 169.

يتضح من التعريف السابق أن النفط مادة سائلة يختلف لونها بحسب منطقة الموجود فيها سوادًا أسودًا أو أخضر وكذلك البني على أنه مادة تعتبر لزجة في بنيتها وهذا راجع بدرجة أولى إلى كثافة المادة الموجودة بكربون الذي يعتبر مكون أساسي للنفط حيث كلما زادة هذه المادة زادة كثافة النوعية وثقله.

الجدير بالذكر أن لفظة النفط تطلق على أوسع استعمالاتها الهيدروكربونات التي تتكون في باطن الأرض بصورة طبيعية، ولكن الكلمة بمعناها الواضح هي تطلق على الترسبات السائلة، أي زيت الخام، وبينما يطلق على المواد الغازية اسم " الغاز الطبيعي" وعلى المواد الصلبة المتبقية إسم " البنومن" " الشمع" لطبيعة تركيبها الكيميائي[1].

ويتضح من التعريف السابق على النفط يتكون في باطن الكرة الأرضية وذلك بصورة طبيعية، حيث نقول عليها أنها ترسبات داخل القشرة الأرضية التي تولد لنا زيت البترول وحيث يظهر لنا بأشكال مختلف في ما هو عبارة عن غازات وفي ما هو عبارة عن مواد صلبة ناتج عن التفاعلات الكيماوية التي تحدث داخل باطن الأرض.

وهنا تعريف آخر وهو أن النفط سائل يتكون من الهيدروكربونات وكذلك على نسبة صغيرة من كبريت الأوكسجين والنترجين، ويتكون ويتجمع في باطن الأرض ويظل في مكانه إلى أن يخرج إلى سطح الأرض بفعل العوامل الطبيعية كشقوق أو يستخرجه[2].

المطلب الثاني: تاريخ ظهور النفط:

تعود معرفة الإنسان للنفط منذ العصور القديمة جدًا قد تمتد إلى (5000-7000) سنة، عندما استخدمه السكان واقع بين حوض البحر المتوسط و حوض دجلة والفرات من السومريين والساميين والأكاديين سكان إقليم علام وأكاد حيث كانت المادة تظهر على سطح الأرض على شكل زيت بفضل الفواصل والشقوق التي تعرضت لها الطبقات الجيولوجية.

---

[1]–حامد عبد الحميد السنياوي ومحب الدين حسين وآخرون، المرجع السابق، ص 196.

[2]– بدران أحمد حبيب، البترول وأهميته ومخاطره وتحدياته، دار الناس، للطباعة والنشر ، العراق، 2006، ص 09.

وقد استخدم سكان بلاد ما بين النهرين من الأكاديين والسوماريين بين التكوينات النفطية في بناء مساكنهم كمادة لاصقة لأحجار البناء أو في تغطية سطوح منازل الملوك والأمراء وسادة القوم منهم، وفي بناء الطرق وطلاء السفن لمنع بللها[1].

عرف العربيون القدامى النفط واستخدموه في بعض جوانب حياتهم أبرزها النواحي الطبية، وتدل الدراسات العلمية الحديثة على أن النفط أو مشتقاته كانت من بين المواد الأساسية التي استخدموها في تحنيطها وحفظها، ويعتقد البعض أن كلمة المومیا Momia التي تطلق على الجثث المحنطة من العصور القديمة هي من كلمة Mum الإيرانية والتي تعني الزيت الأرضي.

كما عرف الإغريق النفط واستخدموه في نواحي مختلفة من بينها الطب فعديد من المخطوطات القديمة تشير إلى الطبيب الإغرايقي هيبوقراط و الروماني نيزوفي قد عديد من الوصفات الطبية كان النفط يدخل في تركيبها [2].

وكما يشير الكثير من العرب والمسلمين الذين نبغو في الطب إلى النفط وأنواعه واستخداماته فعل سبيل المثال أشار ابن سينا إلى النفط « نافع لطيف وخصوص الأبيض منه، محلل مذيب، مفتح للسدد نافع في أوجاع المفاصل، ويسكن المخص، ويكسر من برد الرحم وريحها، والأزرق منه ينفع في الأذن الباردة تطورا» [3].

ويتضح مما سبق أن العرب والمسلمين استخدموا النفط في عدة جوانب منها الطب وغيره، وكذلك تمت الإشارة إلى أنواع عدة من النفط فمنه الأبيض والأسود والأزرق.

ومما يثير الانتباه أن العرب عرفوا تقطير النفط منذ فترة طويلة، ويمكن تبيين ذلك من خلال ما يقوله الشيخ الأنطاكي في مؤلفه " تذكرة أولى الألباب وجامع للعجب والعجائب".

---

[1]– بيطام ريمة: مرجع سابق، ص 06.

[2]– المرجع نفسه، ص 07.

[3]– جمعة رجب طنطش ومحمد أزهر سعيد السماك، مرجع سابق، ص 268– 271.

« النفط هو ثالث الأدهان بعد الجر والبلسان في سائر الأفعال وهو معدن بأقصى العراق كالزفت والغاز، والنفط يستحلب غليظ ثم يقطر أو يصعد فأول دفعة منه الأبيض ثم الأسود فإن صعد الأسود ثانية ألحق في الأبيض» [1]، هذه عيا عملية التقطير بأبسط صورها.

وكما عرف الهنود الحمر في العالم الجديد النفط واستخدموه في علاج بعض الأمراض الجلدية وبعض نواحي الحياة الأخرى، وكان ذلك قبل وصول الأوربيين لتلك المناطق في أواخر القرن الخامس عشر وأوائل القرن السادس عشر.

وعرف الصينيون عرفوا النفط وأطلقوا عليه اسم ايفي–بو استخدموه أيضا وهناك صنعت أول لامبة إضاءة تعمل بالنفط في مقاطعتي سيكيانج وتسنسي. [2]

أما عن معرفة الأوربيين للنفط فبقيت محدودة حتى القرن الثامن عشر واقتصر استخدامهم له على عديد من النواحي الطبية، وإلا أنه في سنة 1854 استطاع بعض الصيادلة الأوربيين ستخلص سائل قابل للاشتعال من النفط سمي فيما بعد بالكيروسين أو نفط الإضاءة، وقد يكون هذا التاريخ في نظر البعض عن الأوروبيين هو بداية لاستخدام العلمي للمشتقات النفط، بينما يرى فريق آخر أن الاستخدام التجاري المنظم لهذه المادة بدأ في 1859/08/27 عندما حفر أدوين دربك الأمريكي أو لبئر نفطي في العالم في تتوس فيل بولاية بنسلفانيا الأمريكية وبعمق 32 متر فقط ونتيجة حفر أبار أخرى أيضا ونشط البحث عنه وتوالت اكتشافاته فيما بعد في الاتحاد السوفياتي وأندونيسيا وكندا ودول أخرى وفي أمريكا الجنوبية[3].

---

[1]– جمعة رجب طنطش ومحمد أزهر سعيد السماك، المرجع السابق، ص 270.

[2]– المرجع نفسه، ص 271– 272.

[3]– محمد رجب طنطيش و محمد أزهر سعيد السماك، المرجع السابق، ص 269.

ب- النظرية الأولى (العضوية):

لقد أصبح من المسلم به عموما الآن أن، زيت البترول قد نشأ من تحليل الحيوانات والنباتات المائية وبنوع خاصة البحرية المدفونة تحت طبقات موالية من المواد الرسوبية المختلفة منه يحتمل أن تتراوح بين 4000 إلى 5000 مليون سنة، تتزايد المواد المترسبة على مراكز من فوق قاع البحر والمحيطات وتعمل زيادة الضغط وارتفاع درجة الحرارة وعلى عمق آلاف من الأمتار تتوالى تفاعلات كيماوية وتزداد هذه التفاعلات مع وجود البكتيريا والأنزيمات، و يتم التحول الأجزاء الرخوة من تلك المواد النباتية والحيوانية إلى زيت وغاز وتفيد الدلائل أن الغاز يتولد على أعماق بعيدة[1]، يتواجد البترول غالبا داخل مسام الصخور الرسوبية ومع زيادة الضغط والحرارة تتفاعل هذه المواد داخل الصخور وتصبح لديها قابلية التقلص يندفع الزيت والغاز[2].على ذلك أجمع الباحثين في هذا الشأن بأن النفط لا ينشأ إلا في ظروف شديدة الندرة في أزمنة جيولوجية مختلفة وبهذا فإن العثور عليه ليس أمر سهلا كما أنه لا يوجد إلا في مناطق معينة وهذا من خلال تحركه عبر الطبقات الأرضية وتجمعه في أماكن محدودة.

إن نشوء النفط يتوقف على توفر الطحالب البرية وبقايا الكائنات الحية الحيوانية منها النباتية[3]، والأحياء البحرية الدقيقة والرواسب المعدنية والتي تترسب في أعماق البحار والمحيطات مختلفة برمالها بشكل وبكميات غزيرة جدًا[4].

*** النظرية الثانية (اللاعضوية):**

طرحت فرضية من طرف عالم مندليف أكثر اقتناعا في ذلك الوقت، فالمعروف الهيروكاربونات تتكون من أجزاء تأثير الماء على بعض كربيدات الحديد[5].

---

[1]- مهدي أحمد رشيد، جغرافيا النفط، الجنادرية، لأردن، 2015، ص 10-11.

[2]-حامد عيد الحميد السيناوي ومحب الدين حسين، مرجع سابق، ص 172.

[3]- محمد رجب طنطيش ومحمد أزهر سعيد السماك، المرجع السابق، ص 304.

[4]- وحيد خير الدين، المرجع السابق، ص 06.

[5]-بروسكو ريكوف وداريكين، المرجع سابق، ص 30.

قد اعتقد منذليف هذا التفاعل الحاصل بين كربيد الحديد + مياه الجوفية + الضغط+ الحرارة[1]، التي تحدث في أعماق الأرض التي نتتج النفط، وبالفعل فقد تبين من التجارب المخبرية أن تفاعل كربيدات الحديد مع الماء أو الأحماض تتكون هيدروكربونات سائل تشبه البترول برائحتها ومظهرها، ولم يعرف في النواتج التفاعل من بين الهيدروكربونات سواء الميثان والأثين والأسيتيلت.

وقد تعرضت هذه النظرية عديد من الانتقادات على رأسها أن البترول يتألف من عدد ضخم من الهيدروكربونات معقدة ذات قوانين خاصة ولا يمكن الحصول عليه تفاعلات الكربيدات مع الماء[2].

ولا تزال المعارف بشأن نشأة النفط ومكوناته داخلية نسبية ففي بادئ الأمر اعتقد البعض أصل البترول أنه تركيبة اللاعضوي وآخرون يأكدون على أن البترول أصله عضوي.

*** الفرضية المعدنية:**

تقوم الفرضية التي اخترعها العالم سكولوف سنة 1892 كأحد الاحتمالات المتعلقة بالمنشأ اللاعضوي للنفط، وهي تعيد تشكيل هيدروكوبونات البترول من الكربون والهيدروجين إلى المراحل الأولى لتكون الكرة الأرضية والكواكب الأخرى من المجموعة الشمسية وتقوم هذه الفرضية بأن الصهارة الماغما قد امتصت أنثار تكتل الكرة الأرضية الهيدروكربونات التي كانت قد تشكلت قبل ذلك وعندما بدات الصهارة تتبرد نفذت في القشرة الأرضية، الهيدروكربونات عن طريق الشقوق والتصدعات إلى صخور الرسوبية في القشرة الأرضية، إذن النفط حسب هذه الفرضية وهو ناتج عند تحول هيدوكربونات الفضاء الكوني الأولي التي سقطت على الأرض مع الأشكال الأخرى من المادة الكونية.

---

[1]–جمعة رجب طنطيش ومحمد أزهر سعيد السماك، المرجع السابق، ص 309.

[2]–بروسكوريكوف وداريكين، المرجع السابق، ص 30.

لا تعتمد هذه النظرية للحقائق بإستثناء تواجد الميثان في الكواكب ولكن الميثان شيء والبترول شيء آخر[1] من الواضح أن هذه الفرضية غير حقيقية تميل كثيرا على الطابع الفلسفي وليس للبحث العلمي المبني على نظريات وتجارب.

* إن الدارسين للشؤون النفطية يلاحظ بأن هناك اختلاف واضح في كل التطورات التي تدور حول أصل النفط، وكيفية نشأته وتكونه في طبيعة، فلا يوجد هناك أن تصور واضح ودقيق حول هذا الموضوع بالذات، والمهم هناك هو أن النفط نشأ في سابق عملية غاية في التعقيد ومدار حقب طويلة من الزمن، يصعب على الإنسان تحديدها، لكن أغلب الدارسين جيولوجية متفرقة، ويتحرك من خلال الصخور الرسوبية عند مساماتها ثم يتجمع في المصائد البترولية [2] ويخرج النفط في الأخير كمادة خام [3].

المطلب الثالث: خصائص وأهمية النفط:

إن النفط كمادة فإن له عديدة من مميزات التي تميزه عن باقي المواد الطاقوية وهذا راجع إلى عدة خصائص:

---

[1]– بروسكوريكوف وداريكين، كيمياء البترول والغاز الطبيعي، تر: عيسى مسموع، موسكو: دار مير، 1981، ص 35.

[2]–المصائد البترولية: وهيا نوعان النوع الأول: المصائد التركيبية Structural traps: أن القشرة الأرضية تتركنا خلال العصور الجيولوجية المختلفة أكثر من مرة فارتفعنا أحيانا الأراضي المنخفظة وبرزت فوق سطح الحبر بحيث أصبحت المناطق التي كانت محصورة، وتتجمع فوقها المواد الرسوبية مرتفعة وتعرضت لعوامل التالتغيرية المختلفة، ونحتت فيها المياه الجارية، تلال ووديان ثم انخفضت هذه الأراضي مرة أخرى غمرتها مياه البحر وبدأ الترسيب من جديد فوق تلك التضاريس التي كانت في زمن من قبل.

النوع الثاني: مصائد استراتجرافية (طبقة): تتكون المصيدة البترولية أو الفخ البترولي نتيجة لتغير في التكوين المعدني للصخر أو نتيجة لغير في لغير المسامية والنفاذ به للصخر، لمزيد أنظر إلى حامد السنباوي ومحب الدين حسن، المرجع سابق، ص 181.

[3]– وحيد خير الدين، أهمية الثورة النفطية في الاقتصاد الدولي الإستراتجيات البديلة لقطاع المحروقات، دراسة حالة الجزائر، شهادة الماجستير في علوم الاقتصاد تخصص اقتصاد دولي، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، 2012/ 2013، ص 5، 6.

أ/ خصائص النفط:

* يختلف النفط في خواصه الطبيعية من المنطقة إلى أخرى ومن حقل إلى آخر قد يختلف في الحقل نفسه من طبقة إلى أخرى، ومن فترة إنتاجه الأولى إلى فترة إنتاجه الأخيرة[1].

* تركيبة الكيمائي فريد حيث أن الهيدروجين المدموج مع الكربون يعطيه خواصا لا توجد في غيره من مواد هذا تقدمه الطبيعة وقد حاول الإنسان تقليد الطبيعة في المجال لكن التكاليف باهضة.

وقد تعددت خصائص النفط من ناحية تركيبه[2]:

* إن جودة ونوعية النفط تعتمد أساسا على مادة الكبريت الموجودة فيه وذلك تحدد سعره في الأسواق العالمية.

* النفط مادة إستراتيجية تتأثر بالعوامل الاقتصادية والسياسية مما يضيف طبيعة دولية وأهمية خاصة.

* يعتبر النفط مادة زائلة هذا راجع لكثرة الاستعمال.

* يتميز بكثرة مشتقاته التي وصلت حوالي 8000 منتجا.

* النفط هو أساسي ومهم للطاقة ويعتمد عليه التطور التكنولوجي و الفني الإنتاج السائد.

* تتمركز معظم النفط في الدول النامية.

ب/- أهمية النفط:

يحظى النفط بأهمية بالغة لأن يعد الشريان رئيس لمعاملات الاقتصادية الموجودة في هذا العالم، حيث أنه يأثر كذلك على حياة الاجتماعية واليومية لإنسان وهذا راجع لأهمية الكبيرة التي يحظى بها.

---

[1]- محمد رجب طنطيش ومحمد أزهر سعيد السماك، المرجع سابق، ص 287.

[2]- بيطام ريمة، المرجع سابق، ص 08.

وتتضح أهميته من خلال العديد من الجوانب.

1- الأهمية الاقتصادية:

للثروة النفطية مزايا كثيرة لا تعد ولا تحصى فهي سلعة استراتيجية رقم واحد في العالم في الوقت الراهن، فهي المصدر الأول للطاقة والتي تعتبر العجلة التي تحرك دواليب الاقتصاد العالمي، حيث تستعمل في مختلف القطاعات الاقتصادية وقطاع النقل ولمواصلات وقطاع التجارة وحتى الخدمات وغيرهامن القطاعات الاقتصادية التي تشكل قلبا نابض للاقتصاد العالمي، وبهذا أصبح الرمز الأساسي للتقدم الاقتصادي في أي بلد من بلدان العالم.

فإذا الأهمية الاقتصادية للثروة النفطية شملت كل القطاعات الاقتصادية وسنحاول نبرز هاته الأهمية في بعض القطاعات الاقتصادية الاستراتيجية فيما يلي[1]:

أ- أهمية الثروة النفطية في القطاع الصناعي:

- تكلفة إنتاج النفط أقل بكثير من بكثير من تكاليف إنتاج كل بدائل الطاقوية له.

- النفط مادة أولية أساسية في صناعة النفطية العالمية وفي حد ذاتها سواء الإستخراجية أو التحولية تعتبر نشاط صناعيا واسعا وذلك من خلال أنه يستخرج من عديد من المنتجات النفطية مثل الصناعات البتروكماوية (صناعة الأسمدة، صناعة المطاط الصناعي، صناعة النسيج الصناعي، صناعة المستحضرات الطبية ... إلخ) [2].

---

[1]- وحيد خير الدين، المرجع السابق، ص 69.

[2]- ريمة بيطام، المرجع سابق، ص 11- 12.

ب- أهمية الثروة النفطية في القطاع الزراعي:

يعتبر قطاع الزراعة من القطاعات الأساسية الموجودة في المجال الاقتصادي حيث يعتمد على آليات متطورة تعتمد في أساسها على النفط لتسييرها من جهة ومصدر البيتروكميائية التي تساهم إلى حد بعيد في التقدم الزراعي[1].

أهمية الثروة النفطية في قطاع النقل:

يعتبر قطاع النقل هو العمود الفقري لاقتصاد العالمي فهو يساعد في إيصال السلع والخدمات لمختلف أنواعها سواء كانت صناعية أو زراعية أو مواد أولية أو غيرها من مناطق الانتاج والااستخراج إلى مناطق الاستهلاك والاستعمال النهائي.

يعتمد قطاع النقل على النفط كمصدر أساسي للوقود الذي تتحرك بواسطته جميع الوسائل البرية والجوية والبحرية، فالسيارات والشاحنات والقطارات كلها تستمد طاقتها المحرك للنفط ومشتقاته[2].

2- الأهمية السياسية:

- يعتبر النفط مادة استراتيجية في سلم والحرب قد يدلنا على ذلك مجمل الأحداث التي مر بها الشرق الأوسط منذ هذا القرن بعد أن تبين وجود النفط به ففي سنة 1901 كان البريطانيون أول من حاول السيطرة على مصادر النفط خارج بلادهم حيث قامت هذه الأخيرة على فرض شروط على أمراء الخليج سنة 1913 أن لا يقدموا امتيازات للتنقيب على النفط إلا بإذن من بريطانيا.

- ويُعتبر النفط أحد المحاور أساسية التي تدور عليها المؤتمرات السياسية التي نفذت منذ ذلك الحين وفي مقدمتها مؤتمر لندن في أواخر 1918 واتفاقية سان ريمو 1920 وفي هذه الأخيرة تم تقاسم حصص بترول البترول بفرنسا وبريطانيا وبلغت حصته

---

[1]- محمد خير الدين،المرجع السابق، ص 73.

[2]- المرجع نفسه، ص 71.

الأولى 25% مقابل سماحها بمرور بترول العراق عبر أنابيب إلى ساحل فلسطين عبر سوريا[1].

– في سنة 1928 عقدت اتفاقية الخط الأحمر، والتي بموجبها أصبح لشركة النفط التركية التي تكونت برؤوس أموال تركية المانية وكانت المستدعية الوحيدة لنفط العراق وتحولت ممتلكاتها إلى امتياز خاص شركة بريطانية وفرنسية.

– قد لعب النفط دورا هام في وضع القرار السياسي وهذا راجع إلى توزيع غير عادل في العالم حيث أنه لا يتوفر في دول العالم كله، بل بعضهم مما نادى إلى تصادم المصالح وينجر عليه حروب وأحداث من أجل سيطرة على هذا المورد الأساسي في الصناعة، وقد برزت أهمية السياسة للنفط بداية منذ حرب 1973 مرورًا بالحرب العراقية الإيرانية 1980 حرب الخليج 1990 وصولا إلى حرب العراق 2003[2].

يستعمل النفط كسلاح الضغط من طرف الدول المنتجة اتجاه الدول الصناعية الكبرى وهذا من أجل غرض سياسي وإجهاض القرارات السياسية محل حرب 1973 كما استعملت المنظمات الدولية مثل منظمة الأمم المتحدة لنفس الغرض عندما فرضنا عقوبات اقتصادية على العراق من خلال برنامج النفط[3].

*** الأهمية الاجتماعية:**

– النفط عامل أساسي لقطاع المواصلات، التي يعتمد عليه الإنسان في العالم للتنقل من منطقة إلى أخرى، فالسيارات والبواخر والطائرات وغيرها من وسائل النفط.

---

[1]– جمعة رجب طنطيش، ومحمد أزهر سعد السماك، المرجع سابق، ص120

[2]– ريمة بيطام، المرجع السابق، ص 12–13.

[3]– جمعة رجب طنطيش و محمد أزهر سعد السماك، المرجع السابق، ص 120.

– دور قطاع النفط في تشغيل اليد العاملة وهذا راجع لعامل مهم ألا وهو أن الشركات التي تعمل في القطاع النفطي من الشركات الكبرى فإنها تساهم في توظيف عدد كبير من اليد العاملة مختلف المستويات والتخصصات[1].

***الأهمية العسكرية:**

الطلب العلمي على النفط ذو الطبيعة العسكرية يعامل حوالي 5% من الاستهلاك هذه النسبة في حالة الحروب، ففي الحرب العالمية الثانية يستخدم النفط كوجود للسفن والطائرات والدبابات، واستخدم في مجال المحروقات كمادة " التولين"[2]

المبحث الثاني: النفط في الجزائر:

منذ تاريخ ظهور النفط في الجزائر سنة 1958هو يحظى بأهمية لدى المستعمر الفرنسي خاصة في الجانب الإقتصاد حيث سنتناول في هذا المبحث ثلاث مطالب أساسية:

المطلب الأول: ظهور النفط في الجزائر

يعود تواجد النفط في الجزائر منذ القدم أي منذ العهد الفينيقي إلا أنه كان غير ملحوظ للعيان مثل الآن، بعد استعمار الجزائر من طرف فرنسا تم إكتشافه يرجع تاريخ المحاولات الأولى للبحث عن النفط في الجزائر إلى ثلث الأخير من القرن التاسع[3]، حيث بدأت فرنسا منذ العام 1970، أول محاولتها للبحث والتنقيب وجود النفط في الجزائر وتركزت تلك المحاولات في المناطق الشمالية التي كان يلاحظ فيها طفوح نفطية فوق سطح الأرض، على أي حال لم تكلل تلك الجهود لاستخراج كميات قليلة من النفط

---

[1]– ريمة بيطام، المرجع سابق، ص 14– 15.

[2]–جمعة رجب طنطش، ومحمد الازهر سعد السماك، المرجع سابق، ص90.

[3]–الحاج موسى بن عمر، بترول الصحراء بين حسابات الثورة في فرنسا ورهانات الجزائر، وزارة الثقافة، 2008، ص 37.

هذا راجع بدرجة أولى إلى عدد قليل من الآبار الموجودة في تلك المناطق[1]، وكذلك عدم جدية وانتظام هذه الجهود الذي بذلت للعثور على النفط كما أنها لم تكن مدعمة بالوسائل وبالرغم من ذلك ثم اكتشفت حقول نفطية صغيرة ففي عام 1895 اكتشف حقل عين الزفت في ولاية غليزان غرب الجزائر الذي ظل ينتج حوالي 50 ألف طن سنويا حتى عام 1925، وكذلك حقل تليونت الواقع شمال غرب الجزائر الذي بدأ به الإنتاج سنة 1915 وكان ينتج ما يقراب 30 ألف طن حتى نفذ في عام 1940[2].

كما شهدت الجزائر الحرب العالمية الأولى محاولة قامت بها الحكومة الفرنسية من اجل الحصول على النفط ففي عام 1932، بدأت لشركات التنقيب عن النفط غير أن تلك المحاولات لم توفق في العثور على الكميات اللازمة التي تدخل بها فرنسا في السوق العالمية من اجل التجارة والحصول على الموارد إضافية من اجل إعانة الخزينة الفرنسية لاسيما أنها خرجت من الحرب العالمية الأولى منهكة القوى وكذلك من أجل بناء اقتصاد الفرنسي وخاصة الجانب الصناعي وتفوق على الدول الأوروبية وإضافة على عدم استراد النفط من الدول أخرى[3].

بعد الحرب العالمية الثانية تحولت أنظار الحكومة الفرنسية صوب الجزائر بشكل أكثر جدية وبإمكانيات تكنولوجية وبموارد مالية ومادية ضخمة، وهذا من أجل إيجاد ضالتها وهي حصول على النفط، فقد أصبحت فرنسا بحاجة كبيرة هذا المورد أكثر من أي وقت مضى، وخاصة في توفير احتياجاتها من النفط والمنتوجات النفطية، إذ كان اعتمادها بشكل أساسي على تمويل خارجي، وكما قامت عليه عملية إعادة إعمار فرنسا

---

[1]–خضرة عثمانية وخولة سراج، تدعيات تقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية على السياسة النقدية، خلال فترات (1990– 2014)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر تخصص مالية ونقود، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2015/ 2016، ص 39.

[2]–المرجع نفسه، ص 39.

[3]– بلقاسم زياني، دور المحروقات في تمويل التنمية، حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير لكلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير، تخصص_اقتصاد مالي، جامعة باتنة، 1994– 1995، ص 27.

بعد أضرار التي لقيتها جراء ح ع 2، وكذلك إدخاله في عملية النهوض بإقتصاد الفرنسي بالتالي أصبحت الصحراء الجزائرية هي الأمل الوحيد للحكومة الفرنسية.

حيث شرعت الحكومة الفرنسية بإجراء المسح الجيولوجي والفيزيولوجي لإكتشاف والتنقيب على البترول في الجزائر، حتى يتسبب لها حفر في المناطق التي كان فيها احتمالية وجود النفط وهذا مسند على تحليل العلمية حيث إنشاء مكتب الأبحاث البترولية، كما قد تم إنشاء الشركة الوطنية للبحث واستغلال بترول SN. REML[1] وذلك عام 1946، التي ركزت أعمالها في البدء على منطقة الشلف في الشمال غربي للجزائر وقد انتهت بالعثور على حقلين لنفط هما واد نويطريني " واد القطرن" بالقرب من منطقة سور الغزلان بولاية مسيلة على بعد 100 كلم أما بنسبة لحقل الثاني فهو جبل العنق الواقع الحدود التونسية وتواصلت المحاولات الفرنسية لبحث عن النفط ففي عام 1955م، وتوالت الشركات الفرنسية من بينها شركات تنقيب واستغلال البترول في الصحراء Creps مهام التنقيب عن الآبار النفطية الخاضعة للسيطرة الفرنسية في جانفي 1956 تم إكتشاف حقل العجلة كأول بئر بترولي هام في الصحراء الجزائرية وفي جوان 1956تم اكتشاف حقل حاسي مسعود أكبر الحقول البترولية في الجزائر وفي نوفمبر 1956 تم اكتشاف حقل حاسي الرمل للغاز الطبيعي[2].

المطلب الثاني: السياسة الفرنسية اتجاه النفط الجزائر:

عملت الحكومة الفرنسية على الاستحواذ على الثروات الباطنية لجزائر بسن العديد من القوانين من بين هذه القوانين " قانون البترول الجزائري"، حيث قامت فرنسا بصياغة

---

[1]– موري سمية، آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية ودراسة الحالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص مالية، كلية علوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ابن بكر بلقايد تلمسان، 2009/ 2010، ص 139.

[2]– Rabah Mahiout « Le perole algerien» Emap Alger 1974, p 106-113. نقلا عن مورى سمية، المرجع سابق، ص 140.

أهدافها الاستعمارية والاستغلالية للثورات الوطنية في شكل مواد صدرت قانون البترول الجزائري بتاريخ 1962/11/22 رقم 1111/58 الذي ركز على[1]:

* هو بمثابة عقد يبرم بين السلطة العامة والشركات الأجنبية المستثمرة في الصحراء الجزائرية التي لها الحق المطلق في استغلال الثروات النفطية لحسابهم الخاص مع حق تملك الآبار التي اكتشفوها مقابل جزء من العائدات للخزينة الفرنسية.

* تقوم الشركات الأجنبية البريطانية والإيطالية ولأمريكية منها بالاشتراك، مع مستثمرين فرنسيين في تأسيس شركة فرنسية، ويسمح للشركات الأجنبية بالإشراف الكامل على إدارة العمليات.

* تمنح التراخيص البحث والتنقيب دون مقابل على ان تتعهد الشركة صاحبة الامتياز بمراعاة الحد الأدني لنفقاتها الاستثمارية.

* في حالة اكتشاف النفط تتحول تراخيص البحث والتنقيب إلى عقود امتياز (أي عقود إمتياز تقليدية حديثة أو معدلة) وتكون بمقتضاها للشركة الحرية الكاملة في الإنتاج والتسويق لمدة 50 سنة.

* وضع تسهيلات إضافية لتشجيع أصحاب رؤوس الأموال على الاستثمارات النفطية (كإعفائها من الضرائب في مدة معينة) وفي حالة فشل العثور على النفط تمنح لهم قروض ومساعدات على الإستثمارات في البحث والتنقيب.

* وضع الحد الأدني للإنتاج من الثروات النفطية والمادية.

* تحديد أسعار بيع النفط الخام موافقة لأسعار السائدة في السوق العالمية.

---

(1) -Mohamed Nasser THABET , le Secteur des Hydrocarbures et le Déveli ppement Ecouomique de A'lgerie, office de publi cations uncversctaires, alger, 1989, pp 89- 91 نقلا عن أمينة خلفي، أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات، (دراسة حالة الجزائر بالرجوع إلى بعض التجارب العالمية)، أطروحة دراسات اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، 2011– 2012، ض 293.

بعد هذا القانون تم إنتاج وتصدير أول شحنة من النفط الخام من ميناء بجاية بإتجاه لانير و مرسيليا التي بلغت 44 مليون طن سنة 1958م وبالإضافة إلى استخدام أول أنابيب في الجزائر الرابط بين حاسي مسعود وبجاية على امتداد 66 كلم[1].

السيادة الفرنسية الكاملة على الصحراء، حيث نص على أنه في حالة نشوء نزاع فإن المحكمة المختصة بالفضل في هذا النزاع هو أعلى جهة في المواد الإدارية وهو مجلس الدولة الفرنسية مما يتضمن السيادة القضاء الفرنسي في هذه المنازعات وهذا ما جعل البترول الجزائري يتعرض للإستنزاف من طرف المستعمر الفرنسي الذي لجأ إلى تعديل هذا القانون مرتين، كانت المرة الأولى سنة 1959 وخلالها تم دعم المصالح الفرنسية وتوسيع صلاحيات الفرنسية، والتعديل الثاني كان سنة 1967 وفيه تم فرض إلغاء اللجوء إلى مجلس الدولة منازعات نفطية وأقر بضرورة اللجوء الدولي وهذا بهدف حماية المصالح الفرنسية بعد استقلال الجزائر[2]:

يمكن أن يتوضح في هذه النقطة أن المشروع الفرنسي قد وضع نظام قانوني يسمح له باستغلال النفط الجزائري في ظل احتكار كلي لجميع المراحل الصناعية النفطية من المنبع ثم حتى المصب وقد هدفت هذه القوانين في مجملهاإلى خدمته مصالح المستعمر الفرنسي.

---

[1] بن رمضان أنيسة، دراسة إشكالية استغلال المواد الطبيعية الناضبة وأثرها النمو الاقتصادي، الجزائر، دار هومة، 2014، ص 212، نقلا عن زمال وهيبة، أثر التقلبات الإيرادات النفطية، على الاقتصاد الكلي (النمو الاقتصادي) دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص مالي جامعة أبو بكر بلقايد، 2017– 2018، ص 129.

[2]–حاج قويدر عبد الهادي، المرجع سابق، ص 32.

المبحث الثاني: استغلال النفط الجزائري بعد الاستقلال

لعب النفط الجزائري دورا محوريا في العلاقات الفرنسية الجزائرية وذلك من خلال جملة من الاتفاقيات، والتي سوف نعالجها في المطلبين التاليين.

المطلب الأول: مسار النفط الجزائري في اتفاقية إيفيان الثانية

قبل التحدث عن قضية النفط الجزائري في الاتفاقيات إيفيان الثانية يجب علينا إشارة إلى قضية فصل الصحراء الجزائرية[1].عن شمالها ما هي في الحقيقة إلا فصل من فصول محاولات فرنسا لتصفية الثورة الجزائرية والقضاء عليها، وإضعاف قوتها وإحداث البلبلة في صفوفها وتشكيك المجاهدين والمواطنة في شمولية ثورتهم ووحدة تراب وطنهم، هذه السياسة الفرنسية التي حددت لها الحكومة الفرنسية كافة إمكانياتها المادية والبشرية لما في ذلك من إضعاف الأنفس من الجزائريين، وهذا رغم وضوح المؤامرة ذات الأبعاد الخطيرة على وحدة الشعب الجزائري، والتي لا تقبل التجزئة ولا التقسيم حتى وإن أراد الاستعمار الفرنسي ذلك[2].

وإن الهدف الرئيسي من وراء إستراتيجية السياسة الفرنسية، وهو تمزيق وحدة الشعب الجزائري الذي يجسد الوحدة الحقيقة الثورة التحريرية والسعي إلى اخفاق من مبدأ شموليتها لاستغلال إمكانيات الصحراء الطبيعية ونهب خيراتها واستنزاف جميع ثرواتها خاصة بعد اكتشاف البترول والمعادن الأخرى الموجودة في الصحراء.

– احتفاظ فرنسا بالصحراء يجعلها تحتل موقعا استراتيجيا هاما داخل القارة الإفريقية عسكريا وسياسيا واقتصاديا، كما يسمح لها الاتصال المباشر مع مستعمراتها بإفريقيا[3].

---

[1]– الحاج موسى بن عمر، المرجع سابق، ص 239.

[2]– المرجع نفسه، ص 239.

[3]–محمد القنطاني، استراتيجية السياسية الفرنسية في محاولة فصل الصحراء الجزائرية، ضمن كتاب،" فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية"، الجزائر، دار القصبة، 159.

إن الصحراء الجزائرية أهمية كبرى وتجلت في السلطة الفرنسية قامت إنشاء وزارة خاصة بالصحراء بمرسوم صادر عن رئاسة الجمهورية الفرنسية في 07 أوت 1957 لدليل قاطع على تمسك الاستعمار الفرنسي بالصحراء ولمدة طويلة، وذلك للأغراض كثيرة منها[1]:

* ثروات الموجودة في الصحراء بما فيها من بترول والذي اكتشف في منطقة حاسي مسعود سنة 1956 وكذلك الغاز والمعادن الثمينة بالهقار، ومن أجل استغلال مناجم الفحم ثم فتح خطوط السكك الحديدة واستعمال الفحم في توليد الكهرباء.

* المساحات الشاسعة التي تمكن من إجراء كل أنواع التجارب العلمية بما فيها المحرمة دوليا كالتجارة النووية بالهقار و رقان.

– التجارب الكيمائية والبكتيربولوجية بواد الناموس (شمال بشار).

– التجارب الفضائية الممثلة في إطلاق صواريخ فضائية (Fusee) بتحفير جنوب بشار[2].

استمرت المفاوضات إلى غاية 18/ 03/ 1962 حيث إتقف الطرفين على توقيع إتفاقية بموجبها تحديد الخطوات الأساسية التي تكون محدد شروط المرضية لطرفين كان ذلك في حوالي الساعة الخامسة والنصف كان بين رئيس الطرفين كريم بن قاسم وجوكس وحدد من خلالها وفق إطلاق النار يوم 19/ 03/ 1962 وحيث أكد ذلك كريم بن قاسم ذلك من حيث قوله « بمقتضى تفويض للمجلس الوطني للثورة الجزائرية وقعنا في الساعة الخامسة والنصف من عشية اليوم هذا الاتفاق العام المبرم اتجاه وقف القتال ويدخل وقف

[1]–عمار منصوري، السياسية الفرنسية لفصل الصحراء، ومنهجية الجبهة التحريرية في التصدي لها، ضمن كتاب " فصل الصحراء في السياسية الاستعمارية"، الجزائر، دار القصبة، ص 254.

[2]–عمار منصوري، مرجع سابق، ص 254.

إطلاق النار حيز التنفيذ بكامل التراب يم الاثنين 19 مارس في منتصف النهار بالتدقيق»[1].

كما اتفق الطرفين في نهاية المفاوضات على ضمانات تقرير المصير وتنظيم السلطات العمومية في الجزائر أثناء المرحلة وقد نص الاتفاقية على مجموعة من بنود لتحديد طبيعة العلاقة بين الطرفين، فأول هذه العلاقات وهي كيفية استغلال الثروات الطبيعية في الصحراء الجزائرية حيث شملت عدة من الالتزامات منها:

* تعهد الجزائر بضمان جميع الحقوق النفطية التي قبل استفتاء تقرير المصيري بمعنى أن جميع عقود امتيازات النفط وإنتاجه ونقله تبقى خاضعة لأحكام " قانون البترول الصحراوي[2].

أي كانت الطبيعة القانونية لتلك الامتيازات خادمة لمصالح السلطات الفرنسية بينما تتعاهد لاستثمار ثروات الصحراء عن طريق « الهيئة الصحراوية» على أن تكون نفقات الاستثمار مناصفة بين فرنسا والجزائر[3].

بعد إخفاق المفاوضات الجزائرية الفرنسية السابقة جاءت ايفيان الثانية رسم خارطة جديدة والعبور إلى مرحلة الجد وتأكيد على عجز فرنسا عسكريا في إخماد الثورة الجزائرية.

– تم إعلان عن بداية تاريخ المفوضات يوم 07/ 03/ 1962 بمدينة ايفيان على حدود سويسرا، ضم الطرف الجزائري كل من كريم بلقاسم (رئيس الوفد) إضافة يزيد بن طوبال، سعد وحلب، بن يحي محمد، بلحروف، رضا ملك والعقيد عمار بن عودة فيما الوفد الفرنسي كل الويس جوكس، وزير دولة مكلفا بالشؤون الجزائرية، رئيس الوفد زوبير

---

[1]–مجلة مجاهد، بيان وفد التفاوض، العدد 117. 20/ 03/ 1962، ص 08.

[2]– قانون البترول الصحراوي، مجموعة من النظم المختلفة التي كانت مطبقة حتى تاريخ وقف إطلاق النار خاصة بالتنقيب والاستغلال ونقل البترول من ولايتي الواحات والصاورة حتى نهاية خط الأنابيب عند الساحل.

[3]– مساعد أسامة صاحب منعم ، الأوضاع الاقتصادية العامة للجزائر في ظل الإدارة الفرنسية (1930– 1962) ومحاولات البحث عن النفط قبل الاستقلال، مجلة مركز للدراسات الإنسانية، العدد 03، ص 239.

بورون وزير الأشغال العامة، جاء دي بروغلي أمين دولة للشؤون الصحراوية، برنار تريكر وبرود ولوس وكلود شابيه لابوريه وإيف لوران بيكارو العميد دي كاماس والعقيد سبغان– باريس[1].

كما أعطيت هذه الأخيرة (هيئة الصحراوية) الحق بالرقابة الإدارية على الشركات النفطية العاملة الجزائر، وأن يؤخذ شأن كل القرارات الإستراتيجية والتنظيمية الخاصة بمحل العلميات النفطية المختلفة في الصحراء.

كما استعملت هذه الاتفاقية إيفيان الثانية موضع البحث امتيازا معنيا للشركات لنفطية الفرنسية، عند ما أعطيت تلك الشركات حق الأولوية في الحصول على عقود الامتيازات الست سنوات أولى من عصر شهادة هذه الاتفاقية.

إضافة على ذلك أكدت اتفاقية ايفيان الثانية الخاصة على ما يخص الثروات الباطنية على رأسها النفط يتم دفع أثمانه، بفرنك الفرنسي، على أن يحسم الخلافات إذ ما نشبت بين الحكومة الجزائرية والشركات النفطية الجنبية العالمية في الصحراء بالرجوع إلى المحكمة تحكيم دولية[2].

– يتبين مما سبق للأحكام البترولية في اتفاقية ايفيان الثانية أنها بالرغم من اعترافها بحق السيادة الجزائرية وبحق الدولة، إلا أنها فرضت على الحكومة الجزائرية استمرار العمل بقانون البترول الصحراوي، وذلك بالنسبة لكافة الحقوق البترولية التي سبق للحكومة الفرنسية أن منحتها ودون تأكد كاف للحقوق المشروعة للجمهورية الجزائرية.

– حيث رسخت اتفاقيات إيفيان الثانية تبعية الجزائر إلى فرنسا من ناحية التجارية والاقتصادية وذلك في عقد الاتفاقية[3]:

---

[1]–رضا مالك، الجزائر في ايفيان، تاريخ المفاوضات السرية (1956/ 1962) تر فارس غرصوب، دار الفرابي، الجزائر، ص 300.

[2]–مساعد أسامة صاحب، مرجع سابق، ص 240.

[3]– أمينة مخليفي، المرجع السابق، ص 295.

– إنشاء جهاز فني للتعاون الصحراوي متكون من أعضاء ومهمة هذا تطوير الشبكات الجوفية والاستثمار في باطن الأرض وإقامة مشروعات سن القوانين المناجم والنفط ودراسة طلبات العقود الإمتياز مع الاحتفاظ بحق الدولة (الدولة الجزائرية)في سلطتها بإصدار تلك الرسخ القانونية للبحث والتنقيب عن النفط.

– ممارسة حقوق فرنسا في قانون النفط الصحراوي.

– منح الأفضلية للشركات الفرنسية في حالة تسوية العروض المقدمة للحصول على الامتيازات النفطية خلال فترة 6 سنوات من تاريخ لاتفاقية.

– التعامل بالعملة الفرنسية لتسديد المستحقات المتعلقة بالنفط الصحراوي.

– ضمان الجزائر للحقوق المكتسبة وتعهدت فرنسا على الاستقلال فيما أصدرته من إمتيازت في إطار القانون النفط الصحراوي.

– الفصل في المنازعات تتم أمام هيئة تحكيم دولية على الرغم من إحالة المنازعات النفطية قبل الاستقلال كان يعهد به أعلى هيئة قضائية وهي مجلس الدولة الفرنسية .

– ممارسة الجزائر حقوقها وإلتزاماتها كسلطة عامة في نشاطات الصناعة النفطية، وبذلك تنفرد فرنسا بإصدار رخص للتنقيب في المناطق الجبلية أو الخارجية عن الإتفاقية وتعهد فرنسا بتقديم مساعداتها الفنية والإدارية ووضع إمكانياتها في مجال البحث والتدريب والبعثات تحت تصرف الجزائريين.

*** المطلب الثاني: مساهمة النفط في الاقتصاد الوطني بعد الاستقلال [1962-1971]:**

- وتنقسم إلى مرحلتين:

أ/ **المرحلة الأولى:** التسيير الذاتي[1] أو مرحلة الانتظار [1962- 1966]: لقد شهدت الدولة الجزائرية المستقلة حديثة عجز اقتصاديا وذلك إثر خروجها من دائرة الاستعمار الذي دام قرابة قرن وثلاثين سنة من الزمن وهذا ما دفعها إلى اتخاذ جملة من قرارات للخروج من هذه الدائرة، إن فرنسا عندما رحلت من الجزائر تركت ورائها عجزا كبيرا خاصة في قطاع الاقتصادي، لذلك تبنت الجزائر أسلوب التسيير الذاتي قبل الشروع في تطبيق النظام الاشتراكي في هذه المرحلة سعت فيها السلطات الجزائرية إلى عدم ارتباط بفرنسا مع تهيئة الظروف العملية للدخول في مرحلة التخطيط يمتد من 1963 إلى 1967 لعل ما يميز هذه المرحلة ضعف المقومات المالية كذلك تدمير البنى التحتية الضرورية للنمو الاقتصادي للدولة، فقد كانت الاستثمارات المعتمدة في هذه الفترة حسب ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 1: يبين حجم الاستثمارات الدولة خلال فترة الانتظار (مرحلة تسيير الذاتي):

القطاع الفلاحة	القطاع الصناعة	باقي القطاعات	المجموع
645.7	810.3	6.976.4	8432.4
%8	%9	%8	100 %

[1]-التسيير الذاتي: وهو تسير العمل الجزائريين للمنشآت والمستثمرات التي هجرها الأوروبيون بعد الاستقلال، وهو نظام عملت به الجزائر بعد الاستقلال مباشرة، ولكن لم يدم طويلا، محمد السويدي، التسيير الذاتي في التجربة الجزائرية والتجارب العالمية،المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986، الجزائر، ص 13.

المصدر:زيمومي نعيمة، التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان 2010-2011، ص.61

1) مميزات المرحلة الأولى: (1962- 1967)

قبل ذلك يجب وقوف على الحالة الاقتصادية للجزائر عشية الاستقلال وهي[1]:

* ورثت الجزائر منظومة اقتصادية خاضعة لحاجيات الاقتصاد الفرنسي تمثلت الصادرات الموجهة إلى فرنسا 85% في المقابل 80% واردات تأتي من فرنسا.

* ترك الاحتلال الفرنسي الخزينة الجزائرية خالية، وهذا بعد أن ذهبوا جميع أموالهم التي كانت موجودة في البنوك.

* غياب شديد للصناعات الأساسية، مع الإشارة إلى وجود بعض الصناعات التحويلية ذات طبيعة حرفية متمركزة حول الموانئ الرئيسية بالجزائر العاصمة وكانت حوالي 80% من النشاطات الصناعية بيد المعمرين.

* قطاع زراعي حديث يمتلكه الأوروبيون ويحتل مساحة تقدر بـ 3 ملايين هكتار ويشمل الأراضي الخصبة للجزائر، وقطاع زراعي تقليد يعود للجزائرين الأصليين ويشمل الأراضي خصبة[2].

* الهياكل القاعدية: وهي العوامل المساعد على تسريع الدورة الإنتاجية وتحسين أدائها، فالطرقات المعبدة التي تركتها فرنسا حوالي 10000 كم، ومن السكك الحديدة 20 مطارًا، وشبكة الكهرباء المتمثلة في 600 كلم من الخطوط الكهربائية اضافة إلى منشآت

---

[1]- ساعد محمد، محاضرات لمقياس الاقتصاد الجزائري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم التجارية، جامعة ابن خلدون تيارت، 2017- 2018، ص 15.

[2]- صالح مفتاح، تطور الاقتصاد الجزائر وسماته منذ الاستقلال إلى إصلاحات التحول نحو اقتصاد السوق، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، ص 01. 2متاح على www.univ-biskra..des/wp يوم 2019/02//23. سا 13:30.

أخرى لميناء الجزائر، وتتركز كلها في شمال البلاد أين تتواجد الجالية الفرنسية وشبكة التوزيع التجارية والمؤسسات المصرفية[1].

* مغادرة ما يقرب مليون إطار تقنيا أوروبيا الجزائر قبيل إعلان الاستقلال مما ترك فراغا كبيرا في الإطارات والعمال المحترفين، منها 50000 إطار من المستوى العالي و 3500 إطار منه و 100000 عاملا ومستخدما، وهو ما عطل بسير الاقتصاد والإدارة تماما.

* التخلي شبه التام عن الاستغلالات الفلاحية الحديثة والمؤسسات الصناعية والتجارية من قبل ما تليها الأوروبيين.

* وجود قطاع مصرفي متكون فقط من فروع لبنوك أجنبية متمركزة أساسا في الشمال وخاصة على مستوى الموانئ الكبرى.

* عند مغادرة المعمرين حولوا معهم مدخراتهم ورؤوس أموالهم، وتم تسجيل في شهر واحد فقط من سنة 1962 تحويل عبر قناة البنوك حوالي 750 مليون فرنك [2].

* كان الهدف الاستراتيجي من هذه السياسية التنموية وهو استكمال الاستقلال الوطني من ناحية الاقتصادية عدم تبعيتها إلى فرنسا، وبناء مجتمع قوي قادر على بناء دولة جديد، ولكن هذه الفترة عدم فيها الاستثمارات الأجنبية.

ب/ المرحلة الثانية: (مرحلة تخطيط التنمية الاقتصادية1967-1969)

- المخطط الثلاثي الأول (1967-1969): [3]

---

[1]-صالح مفتاح، المرجع السابق، 03.

[2]- ساعد محمد، المرجع سابق، ص 16.

[3]- محمد بالرابح، آفاق التنمية في الجزائر، مخبر التطبيقات علوم النفس وعلوم التربية من أجل التنمية في الجزائر، جامعة وهران، 2007، ص 59.

هو عبارة عن مجموعة من التوجيهات لبناء اقتصاد الوطني متطور، ضمن إجراءات تنظيمية لانطلاق التنمية، وضع قاعدة مادية أساسية تستهدف تطوير أداة الإنتاج.

فقد كان هذا المخطط يعتمد أساس على مبلغ هو9.06 مليار دينار ركز المخطط على قطاع الفلاحة بـ1.62 مليار دينار وقطاع الصناعة على 5.40 مليار دينار وهذين القطاعين يعتبران قطاعان منتجان والقطاع غير المنتج بقيمة 0.46 مليار دينار وقطاع الاستثمارات الأساسية بقيمة 1.58مليار دينار، وهذا ما يوضحه الجدول.

جدول رقم 2: استثمار المخطط الثلاثي الأول بالأسعار الجارية 1967-1969. (**الوحدة:** مليار دينار جزائري)

القطاعات	الاعتماد المالي (مليار دج)	الاستثمارات الفعلية (مليار دج)
قطاع الزراعة والري	1.62	1.88
قطاع الصناعة	5.40	4.91
القطاع القطاع الشبه المنتج	0.46	0.36
القطاع الاستثمار الأساسية	1.58	2.01
مجموع الاستثمارات	9.06	9.16

المصدر: محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسية تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ج1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999 م، ص 190.

بتحليل الأرقام الموضحة في الجدول فقد نال قطاع الصناعة أهمية كبرى بنسبة 60% من مجموع المبلغ المخصص للمخطط، ثم يليه قطاع الفلاحة بنسبة 18% ثم قطاع استثمارات الأساسية بنسبة 17.5% ثم يليه قطاع شبه المنتج بنسبة 04.5%.

الشكل رقم 1: مكانة الصناعة في المخطط الثلاثي الأول

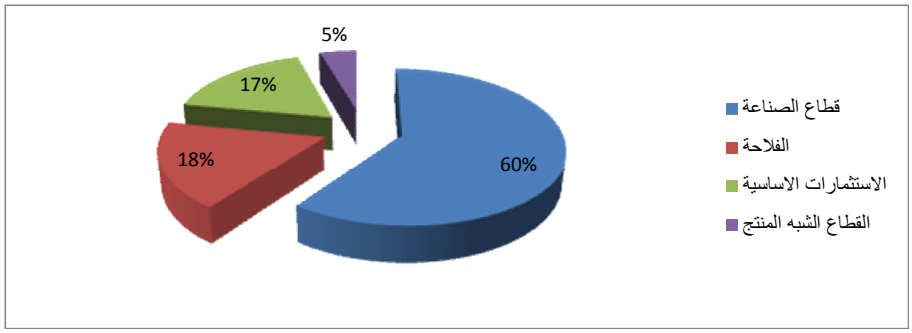

من اجتهاد الطالبة اعتمادا على الجدول رقم 2.

أما بالنسبة لفرع المحروقات فقد نال نسبة لا بأس بها في قطاع الصناعة التي بلغت 42% ويرجع ذلك لكونه عصب الاقتصاد الوطني ومورد أساسي للتنمية، لهذا كان تركيز والاهتمام على توسيع البحوث الجيولوجية لاكتشاف حقول جديدة للبترول والغاز وإنشاء شبكة نقل قوية لتوسيع هاتين المادتين سواء للاستهلاك الأجنبي أو الاستهلاك الوطني.

ركز قطاع الصناعة على فروع أخرى على غرار المحروقات التي بلغت 42% أما عن الصناعات الأساسية بلغت نسبة 40% ثم فرع الصناعات التحويلية بنسبة 10% ثم يليه فرع المناجم والطاقة بنسبة 8%، والشكل الموالي يبين مكانة فرع المحروقات في قطاع الصناعة.

الشكل رقم 2: مكانة المحروقات في قطاع الصناعة

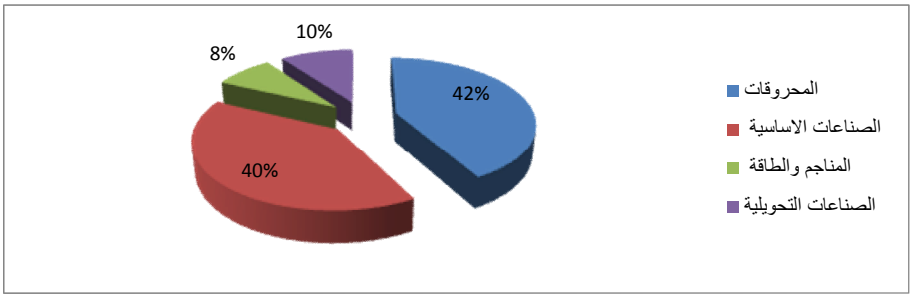

من اجتهاد الطالبة اعتماد على الجدول رقم 2.

خلاصة الفصل:

يمثل النفط المحرك الرئيسي للاقتصاد العالمي، فهو من المعايير الأساسية التي لها تأثير عالمي، وهو من الدعائم الرئيسية للصناعات الدولية، ومن بين المصادر الطاقة المهم ويعد النفط من أكثر السلع الإستراتيجية على مستوى العالمي .

امتلكت الجزائر ثروات سطحية وباطنية مهمة على رأسها المواد الطاقوية التي جعلت الاستعمار الفرنسي يتمسك بها ويعلن أهمية الصحراء الجزائرية وذلك من خلال الدخول في مفاوضات حادة من أجل التمسك بها وهذا راجع أهمية الثروة الموجودة فيها فقد كانت تزود فرنسا بما تحتاجه من نفط ومشتقاته.

عملت فرنسا على عدم التفريط في الصحراء من خلال اقتراح إعطاء الاستقلال للشمال مقابل الاحتفاظ بالصحراء الجزائرية.

باستعادة الجزائر استقلالها عام 1962 حاولت بسط نفوذها على الاقتصاد الذي ورثته من الاستعمار الفرنسي، الذي كان يتميز في تركيبه الهيكلي بسيطرة النشاط الفلاحي على القطاعات الأخرى وهذا راجع للتوجه السياسي الاستعمار الفرنسي.

قامت الجزائر بعد استعادة السيادة الوطنية سياسيا واقتصاديا على تطوير الاقتصاد الوطني والخروج من تبعية الاقتصاد الفرنسي، لجأت القيادة الوطنية إلى وضع سياسة إنمائية من خلال البرامج الوطنية للتنمية الاقتصادية الجزائرية كان أولها المخطط الثلاثي الأول 1967-1969.

الفصل الثاني:
التأميمات والسياسات الاقتصادية في الجزائر

المبحث الأول: تأميم النفط الجزائري

المبحث الثاني: السياسات الاقتصادية (1972-1979)

المبحث الثالث:السياسات الاقتصادية (1980-1989)

تمهيد الفصل الثاني:

بعد ما استعادة الجزائر استقلالها عام 1962، حاولت بسط نفوذها على الاقتصاد الذي كان يتميز في تركيبه أساسي بسيطرة النشاط الفلاحي على القطاعات الأخرى وبالنظر للتوجيه السياسي في استرجاع السيادة الوطنية للاقتصاد الوطني التي كان تابعا للاقتصاد الفرنسي، لجأت القيادة الوطنية إلى وضع سياسة إنمائية من خلال برامج وطنية للتنمية الاقتصادية وخاصة بعد تأميم جميع الثروات الباطنية.

ولنوضح هذا الدور لابد من العودة تاريخيا إلى حركة أسعار النفط العالمية وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري بداية من التخطيطي الاقتصادي في الجزائر وهذا لإبراز مكانة قطاع المحروقات في الاقتصاد، ودرجة الاعتماد على هذا الأخير في دفع عجلة التنمية الشاملة، وهذا من خلال دراسة أهم المخططات التنموية (1970- 1989) للخروج في الأخير بتقييم عام لتأثير أسعار النفط على الاقتصاد الوطني في تلك الفترة.

وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث أساسية حيث تعرضنا فيه إلى:

المبحث الأول: استعراض فيه مفهوم التأميم وأهم أسباب تأميم النفط الجزائري.

المبحث الثاني: تطرقنا فيه إلى السياسات الاقتصادية الجزائرية (1970- 1979)

المبحث الثالث: هو خاص بسياسة الاقتصادية (1980- 1989) .

المبحث الأول: تأميم النفط الجزائري:

إن المتمعن في تاريخ الاقتصادي للجزائر نجد انه بدأ بظهور لعيان إلا بعد استرجاع ملكية الثروات الباطنية للبلاد، حيث كانت تستحوذ عليها الشركات الأجنبية على رئسهم الفرنسية التي كانت تسيطر على جل المعاملات الاقتصادية.

حيث سنتناول في هذا المبحث مطلبين هما:

- المطلب الأول: مفهوم التأميم.
- المطلب الثاني: أسباب تأميم النفط الجزائري.

المطلب الأول: مفهوم التأميم:

إن مصطلح التأميم وهو إعادة المنشآت الاقتصادية بقوة القانون إلى سيطرة الدولة وإدارتها أي تحويل الملكية الخاصة للمصانع والمنشآت إلى الملكية العامة للدولة بموجب قانون خاص بذلك بحيث تستولي الدولة على الأملاك والمنشآت الخاصة بتعويض رمزي بحيث تصبح ملكا عاما لها تديره لمصلحة الشعب كله[1].

بمعنى أن التأميم هو سياسة اقتصادية ماهيتها استيلاء الدولة على المشروعات الاقتصادية والصناعية الخاصة والمرافق الحيوية ومصادر الثروة الطبيعية ونقل ملكياتها بحيث تتولى السيطرة عليها وإدارتها أو بواسطة إحدى المؤسسات العامة على تولي مبدئيا دفع تعويض عادل لأصحابها[2].

---

[1]– إسماعيل عبد الفتاح، معجم المصطلحات السياسية والإستراتيجية، العربي للنشر والتوزيع، مصر، 2008، ص 75.

[2]– وضاح ريتون، معجم المصطلحات السياسية، دار أسامة ودار المشرق الثقافي، الأردن، 2014، ص 84.

تقوم سياسة التأميم في مضمونها على نقل ملكية قطاع معين إلى ملكية الدولية أو تحويله إلى القطاع العام، وهي مرحلة تمر بها الدولة المستقلة عادة في إطار عملية نقل الملكية وإرساء قواعد السيادة بحيث تقوم الدولة بإرجاع ملكية ما يواد تأميمه إلى نفسها[1].

بهذا تعتبر سياسة التأميم مخرج الوحيد لدول المستقلة الحديثة التي اتبعت النهج الاشتراكي، يتخالف تماما مع النهج الرأسمالي الذي يقوم على الملكية الفردية لوسائل الإنتاج.

مصطلح التأميم الذي لفت انتباهنا إلى حقيقة وحيدة وأساسية آل وهي أن التأميم نقل ملكية المشروع أو مجموعة من المشاريع الخاصة من ملكية الأفراد والشركات إلى الملكية الأمة، حتى تكون ملكا للجماعة مقابل تعويض أصحاب هذه المشاريع عن حقوق المؤممة[2].

تعتبر عملية التأميم هي أيضا من أهم الوسائل الهجومية للحد من توسع البرجوازية وقد تدعمت عملية التأميم في مرحلتها الأولى من الجلاء المكثف للمستعمرين بعد الاستقلال مباشرة[3]، حيث تركزت على القطاع الأجنبي الخاص ومن الحركة التلقائية للتسيير الذاتي الممهد له خصوصا من عمال الزراعة، كما سلفت الإشارة إلى ذلك ومن إرادة البرجوازية، وقدمت التأميم مجموع أراضي القطاع الاستعماري إلى جانب مجموعة غير متكاملة من المؤسسات تدخل ضمن ما يعرف باسم الأملاك الشاغرة غير المطولة[4].

---

[1]– إيمان شوقي، تأميم ومشروعيته في القانون الدولي، متاح على الرابط www.antv.tv.shouadiect سا: 14:46، 2018/04/16، ص 01.

[2]– أكرم فاتح أحمد الصواف، التأميم، المرجع الالكتروني للمعلوماتية متاح على الرابط www.almerya.net سا 14:54، 2019/04/16، ص 01.

[3]– علي غربي،واقع التنمية في الجزائر، دراسة سوسيولوجية لصراع الصناعي، ضمن كتاب الأزمة الجزائرية – الخلفيات السياسية الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2001، ص 323.

[4]– عبد اللطيف بن أشنهو،التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط، ديوان الوطني الجامعي، الجزائر، 1982، ص 28.

أما عن التعريف الإجرائي لتأميم هو إمتلاك الدولة جميع قواعد الإستثمار ووسائل الإنتاج داخل دولة هذا في إطار النظام الإشتراكي.

المطلب الثاني: أسباب تأميم النفط الجزائر:

لقد اختارت الجزائر منذ استقلالها النهج الإشتراكي لبناء دولتها، فكان الداعم الأساسي لقرار التأميم على أن الأهداف الاشتراكية لا يمكن الوصول إليها إلا بعد تأميم وسائل الإنتاج والتوزيع العادل للثروة البلاد على السكان.

– لقد نص مؤتمر طرابلس 1962 على وجوب تأميم كامل للثروات المنجمية ومنها المحروقات، وبالرغم من إتفاقيات إيفيان اعطنا ضمانات واسعة للشركات البترولية الفرنسية تلزم الجزائر حفظ حقوق الشركات الأجنبية وبنفس الشروط التي تعاقدت بها مع فرنسا، بما فيها النظام الجبائي المطبق على هذه الشركات والذي لم يعد يتماشى ومصالح الجزائر[1].

* لقد بقي أثر الصناعة النفطية بعد الاستقلال على الاقتصاد مرتبطا بالصناعة خارج حدود الوطن، كما أن فرنسا كانت قد وقعت اتفاقية مع الجزائر في جويلية 1965 منحتها امتيازات كبيرة خولتها السيطرة على أكثر من ثلثي النفط الجزائري في الفترة (1969– 1970) ومع أن إنتاج الغاز ارتفع من 665 مليون م^3 سنة 1964 إلى 2.2061 عام 1968 وإنتاج النفط 29.137 مليون طن سنة 1964 إلى 47.19 مليون طن[2]، إلا أن ذلك لم يعد بفائدة كبيرة على الجزائر بسبب هيمنة الشركات الفرنسية ولذلك باشرت الحكومة الجزائرية بمفاوضات مع الطرف الفرنسي لإعادة النظر في السياسة

---

[1]–مقلد عيسى، مذكرة نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والاقتصاد، اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر 2007– 2008، ص 30.

[2]– سعدون بوكبوس، الاقتصاد الجزائري محاولتان من اجل التنمية (1962– 1989)، دار الكتاب الحديث والجزائر، 1995، ص 165– 167.

الاستغلالية المكشوفة من طرف شركات العاملة في الجزائر، لأنها لم تتوصل معها إلى نتائج مرضية[1].

فقررت السيطرة المباشرة على ثروتها النفطية ووضعها تحت رقابة الدولة، ثم جاء خطاب الرئيس الراحل هواري بومدين الذي أعلن عنها خلال احتفال بعيد العمل 1971/02/24 م وتنص على:[2]

أولا: أخذ حصة 51% من الشركات الفرنسية العاملة في الجزائر مما يحقق الرقابة الفعلية على المحروقات، وهذا ما يسمح للجزائر بمراقبة 65% من إنتاج البترولي.

ثانيا: التأميم الكامل لحقول الغاز الطبيعي، حيث أصبح مجمل احتياطي الغاز تحت رقابة.

ثالثا: تأميم النقل البري للبترول والغاز.

ثم صدر بعدها قرارات التأميم مباشرة المرسوم التشريعي 22/71 الصادر في 12 أفريل1971، أي بعد شهرين من التأميم الذي وضع حد لما يسمى المالك الوحيد للثروات النفطية.

وقد شهدت هذه المرحلة بعد تأميم قطاع المحروقات سنة 1971 إعطاء الصلاحيات لشركة سونطراك الأولوية التامة وصاحبة الحق لوحدها في التنقيب واستغلال النفط وإضافة إلى إجبار جميع الشركات الأجنبية التي ترغب في استغلال النفط على إنشاء شركات تجارية تخضع للقانون الجزائري بحيث مقرها في الجزائر[3].

---

[1]– مقلد عيسى، المرجع السابق، ص 31.

[2]–المرجع نفسه، ص 31.

[3]– مخضار سليم،دراسة تحليلية لتنافسية القطاع الصناعي في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية تخصص: بحوث العمليات وتسيير المؤسسات، جامعة أبي بكر بلقايد، 2017– 2018، ص 108.

إن مجموع هذه القرارات التي تم اتخاذها نابعة أساسا من أهمية قطاع المحروقات في تمويل التنمية الاقتصادية وتطور الصناعات القاعدية مما يؤدي إلى تنمية في باقي القطاعات وتحقيق الاستقلال الاقتصادي.

المبحث الثاني: السياسات الاقتصادية الجزائرية [1970- 1979].

- لقد شكل المخطط الثلاثي بداية أسلوب التخطيط في الدولة الجزائرية خاصة بعد تولي الرئيس هواري بومدين الحكم، حيث حاول من خلال برامجه إخراج الجزائر من دائرة التبعية الاقتصادية، وذلك من خلال تحسين أداة التخطيط وشجعها على وضع برامج أخرى، كانت البداية بالرباعي الأول ثم الثاني[1].

المطلب الأول: المخطط الرباعي الأول (1970- 1973):

* بعد التجربة القصيرة لمخطط الثلاثي الأول التي قامت به السلطات الجزائرية أعلنت مخطط رباعي متوسط المدى الذي يدوم مدة إنجازه أربع سنوات حيث ركزت فيه على نقطتين أساسيتين هما[2]:

* تقوية ودعم بناء الاقتصاد الوطني الاشتراكي وتعزيز الاستقلال للبلاد.

* جعل التصنيع في الدرجة الأولى من بين عوامل التنمية.

لقد خصص لهذا البرنامج مبلغ مالي قدر بـ 27.75 دينار كان توزيعه على القطاعات الاقتصادية بالنحو التالي:

---

[1]- المعمري علي، دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر (1970-**2006)**، رسالة مقدمة من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، فرع: اقتصادي كمي جامعة الجزائر، 2007- 2008، ص 91.

[2]- محمد بلقاسم حسن بهلول، المرجع سابق، ج01، ص 194.

الجدول رقم (03): الاعتماد المالي المخصص لإستثمارات المخطط الرباعي (الوحدة: مليار دينار).

القطاعات	الاعتماد المالي (مليار دج)	الاستثمارات الفعلية (مليار دج)
– الفلاحة	2.92	2.94
– الصيد البحري	0.12	0.07
– الري	1.90	1.43
مجموعة الزراعة والري	4.94	4.34
– المحروقات	4.57	9.78
– الصناعات الأساسية	5.21	7.52
– الصناعات التحويلية الأخرى	1.19	1.32
– المناجم والطاقة	1.43	2.18
مجموع الصناعات	12.40	20.18
– تنمية وسائل الإنجاز في بناء والأشغال العمومية	–	0.46
– السياحة	0.80	0.78
– التنقل	0.80	1.13
– المواصلات السلكية واللاسلكية	0.37	0.40
– التخزين والتوزيع	–	0.29
مجموع القطاع شبه المنتج	1.87	2.60
– شبكة النقل	1.14	1.13

– السكن	1.52	1.54
– التربية والتكوين	3.31	3.04
– الاستثمارات الأخرى	2.57	2.21
مجموع قطاع الهياكل الأساسية	8.54	7.92
مجموع الإستثمارات	27.75	36.31

المصدر: محمد بلقاسم حسن بهلول، مرجع سابق، ج01، ص 251.

من خلال الجدول نرى أن توزيع الاعتماد المالي كان على النحو التالي:

– لقد حصد القطاع الصناعي النصيب الأكبر من مجموع الإعتمادات المالية بنسبة 45%.

* قطاع الهياكل الأساسية اخذ نسبة 31% من مجموع الإعتمادات

* قطاع الزراعة والري الذي أخذ نصيب 18% من مجموع الاعتمادات.

* قطاع شبه المنتج أخذ نصيب 0.6 من مجموع الاعتمادات.

بالنظر للمبلغ المخصص لهذا المخطط مقارنة بالمخطط الثلاثي، والذي انتقل من 9.06 مليار إلى 27.75 مليار دينار، ويدل ذلك على أن المخطط الرباعي لا يعتبر قصير المدى، بل هو برنامج متوسط المدى، اهتمت فيه الدولة بقطاع الصناعة لأنها من المجتمعات النامية التي تعتمد على الصناعة، عكس الدول المتخلفة التي تعتمد على الزراعة بشكل أساس[1].

بتحليل وتفسير الأرقام قطاع الصناعة نرى أن قطاع المحروقات اخذ نصيب 37%، والمناجم والطاقة 12% من مجموع الاعتمادات المتخصصة.

[1]– العمري علي، المرجع السابق، ص 91.

يعكس هذا المخطط طبيعة الموجه نحو بناء اقتصاد قوي مبنى على أسس مبينة حيث ركز السلطات الجزائرية استثماراتها على الهياكل القاعدية وذلك من خلال اعتماد على مورد أساسي آل وهو ارتفاع أسعار النفط1973[1].

حيث أخذ قطاع الصناعي أكبر حصة من الاستثمارات في هذا المخطط، والاهتمام بقطاع المحروقات بشكل كبير سعيا منها لتطوير الصناعات الأخرى وخاصة منها الثقيلة (القاعدية) مثل صناعة الحديد والصلب والصناعات الميكانيكية[2].

أما فرع المحروقات فهو أخذ النصيب الأكبر من الاهتمام في هذا المخطط لأنه المصدر الذي يكاد يكون الوحيد لتمويل استثمارات المخطط والحصول على العملة الصعبة، حيث خصصت فيه للبحث وتنقيب عن مادة المحروقات، وكان تطور شبكات نقل الغاز والبترول، ضمن الأولويات التي أضيفت إليها برنامج استثمارية تمثلت في إنشاء العديد من مركبات الصناعة أهمها مرآب أرزيو أنشأ سنة 1972/03/28 وآخر في سكيكدة سنة 1972/02/14[3].

اهتمت الدولة الجزائرية بتطوير اقتصادها وخاصة في مجالات الحساسة أهمها القطاع الصناعي[4] والتي وضعت آمال كبيرة عليه لقيام دولة جزائرية قوية اقتصاديا مع الإهمال الجوانب الأخرى وهذا ما لحظناه في الجدول السابق من خلال المبالغ التي رصدت بها فالنسبة لقطاع الهياكل الأساسية تم توزيع الاعتماد المخصص له على النحو التالي شبكة النقل 13%، وهكذا نلاحظ أن التربية والتكوين أخذ نصيب أكبر من

---

[1]– سعدون بوكبوس، المرجع السابق، ص 13.

[2]– أحمد هني، إقتصاد الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 24.

[3]– ملايم موسى، الرئيس المرفوع الهامة هواري بومدين، دار المهدي، الجزائر، 2017، ص 37.

[4]– عابد عبد الكريم غريسى، دور الدولة في الاقتصاد (نظرة تحليلية تاريخية، دراسة حالة الجزائر)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، مدرسة الدكتور، تسيير المالية العامة، جامعة أبي بكر بلقايد، 2010– 2011، ص 70.

الاهتمام[1]، وهذا راجع إلى أن الدولة تعاني من نقص كبير من اليد العاملة والمؤهلة والأمية، التي خلفها الاستعمار أولا، ومعظم السكان البلاد كانوا يعيشون في الأرياف من جهة أخرى[2].

لقد وصلت الاستثمارات الفعلية للمخطط الرباعي الأول أي بنسبة نمو وصلت 31% وكانت هذه الزيادة في قطاع الصناعة التي وصلت إلى 20.80 مليار دينار.

الشكل رقم 03: مكانة قطاع الصناعة من الاعتمادات المخصصة للمخطط الرباعي الأول.

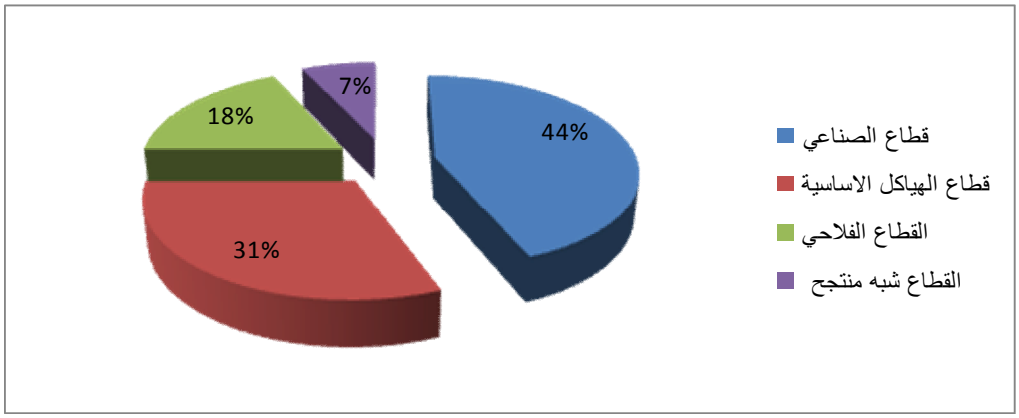

اجتهاد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم 03.

الشكل رقم 04: مكانة فرع المحروقات في قطاع الصناعة.

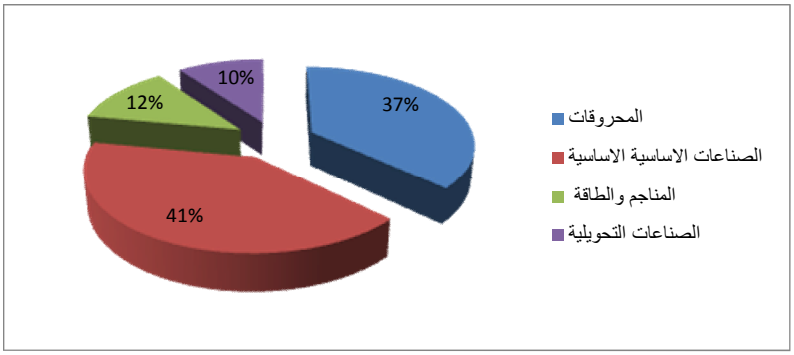

اجتهاد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم 03.

[1]– المعمري علي، المرجع سابق، ص 92.

[2]–المرجع نفسه، ص 93.

*** المطلب الثاني: الرباعي الثاني (1974- 1977):**

يعتبر هذا المخطط الثالث لدى الدولة الجزائرية المستقلة، حيث كان حجمه المالي المخصص للاستثمار 110.22 مليار دينار وكان توزيعه على القطاعات الاقتصادية كالتالي:

الجدول 04: يمثل الإستثمارات الفعلية للمخطط الراعي الثاني لسنوات 1974/ 1977 .

(الوحدة مليار دينار).

القطاعات	الاعتماد المالي المليار دج	الاستثمارات الفعلية مليار دج
- الزراعة	12.00	5.85
- الصيد البحري	0.12	0.09
- الري	4.60	2.97
مجموع الزراعة والري	16.72	8.91
- المحروقات	19.50	36.00
- الصناعات الأساسية	21.86	28.46
- الصناعات التحويلية الأخرى	4.01	5.07
- المناجم	2.63	4.62
مجموع الصناعة	48.00	74.15
- مؤسسات إنجاز البناء والأشغال العمومية	2.73	3.45
- السباحة	1.50	1.24
- النقل	6.49	5.27
- المواصلات السلكية واللاسلكية	1.51	2.32
- التوزيع والتخزين	1.00	1.39

مجموع القطاع شبه	10.50	10.22
– شبكة النقل	3.09	2.66
– المناطق الصناعة والحالة الجوية	0.70 8.30	0.57 8.55
– السكن		
– التربية والتكوين	9.95	5.95
– الاستثمارات الأخرى	10.23	6.77
مجموع الهياكل الأساسية	32.27	24.50
مجموع الاستثمارات	110.22	121.23

المصدر: محمد بلقاسم حسن بهلول، المرجع سابق، ج01، ص 341.

الشكل رقم 5:مكانة قطاع الصناعة من الاعتمادات المخصصة للمخطط الرباعي الثاني:

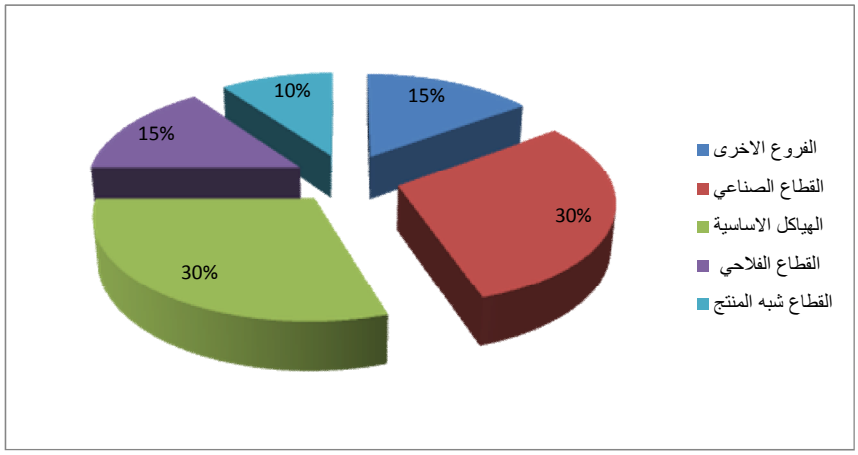

اجتهاد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم 04.

لقد عملت السلطات الجزائرية على تطبيق إستراتيجيتها، حيث عرف بالنمو غير المتوازن وهذا راجع إلى اعتماد على قطاع واحد وهو المحرك بالنسبة للقطاعات الاقتصادية الأخرى.

لقد اعتمدت الدولة الجزائرية على النهج الإشتراكي في تسير نظام الاعتماد، الذي يقوم على نمو في القطاع الصناعي، نرى في هذا المخطط أن القطاع الصناعي أخذ حصة الأكبر بنسبة 30% ثم يليه قطاع الهياكل الأساسية 30% فقطاع الفلاحي بنسبة 15% ثم القطاع شبه المنتج بنسبة 10% من خلال المبالغ المخصصة في هذا المخطط.

الشكل رقم 06: مكانة المحروقات بالنسبة للقطاع الصناعي

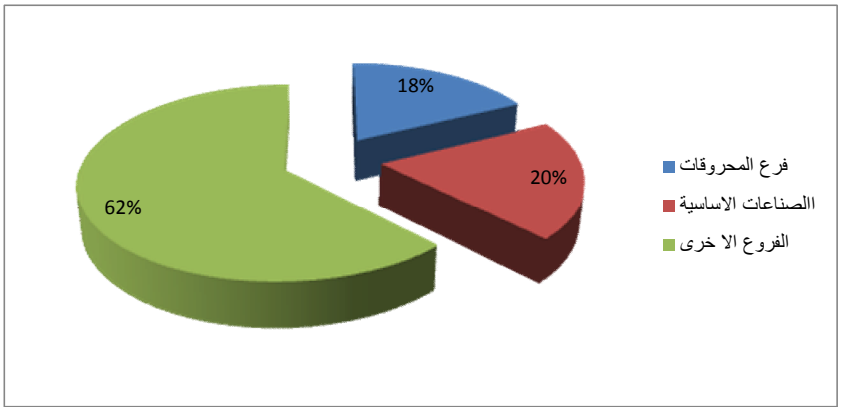

اجتهاد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم 04.

و نرى أن جل اهتمامات الدولة كانت تتركز على فرعين أساسين هما فرع المحروقات و فرع الصناعات الأساسية حيث بلغت نسبة المحروقات 17.7% من مجموع الإعتمادات المالية المخصصة للمخطط،ونسبة الصناعات الأساسية 19.9% من مجموع المخصصات المالية لمخطط ثم فرع الزراعة بنسبة 10.9%، ثم التربية والتكوين بنسبة 09% ثم السكن بنسبة 07.5% أما الاستثمارات الفعلية من خلال وفق ما حققه فرع المحروقات النسبة الأكبر تقارب حاولي 30% من مجموع الاستثمارات الفعلية للمخطط[1].

[1]– المعمري علي، المرجع سابق، ص 94.

المطلب الثالث: المخطط التكملي (1978- 1979):

* تعتبر هذه المرحلة بمثابة المرحلة الانتقالية والتي تم من خلالها إتمام الرباعيين وذلك من خلال مراجعة السابقة وإعادة النظر في الإستراتيجية التنمية المخططة الحاصلة في الجزائر منذ إستقلالها.

أهم الملاحظة التي لوحظت في هذا المشروع هو انه يمثل تكملة لمشاريع السابقة – المخطط الأول والثاني- الذي انتهت مدتها مع نهاية عام 1977 والمخطط الخماسي الذي سيبدأ في سنة 1980 و لذلك جاء هذا المشروع الذي خصص له ما يقارب 190.07 مليار دج، باعتباره أنه يتمثل تكاليف البرامج الاستثمارية الباقية من المجموع المسجل في إطار هذا المخطط والبالغ 311.30دج، ويشكل ذلك الباقي إنجازه نسبة 61% من هذا الرقم[1].

* وعليه فإنه مادامت الدولة قد أجلت إصدار المخطط الخماسي الأول سنة 1980 لظروف سياسية معروفة متصلة بعقد المؤتمر الرابع لحزب جبهة التحرير الوطني، ثم عقد مؤتمر الاستثنائي، فقد حرصت من جهة أخرى على تشغيل سنتي 1978/ 1979 في إنجاز البرامج الاستثمارية، كما تم أيضا تسجيل إعادة تقييم بعض البرامج سنة 1978، حاولت السلطات الجزائرية من خلال هذا المشروع تفادي الوقوع في دائرة الركود الاقتصادي وما يتولد عنه من أزمات خطيرة على المجتمع ومستقبل التنمية[2].

---

[1]- محمد بقاسم حسن بهلول، المرجع سابق، ص 334.

[2]- العمري علي، المرجع سابق، ص 94-95.

*** الجدول05: يبين الإستثمارات الفعلية لسنتي 1978/ 1979 (الوحدة مليار دينار).**

القطاعات	1978	1979
الزراعة	4.25	3.71
الصناعة	32.50	34.10
المحروقات	14.70	17.53
الصناعة الأساسية	11.79	16.75
القطاع شبه المنتج	2.93	2.67
قطاع الهياكل الأساسية	11.98	12.84
المجموع	52.65	54.78

المصدر: محمد بلقاسم حسن بهلول، مرجع سابق، ج1، ص 342.

الشكل رقم 07:الاستثمارات الفعلية لسنتي 1979/1978 .

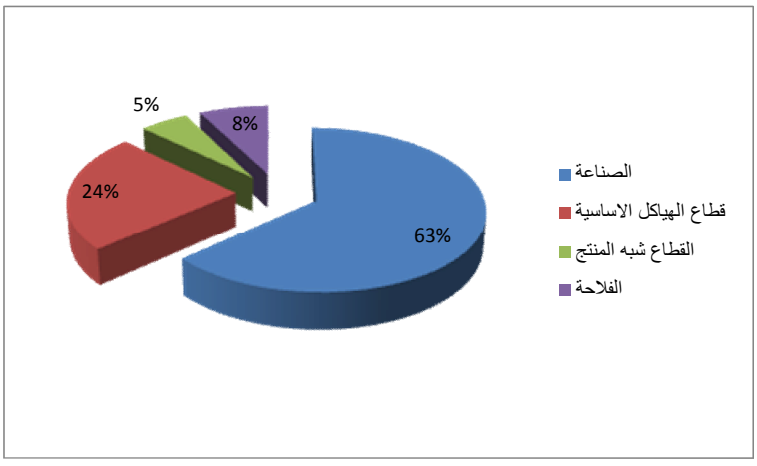

المصدر: اجتهاد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم 05.

الشكل رقم 08:مكانة المحروقات بالنسبة للصناعة لسنتي 1978/1979.

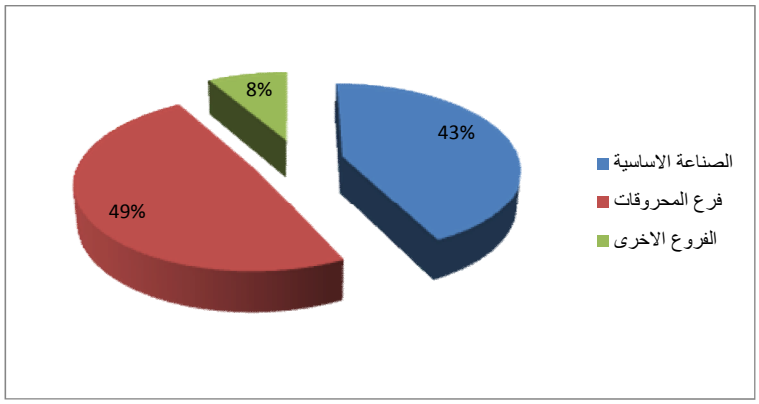

اجتهاد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم 05.

من الشكل نرى أن حصة الصناعة تبقى دائما في الريادة حيث بلغت نسبة الاستثمارات الفعلية بهذا القطاع بـ 62%، والتي كانت فيها الاستثمارات الفعلية لفرع المحروقات تبلغ في المتوسط 16.11 مليار دينار أي بنسبة 49% ثم يليها قطاع الهياكل لأساسية بنسبة متوسط بين السنتين بلغت 23% هذا يدل على حدوث توسع استثماري نشيط في قطاع الصناعة والهياكل الأساسية.

أما قطاع الفلاحة فكان تطوره محسوس خلال عام 1978، أين وصلت الاستثمارات الفعلية بقيمة 4.15 مليار بعدما كانت خلال الرباعي الثاني تقدر بـ 2.22، أي هذه الزيادة قدرت بنسبة 86%[1].

المطلب الرابع: تقييم عام لمرحلة الأول:

لقد حظي القطاع النفطي في الجزائر بعناية كبيرة منذ تأميمه 24/ 02/ 1971 وهذا راجع لأهميته البالغة في تحريك دواليب الاقتصاد الجزائري من خلال اعتباره:

[1]– العمري علي، المرجع السابق ص 95.

* المورد الأول للعملة الصعبة، والتي تتمثل في الإيرادات التصدير المعتمد في إثراء التجهيزات الصناعية والسلع الاستهلاكية.

* المصدر الأهم لإيرادات الميزانية من خلال الجباية البترولية.

* المنبع الأساسي لتدعيم ورفع من الناتج الداخلي الخام.

أ/ تأثير النفط على الإيرادات الكلية لميزانية الدولة:

تعتبر ميزانية الدولة صورة عن سيرورة المصالح العمومية والاقتصاد ككل، من خلال المبالغ المعتمدة فأرقامها تعطي صورة واضحة عن سياسة الدولة الإنمائية، فجانب الإيرادات في الميزانية العمومية يتكون أساسا من جباية البترولية والجباية العادية[1].

* إن إهتمام الدولة الجزائرية كان كبير بقطاع المحروقات فهذا راجع لسبب واحد وهو المساهمة الكبيرة في التنمية والاقتصاد الوطني من خلال الجباية البترولية وخاصة بعد إسترجاع المحروقات في 24/ 02/ 1972 و الصدمة النفطية الأولى سنة 1973 وهو ما يوضحه الجدول والشكل أدناه .

الجدول رقم 06: يبين تطور الحصيلة المالية للجباية البترولية في الجزائر خلال الفترة 1970: (الوحدة مليون دينار).

السنة	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979
الجباية البترولية	1.325	1.648	3.188	4.416	13.502	13.462	14.240	18.019	17.356	26.516
معدل النمو ج ب %	-	24.37	93.44	38.51	203.48	0.44	0.10	26.53	3.62-	52.69

- **المصدر**: الديوان الوطني للإحصائيات (ONS) (1970- 2011).

[1]-العمري علي، المرجع السابق ،ص_96

الشكل رقم09: يبين تطور الحصيلة المالية للجباية البترولية في الجزائر خلال الفترة 1970:

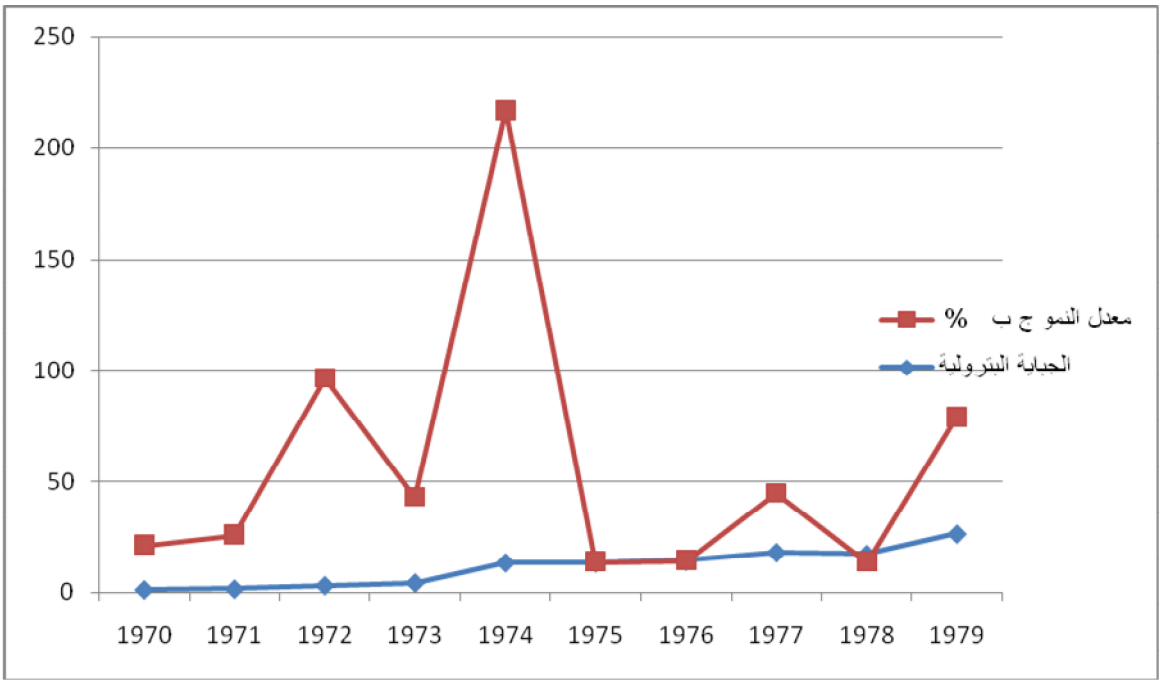

من اجتهاد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم 06

* نلاحظ من خلال الشكل أعلاه التصاعد التدريجي إيرادات الجباية البترولية حيث عرفت تطور بطيء خلال الفترة 1970- 1973 حيث بلغت الجباية البترولية سنة 1970 مبلغ قدره 13250 مليون، أما سنة 1971 فبلغت 1648 مليون دج أي بزيادة قدرها 24.77% ثم توالت في ارتفاع أين بلغ معدل النمو الجباية البترولية 93.44 سنة 1972 بمبلغ قدره 3188 مليون دج، بلغت سنة 1973 مبلغ 4416 مليون دج بمعدل نمو وصل إلى 38.51% ويرجع سبب هذا الارتفاع إلى قرار التأميم اتخذته الحكومة الجزائرية سنة 1971، ثم شهدت الفترة (1974-1977) انتعاشا متسارعا وارتفعت الحصيلة المالية للجباية البترولية خلال سنة واحدة مبلغ قدره 13402 مليون سنة 1974 بمعدل نمو على خلال فترة قدرت 203.48% أي زيادة بمبلغ قدره 8986 مليار دج، و أهم حدث هوارتفاع سعر البرميل بسبب الحرب العربية الإسرائيلية سنة 1973 حيث ارتفع

سعر برميل النفط إلى 11.65 دولار مقارنة بـ 1.79 دولار البرميل سنة1970 بالإضافة إلى الحرب بين إيران والعراق وخلافا لباقي سنوات هذه الفترة التي عرفت وتيرة نمو إيجابية إلا أن هناك سنوات عرفت فيها الجباية البترولية انخفاظا في حصيلتها المالية وهذه السنوات 1978 بمعدل انخفاض 3.62% ويعود هذا السبب إلى الاستغلال الجزئي والبطيء للثروات وهذا راجع إلى نقص الإمكانيات المادية والبشرية وغياب رؤوس الأموال الخارجية[1].

ب/ تأثير النفط على الناتج الداخلي الخام:

إن الناتج الداخلي الخام في مفهومه العام يعتبر هو مجموع السلع والخدمات التي ينتجها المجتمع خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة معينة داخل الحدود الجغرافية لدولة ما.

وبما أن المحروقات هي أحد أهم فروع الإنتاج في الاقتصاد الوطني فمساهمتها في الناتج الوطني الخام عرفت عدة مراحل وهذا بالاعتبار أنه فرع مرتبط كثير بأسواق النفط العالمية.

إن مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام تبرز من خلال القيمة المضافة لهذا القطاع بالنسبة الناتج الداخلي الخام والتي مرت عبر التطور التاريخي لأسعار حيث بدأت المساهمة غداة تأميم المحروقات من خلال الجدول والشكل أدناه:

[1]– مجاني عبد الحميد، دور الجباية البترولية في تحقيق التوازن الاقتصادي، دراسة قياسة تحليلية لحالة الجزائر **1980**– 2014، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص مالي وبنوك، جامعة العربي بن مهيدي، أ م البواقي، 2016/ 2017، ص 208.

الجدول رقم 07: يبين الناتج الداخلي لفرع المحروقات من سنة 1970 – 1979م .

(الوحدة: المليون دج)

السنوات	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979
الناتج الداخلي لفرع المحروقات بالمليون دج	3214.3	2290.4	4451.6	6452.8	18422.3	15567.7	19639	23592.9	24481	33534.7
النسبة %	15.15	10.59	16.78	21.13	37.37	29.01	30.10	30.71	26.59	29.70

الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)

الشكل رقم10: يمثل الناتج الداخلي لفرع المحروقات من سنة 1970– 1979م

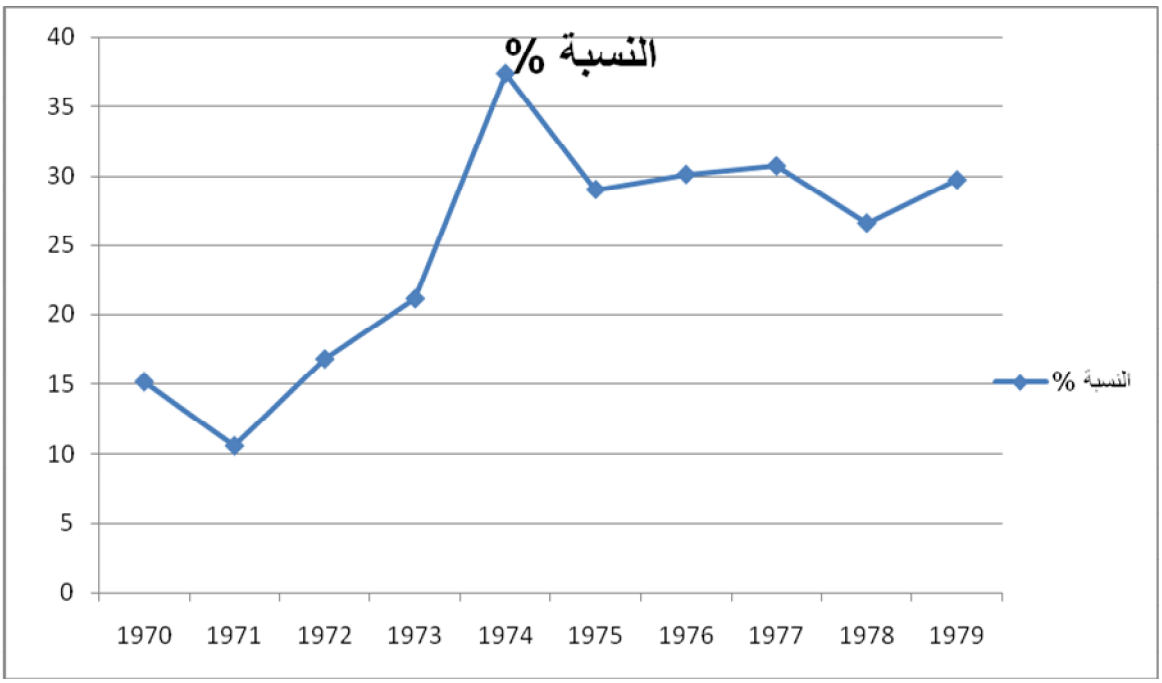

من اجتهاد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم 07.

حيث نلاحظ من خلال الجدول والشكل أعلاه أن هذه المرحلة شهدت انتعاشا وارتفاع وتيرة الناتج الداخلي الخام ومساهمة المحروقات فيه، هذا من خلال السنوات الأولى من تأميم المحروقات سنة 1971 بنسبة 10.59 ثم ارتفعت 16.78 وإلى 21.13 سنة 1973، ثم قفزت إلى 37.73% هذا راجع لارتفاع أسعار النفط خلال تلك المرحلة والتي صادفت الأزمة النفطية الأولى (سنتناولها في الفصل الثالث)، التي حدثت بسبب حرب العربية الإسرائيلية، وخلال عام 1975 نزلت إلى 29.01 وهذا بسبب انخفاض أسعار النفط، بالإضافة إلى الاستقرار الذي حصل في عملية الإنتاج، ثم ارتفعت سنوات 1976 و 1977 بسبب ارتفاع أسعار النفط حتى وصلت خلال العام الأخير نسبة 30.68 ثم نزلت إلى نسبة 26.59 عام 1978 و 29.70 عام 1979 [1].

ج/ المحروقات وأزمة الديون الخارجية:

لم تكن الديون الخارجية في الستينات تشمل إلا قروض الهيئة الفرنسية للتعاون الصناعي (OCI) وتضاف إليها بعض القروض الحكومية لبلدان المعسكر الشرقي وقرضا من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية، منحت للجزائر في بداية السبعينات وباستثناء هذا الأخير كانت التمويلات التجارية بحتة تقدمها البلدان بالتجهيزات والخدمات المرتبطة بها في إطار المشاريع الصناعية.

[1]– العمري علي، .المرجع سابق، ص 117.

الجدول رقم 08: يبين تطور المديونية الخارجية وخدمات الديون خلال الفترة (1970 -1979) (الوحدة: مليار دولار)

السنوات	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979
الدين الإجمالي	0.95	1.26	1.55	2.99	3.41	4.59	6.09	10.59	15.67	18.44
أصل الدين	0.04	0.05	0.14	0.23	0.50	0.25	0.44	0.65	0.9	1.56
الفوائد على الديون	0.01	0.02	0.05	0.07	0.22	0.22	0.35	0.41	0.61	1.25

المصدر: عزازي فريدة، المرجع سابق، ص 198.

- وقد بلغ مخزون الديون الخارجية 0.90 مليار دولار أمريكي في عام 1970 و 1.26 دولار سنة 1971، وفي سنة 1974 تم الحصول على أول قرض في السوق الدولية لرؤوس الأموال وأول صدمة بترولية جلبت للجزائر زيادة معتبرة في المداخيل الخارجية كما تم تحديد المخطط الرباعي الأول و الثاني على أساس الأسعار الجديدة للنفط.

وارتفعت بشكل محسوس القروض الخارجية تم تعبئتها في سنتي 1975- 1976 من أجل سد حاجات المشاريع الإستثمارية المختلفة بالرغم من أن مداخيل الصادرات ارتفعت من 1765 مليون دولار في عام 1974 إلى 5022 مليون في عام 1975 ثم إلى 5589 مليون دولار في عام 1976 وبعد أن كان مخزون الديون يقدر بـ 3.41 مليار دولار عام 1974، ارتفع إلى 6.09 مليون دولار.

وارتفع اللجوء إلى التمويل الخارجي حيث أن مخزون الديون 10.59 مليار دولار أمريكي في عام 1977، وتواصل هذا الارتفاع في مخزون الديون إلى 15.67 مليار دولار في عام 1978 وشرعت الجزائر المخطط التكميلي بتثمين المحروقات الذي تضمن

تكثيف الصادرات من المحروقات، وبلغت الديون في سنة 1976 إلى 18.44 مليون دولار [1].

الشكل رقم11: يمثل تطور المديونية الخارجية وخدمات الديون خلال الفترة (1970 -1979)

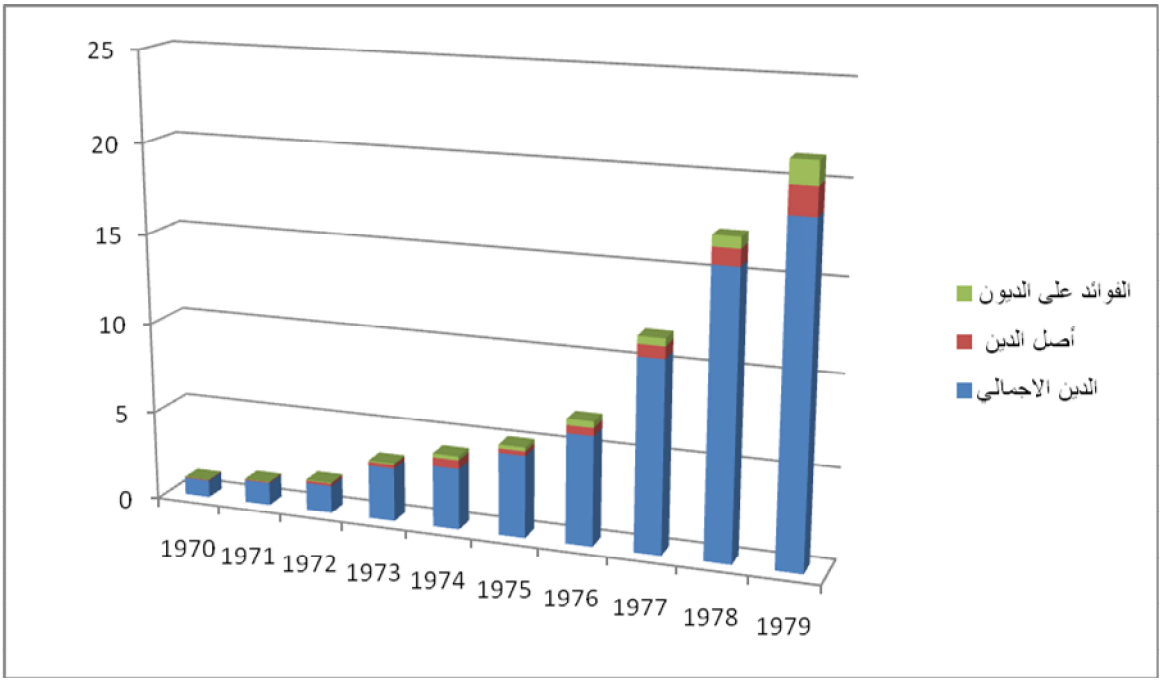

من اجتهاد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم 08.

[1]- عزازي فريدة، نمذجة المديونية الخارجية الجزائرية، (دراسة قياسية اقتصادية لأثر المديونية الخارجية على ميزات المدفوعات2970- 2006)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص القياس الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2012-2013، ص 173.

المبحث الثاني: السياسة الاقتصادية [1980- 1989]:

مع التغيير الحاصل في هرم السلطة الجزائرية وتولى الرئيس الشاذلي بن جديد سدة الحكم، ابتدأ بتقييم المرحلة السابقة وجعل المعطيات تتغير بعض الشيء، وذلك باكتشاف النتائج المتواضعة لعدد من المتغيرات الاقتصادية الكلية التي كانت أساس انتقادات الطرق تنظيم الإنتاج وتسيره، حيث عرفت هذه المرحلة التنمية اللامركزية أين شهدت إنجاز مخططين تنمويين وهما المخطط الخماسي الأول لفترة (1980- 1984) والمخطط الخماسي الثاني (1985- 1989).

تم التركيز آنذاك على إعادة تقويم الاقتصاد بتنفيذ جملة من الإصلاحات بهدف الخروج من الوضعية الصعبة التي عرفها الاقتصاد الوطني، ابتداء بعملية إعادة هيكلة المؤسسات العمومية الكبرى ومحاولة التحكم في التوازن والإقلال من حجم الديون واستيعاب التأخر لبعض القطاعات وإدخال اللامركزية في إتخاذ القرار، محاولة إدماج القطاعات عملية تطوير الصناعة الجزائرية.

المطلب الأول: المخطط الخماسي الأول (1980- 1984):

إن المحاور الكبرى لهذا المخطط الذي كان يهدف إلى التنمية الاشتراكية في إطار توجيهات الميثاق الوطني للوصول إلى تحقيق ما يلي[1].

- الإستمرار في التنمية لتغطية كافة احتياجات المجتمع والآفاق سنة 1990 وذلك بتوسيع وتنويع الإنتاج الوطني وتكييفه مع تطور الاحتياجات العامة مع بناء سوق وطنية داخلية نشيطة قادرة على تعزيز الاستقلال الاقتصادي بصفة دائمة، وكل ذلك يهدف إلى تنمية النشاطات الاقتصادية وتكاملها والقضاء على التوترات الناشئة من المرحلة السابقة.

---

[1]- ساطور رشيد، محددات الإنفاق الاستثماري المباشر في الجزائر وأثره على التنمية الاقتصادية، حالة الاستثمار الخاص دراسة قياسية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية تخصص: القياس الاقتصادي، جامعة الجزائر، (د. س). ص 120- 121.

– إدخال اللامركزية في اتخاذ القرار وإعادة هيكلة المؤسسات بهدف تحسين فعاليتها الإنتاجية، وكذا محاولة التقليل من القيود الاقتصادية التي تعرقل حيوية التطور الاقتصادية، وجعل هذه القيود أكثر ملائمة لتطوير الطلب الداخلي وتنويعه.

الاستخدام الأمثل للتجهيزات الصناعية المتوفرة، وكذا محاولة تحقيق التكامل بين فروع الصناعة من جهة وبينها وبين القطاعات الأخرى، وإعطاء الأولوية للقطاعات التي تخدم الفلاحة والري من أجل تلبية الحاجات الوطنية ومساهمة السلطات المحلية في عملية التصنيع مع إدماج القطاع الخاص في عملية تطوير الصناعة الجزائرية.

لقد تميز هذا المخطط عن سابقيه بميزتين أساسيتين هما:

1/ مساهمة الهياكل الحزبية والمجالس المنتخبة[1] يعتبر أول تجربة تخطيطية لفترة تزيد عن أربعة سنوات.

كل هذا جعل السلطة تقوم بإعطائه ترخيصا مالي قدر بـ 400.6 مليار تم توزيعه على القطاعات على النحو التالي:

الجدول رقم 09: يبين الاستثمارات الفعلية للخماسي الاول لسنوات 1980-1984. **(الوحدة: مليار دج)**

القطاعات	الترخيص المالي (مليار دينار)
الفلاحة والري	47.10
منها الري	23
الصناعة	155.46
منها المحروقات	63
* الصناعة الأساسية	32
* الصناعة التحويلية	43.4
* الطاقة والمناجم	17
مؤسسات البناء والأشغال العمومية	20

[1]– العمري علي، المرجع السابق، ص 96. 13

القطاع شبه المنتج	35.40
الفعل	13
التخزين	13
مجموع قطاع الهياكل الأساسية	143.64
شبكة النقل	17.50
السكن	60
التربية	42.2
المجموع	400.60

المصدر: محمد بلقاسم بهلول، المرجع سابق، ج02، ص 97.

* من خلال أرقام الجدول يتبن أن الاهتمام الكبير بالجانب الاجتماعي من خلال ما نلاحظه في الجدول، فالاعتماد المالي المخصص للسكن انتقل من 7.5 خلال المخطط الرباعي الثاني إلى 15 خلال المخطط الخماسي الأول من مجموع الاعتمادات المخصص للاستثمارات، ونفس الشيء بالنسبة لتربية والتكوين التي انتقلت من 09.5% من مجموع الاعتمادات المخصصة للمخططين المخطط الرباعي الثاني والمخطط الخماسي الأول[1].

الشكل رقم 12: مكانة قطاع الصناعة في استثمرات المخطط الخماسي الاول

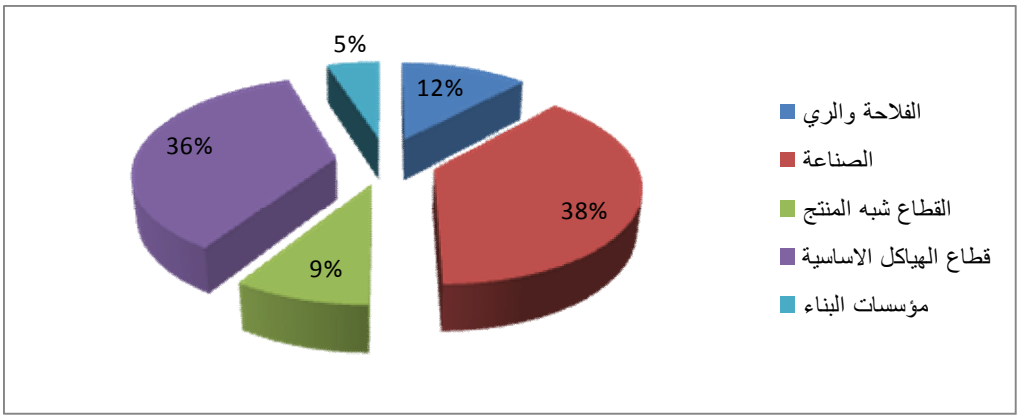

من اجتهاد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم 09.

[1]– العمري علي، المرجع سابق، ص 97.

ومنه يمكن القول أن قطاع الهياكل الأساسية أخذ جزء هام من ميزانية الاعتماد المالي الاستثماري خلال هذا المخطط، حيث نال نسبة 36% من مجموع الاعتماد كذلك قطاع الزراعة والري أخذ نصيب من اهتمام الدولة، حيث نال فيه فرع الري النصيب الأكبر بنسبة 48.8 من مجموع الاعتماد المخصص للقطاع، وهذا باعتباره أداء أو وسيلة رئيسية لتحديث الزراعة ونقص الشيء بالنسبة للقطاع شبه المنتج الذي اخذ نسبة 09% توزعت بين السياحة والنقل، المواصلات السلكية واللاسلكية، التخزين والتوزيع حيث نال فيه الجزء الأكبر فرع النقل 36.7 من مجموع الاعتماد المخصص للقطاع.

أما النصيب الأكبر من مبلغ الاعتماد المالي المخصص لهذا المخطط أخذه قطاع الصناعة بنسبة 38.8%، لكن مقارنة بالمخطط الرباعي الثاني انخفضت هذه النسبة، التي كانت تقارب نسبة 44%، حيث نال فيه فرع المحروقات النصيب الأكبر من مبلغ 63 مليار دينار بنسبة قاربت 40.51%.

الشكل رقم 13: مكانة المحروقات في قطاع الصناعة

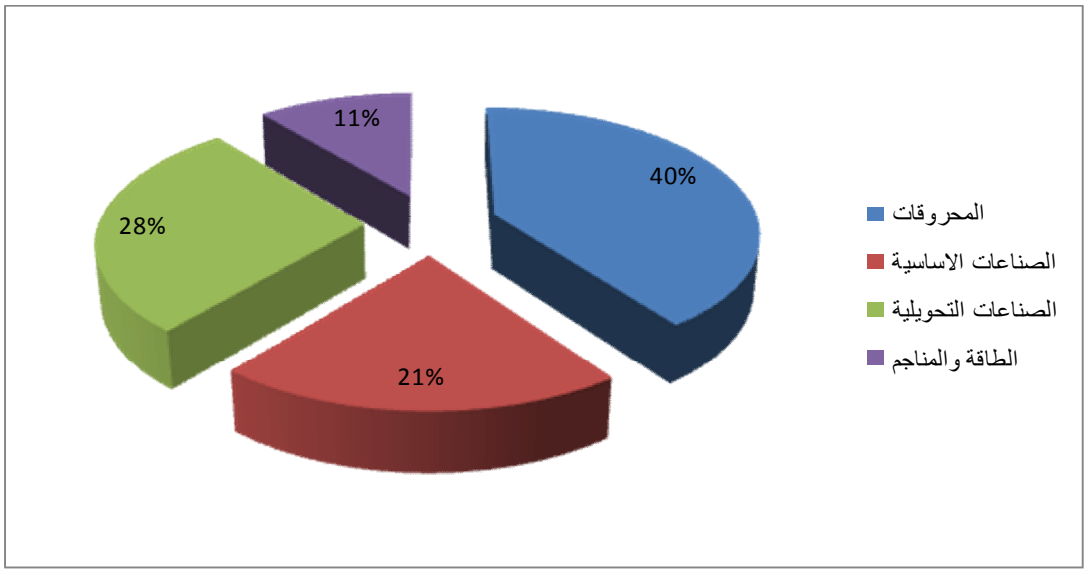

من اجتهاد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم 09.

انخفاض نسبة الصناعة مقارنة بين مخطط والمخطط السابق يعود بالأساس إلى انخفاض نسبة المحروقات في الاعتماد المالي المخصص لهذا المخطط، حيث كانت في المخطط السابق تقارب 17.7% من مجموع الاعتماد المالي المخصص لهذا المخطط لكن النسبة انخفضت إلى نحو 15.7% وهذا راجع بالأساس إلى التوجه الجديد لسياسة التنموية، بالنظر لتأثير أسواق النفط العالمية على مداخيل الدولة من العملة الصعبة التي تعتبر المورد الرئيسي لهذه الاستثمارات، اتجهت السياسة التنموية إلى تقليل مساهمة قطاع المحروقات، الذي ارتبط ارتباطا وثيقا بأسواق النفط العالمية[1].

المطلب الثاني: المخطط الخماسي الثاني: (1985- 1989):

* تعتبر هذا المخطط قد تشكل في مرحلة حاسمة في مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية قد كانت هذه تستهدف توقيع، وتنظيم وتنفيذ البرامج الرامية إلى تدعيم طموحات الأمة، وتلبية متطلبات البناء الاشتراكي وتقوية استقلالية الاختبارات الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

لقد كانت أهداف هذا المخطط خلال فترة 1985- 1989 ترمي إلى تحقيق ما يلي: [2].

* تنظيم مختلف الأنشطة التنموية مع مراعاة القيود الخاصة بالمرحلة والوسائل المتاحة تعينها

* إدراج المخطط ضمن منظور تنموي طويل الأمد.

عملت الدولة الجزائرية عند إقراراها لهذا المشروع الوقوف على أمور مهمة ومنها[3].

* دعم وتوسيع الإنتاج من اجل تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان، و التحكم في التوازنات الخارجية مع مواصلة النمو بالنسبة للإنتاج والاستثمارات حيث حددت آنذاك

---

[1]- المعمري علي، المرجع سابق، ص 98.

[2]- سعدون بوكبوس، المرجع سابق، ص 186- 187.

[3]- ساطور رشيد، المرجع سابق، ص 122- 123.

نسبة النمو المتوقعة خارج المحروقات بـ 7% ولتحقيق ذلك تم فتح 180.000 منصب شغل عمل سنويا.

* المحافظة على الاستقلال الاقتصادي، وذلك بالتحكم في التوازنات المالية الخارجية، بتخفيض حجم الديون الخارجية وتحقيق في ميزان المدفوعات.

* تقوية المراقبة عند الإستيراد ووضع قيود جبائية لبعض المنتجات، بهدف تخفيض المشتريات مع السلع غير الضرورية، من اجل تحفيز الإنتاج المحلي، وكل هذا في إطار مكافحة التضخم وسياسة المداخيل.

* تخفيض تكاليف وآجال إنجاز الإستثمارات في جميع القطاعات مع اللجوء إلى الطاقات الخارجية العاملة في حقل الإنتاج والخدمات والمراقبة الدائمة لشروط تعبئة القروض الخارجية من اجل رفع الإنتاج وتحسين الجودة.

المحافظة على موارد البلاد غير القابلة للتجديد، نظرا لضخامة الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية المطلوب تلبيتها، وكذا تحسين فعالية جهاز الإنتاج والتنمية المكثفة لكافة الطاقات البشرية والمادية المتوفرة والتوزيع التدريجي والأكثر اتزانا لأعباء التنمية بين الدولة والأعوان الاقتصاديين إذ فقد كانت أولويات هذا المخطط تتمحور حول هذه النقاط[1].

* تنظيم الاقتصاد الوطني.

* تطوير قطاع الفلاحة والري.

* تقليل الاعتماد على الخارج.

ولأجل ذلك تم وضع ترخيص مالي بـ: 550 مليار دينار، وزع على القطاعات الاقتصادية بالشكل الذي بينه الجدول التالي:

[1]– محمد بلقاسم حسن بهلول، المرجع سابق، ج02، ص 140.

الجدول رقم 10: يبين الاستثمارات الفعلية للخماسي الثاني لسنوات 1985-1989.

(الوحدة: مليار دج)

القطاعات	الترخيص المالي	القطاعات	الترخيص المالي
الفلاحة والري	79	القطاع شبه المنتج	40.65
- الفلاحة	30	- النقل	15
- الري	41	قطاع الهياكل الأساسية	237.15
الصناعة	174.2	السكن والتهيئة العمرانية	86.45
المحروقات	39.8	التربية والتكوين	45
الصناعات الأساسية	44.6	مؤسسات البناء والأشغال	19
الصناعات التحويلية	58.5	العمومية	
الطاقة والمناجم	31.3		
المجموع			550

المصدر: محمد بلقاسم حسن بهلول، المرجع سابق، ج02، ص 233.

من خلال أرقام الجدول نرى أن الاهتمام كان منصبا حول القطاع الهياكل الأساسية، والتي أخذت النصيب الأكبر في المخطط بنسبة 44% ثم قطاع الصناعة بنسبة 32% ثم قطاع الفلاحة بنسبة 14% ثم يليهما القطاع شبه المنتج المؤسسات البناء والأشغال العمومية.

فالاهتمام بقطاع الهياكل الأساسية ذلك من اجل دعم القطاع المنتج (الزراعة والصناعة)، هذا الأخير وفي شقه الزراعي عرف تطور بالمقارنة بالمخطط الخماسي الأول، حيث انتقل من نسبة 12% من مجموع الاعتماد المالي المخصص للمخطط

الخماسي الأول إلى 14.36% في الثاني، وهنا يبرز إتجاه الدولة نحو تطور هذا القطاع، أما قطاع الصناعة فقد انخفضت نسبته مقارنة بالمخطط السابق، حيث حصل على نسبة 37.7% من مجموع الاعتماد المخصص لهذا المخطط بعدما كان يقارب 39% في مخطط السابق.

أما فروعه فقد عرفت نوع من التغيرات الهامة في تنمية كل فرع بالنسبة للقطاع الإجمالي (الصناعة)، فبعدما كانت المحروقات تمثل الرقم الأول في القطاع، أصبحت تحتل الصف الثالث بعد كل من الصناعات الأساسية والصناعات التحويلية.

إن تقليص حصة المحروقات راجع كما سبق ذكره إلى سياسية الحديثة التي طبقت فعلا خلال هذا المخطط وهذا بالنظر لمعطيات السوق النفطية، التي أثرت بشكل كبير على سير المخطط.

إن تأثير السوق العالمية للنفط على الاقتصاد الوطني عام 1986، أدى إلى صدور ميثاق وطني خلال نفس السنة تم توضيح فيه لسياسة الجديدة للتنمية بأكثر دقة، خاصة فيما يخص الإستقلال المالي للجزائر في ظل الضغوط التي فرضتها انخفاض أسعار النفط، فإنتاج المحروقات أصبح لا يخلق المداخيل، ومن هنا كان التفكير في إحداث وسائل أخرى كفيلة بخلق المداخيل وتراكم موارد مالية بالعملة الصعبة.

فبالرغم من الجهود الرامية من السلطة إلى تنويع الصادرات لجلب العملة الصعبة فقد بقيت نسبة الصادرات المحروقات تفوق نسبة 90% من مجموع الصادرات [1].

[1]– العمري علي، المرجع سابق، ص 101.

الشكل رقم 14: مكانة استثمارات الفعلية للمخطط الخماسي الثاني

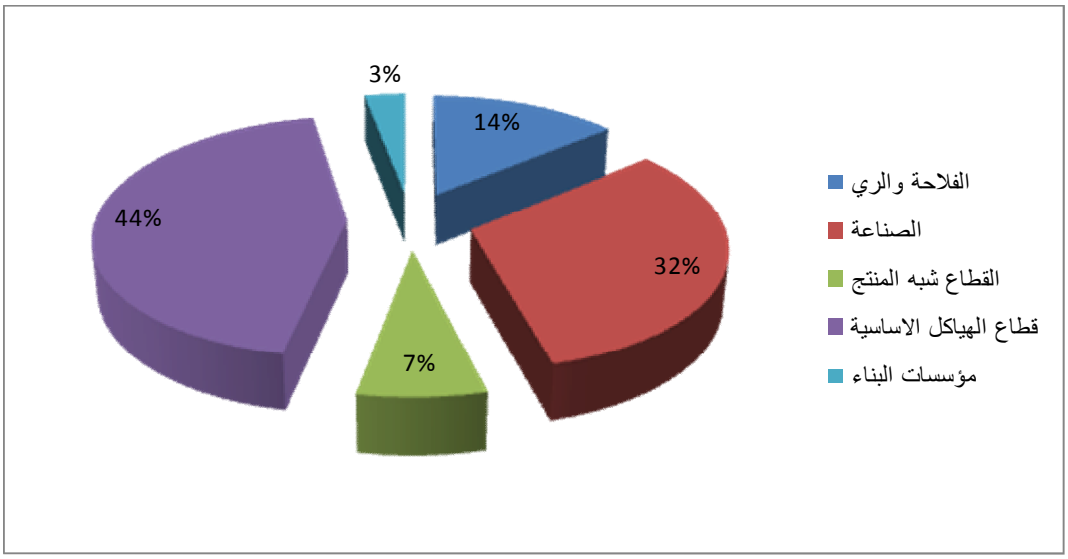

من اجتهاد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم 10.

الشكل رقم 15: مكانة المحروقات في قطاع الصناعة للمخطط الخماسي الثاني

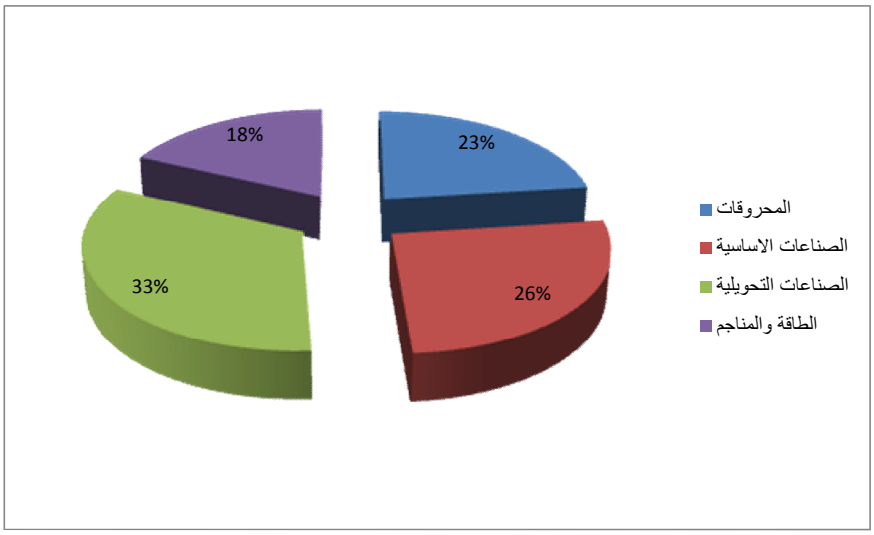

من اجتهاد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم 10.

*** المطلب الثالث: تقييم المرحلة الثانية (1980- 1989):**

- نسبة لتطور صادرات الجزائر من المحروقات، فقد عرفت فترة المخططين الخماسيين ارتفاع وإنتاج نفط هذا راجع إلى تحرير أسعار النفط وارتفاعها بشكل كبير وهو نفس الحال بالنسبة لفترة (1980-981) وهذا لسببن هما:[1]

* أن سنتي (1980- 1981) عرفت لإرتفاع سعر البترول الخام الجزائري 40 دولار للبرميل.

* فإن تخفيض الإنتاج بنسبة متوازنة من شأنه أن يحافظ على نفس الإيرادات النفطية للجزائر.

أ/- تأثير النفط في الميزانية العامة للدولة الجزائرية:

بالرجوع إلى حركة أسعار النفط العالمية بعد عام 1980 أن الإيرادات كانت مستقرة بشكل عادي لكن في بداية سنة 1982 نرى بدأت في الانخفاض سنة بعد أخرى، فأدى ذلك إلى إنخفاض الإيرادات النفطية سنة 1982 بنسبة 20.7 مقارنة بالنسبة التي سبقتها، ثم ارتفعت قليلا خلال سنتي 1983- 1984 رغم تواصل إنهيار أسعار النفط وهذا راجع للتطور الذي جعل في كمية الصادرات البترولية وفي عام 1985 انخفضت العائدات بنسبة 5.2% هذا العام انخفضت الإيرادات النفطية بشكل كبير بسبب الأزمة الاقتصادية 1986م والتي انخفضت فيها أسعار النفطية من 29 دولار للبرميل إلى 14 دولار للبرميل وبالنظر للمشاريع التنموية القائمة خلال المرحلة (المخططين الخماسيين) ومن أجل مواصلتها لجأت الدولة لديون الخارجية

- ولقد أدى تراجع أسعار النفط منذ سنة 1981 إلى نقص في قيمة الجباية البترولية، الذي أدى بطبيعة الحال إلى انخفاض الإيرادات البترولية من 10700 مليون

[1]- العمري علي، المرجع سابق، ص 107- 108.

دولار إلى 8500 مليون دولار، وواصلت قيمة الجباية في التناقص حتى وصلت خلال الأزمة النفطية لـ 1986 إلى مستوى 21.439 مليار دينار[1].

الجدول رقم 11: يبين قيمة الجباية البترولية ونسبتها في مجموع الإيرادات الكلية للميزانية العمومية خلال الفترة (1989/1980) (الوحدة مليون دج)

السنوات	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
الإيرادات الكلية	**59594**	**79384**	**74246**	**80644**	**101365**	**105850**	**98690**	**92984**	**93500**	**11640**
الجباية البترولية	**37658**	**50954**	**41458**	**37711**	**43841**	**46786**	**21439**	**20479**	**24100**	**45500**

مصدر: الديوان الوطني للإحصائيات (ONC) (1970- 2004).

الشكل رقم 16: يبين قيمة الجباية البترولية ونسبتها في مجموع الإيرادات الكلية للميزانية العمومية:

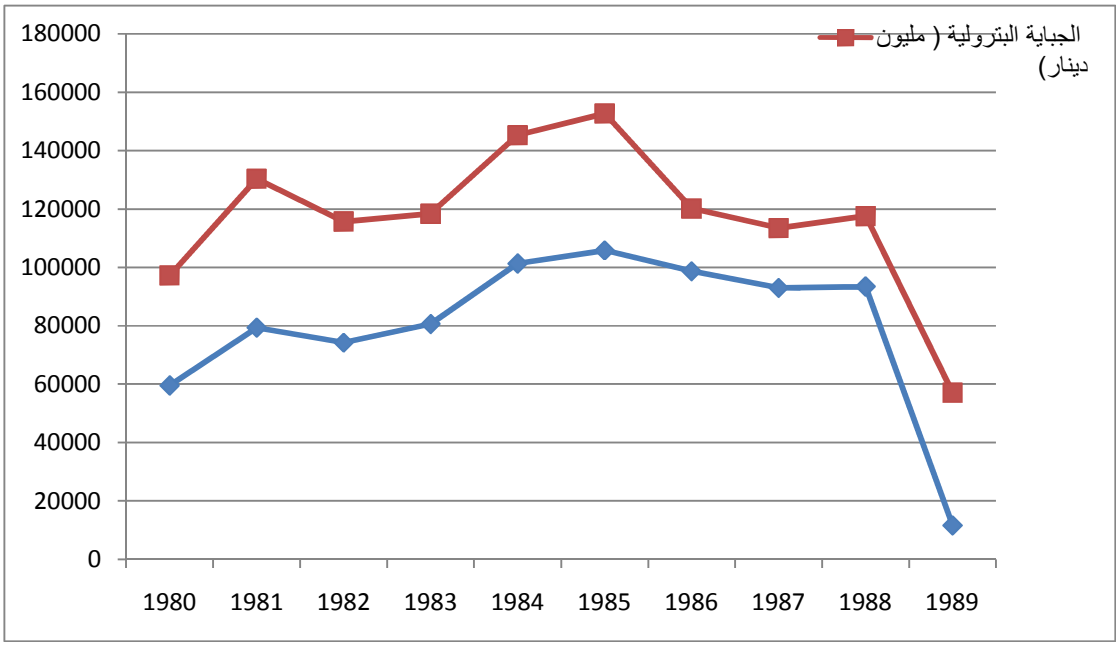

من اجتهاد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم 11.

[1]- مجاني عبد الحسين، المرجع السابق، ص 209.

* وبقيت خلال هذه المرحلة نسبة الجباية البترولية بالنسبة للإيرادات الكلية للميزانية في حالة تناقص حتى وصلت 1987 إلى 22.20% وهو أدنى مستوى نسجله، وبالنظر لتأثير سنة 1986 على الجباية والإيرادات الكلية التي انخفضت نسبة 15.26%، لجأت الدولة إلى إجراء بعض الإصلاحات التي مست جميع الجوانب لمواجهة هذه الأزمة[1].

*** ب/ مساهمة النفط في الناتج الداخلي الخام:**

– من خلال دراستنا لعلاقة الجباية بالإيرادات الكلية ظهرت أن مساهمة الجباية البترولية في الناتج الخام لدولة الجزائرية خلال مرحلة المخططين الخماسيين التي شهدت نوع من التذبذب وهذا راجع إلى صدمة النفطية لانخفاض أسعار النفط في 1986 و 1989 وهذا ما يترجمه كل الجدول والمنحنى في الأسفل.

الجدول رقم 12: يبين قيمة الناتج الداخلي لفرع المحروقات خلال الفترة (1989/1980) (الوحدة مليون دج)

السنوات	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
الناتج الداخلي للمحروقات	**51191.3**	**59162.8**	**58714.7**	**62138.7**	**63376.7**	**65.544.7**	**39053.2**	**45537.2**	**52702.7**	**74288.4**
النسبة %	**%35.71**	**%35**	**32.42 %**	**30.52 %**	**27.43 %**	**%26**	**15.60 %**	**17.50 %**	**%18**	**120.80 %**

– **المصدر**: الديوان الوطني لإحصائيات (ONC) (1970– 2004)

[1]– العمري علي، المرجع سابق، ص 115.

الشكل رقم 17:يمثل تطور الناتج الداخلي لفرع المحروقات:

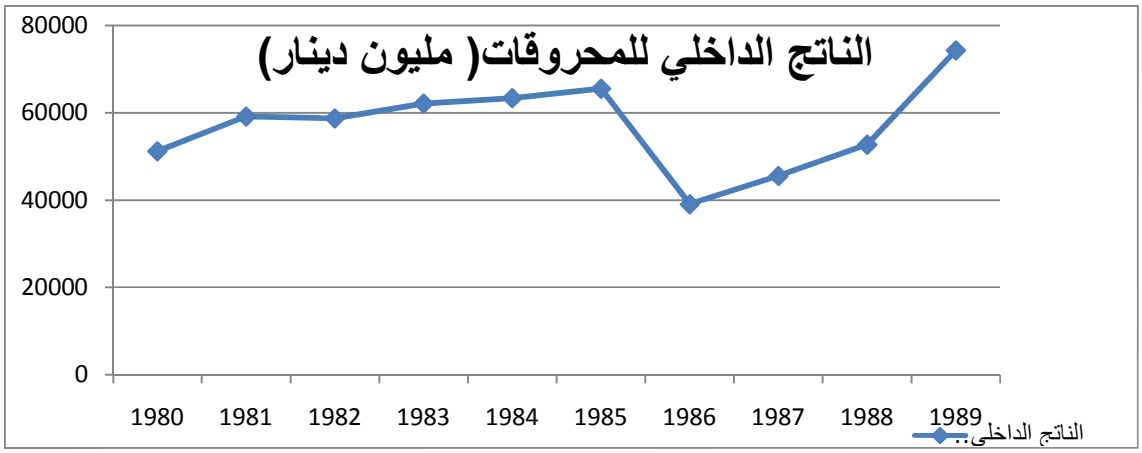

من اجتهاد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم 12.

شهدت خلال عام 1986 ارتفاع الناتج الداخلي الخام نسبة 35.71 وهذا راجع لوصول نفط الجزائر إلى قيمة 40 دولار للبرميل ثم أخذت هذه النسبة تتناقص وفق تتابع السنوات 35% و 32% و 30.52% و 27.43% و 26 حتى عام 1986 وصلنا نسبة 15.60 بسبب وصول الصدمة النفطية وانهيار أسعار النفط وعرفت اقتصاد مشاكل كبيرة هذا راجع إعتمادها بشكل كلي في تنمية على إيرادات النفطية [1].

ج/- المحروقات وأزمة الديون الخارجية:

جدول رقم 13: تطور المديونية الخارجية وخدمات الديون خلال الفترة (1980-1989) **(الوحدة: مليار دولار).**

السنوات	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
الدين الإجمالي	17.86	16.92	15.77	15.12	14.98	17.26	20.63	24.41	26.04	27.09
أصل الدين	2.84	2.55	2.95	3.32	3.61	3.50	3.58	3.83	4.59	5.11
الفوائد على الديون	1.44	1.36	1.43	1.27	1.38	1.38	1.56	1.58	1.95	1.89

المصدر: عزازي فريدة، المرجع سابق، ص 198.

[1]-عبد العلي دبلة، الدولة الجزائرية الحديثة (الاقتصاد والمجتمع والسياسية)، دار الفجر، مصر، 2004، ص 153-154.

نلاحظ خلال هذه الفترة التي كانت فيها المخططين الخماسيين، حيث أصبحت في مأزق حقيقي وهذا راجع إلى كثرة الديون الخارجية وخدمة الفوائد التي انجر عنها، خلق الديون الدولة الجزائرية راجع إلى أساس هو دخول الدولة في مرحلة من المخططات التنموية.

وفي الفترة الممتدة ما بين سنتي (1980- 1985) وجدت الجزائر نفسها في وضعية سيئة إتجاه المديونية الخارجية* هذه الوضعية غير المناسبة لاستقلالية القرار الاقتصادي الداخلي والخارجي جعلت السلطات الجزائرية تسعى إلى تخفيض حجم المديونية الخارجية بواسطة التسديدات المسبقة خصوص 1980- 1985 حيث عرفت المديوينة اتجاها متذبذب بين الصعود والهبوط [1].

بعد هذه الفترة جاءت فترة تعتبر أخطر الفترات التي مر بها الاقتصاد الوطني والتي شهدتها العلاقات الاقتصادية والمالية الدولية حيث تميزت هذه الفترة بالانخفاض المفاجئ لأسعار البترول خاصة في السنوات 1986 و 1989، فأدى ذلك إلى الارتفاع المستمر حجم الديون الخارجية الذي تزامن مع تدهور قيمة الدولار الأمريكي، هذين العاملين جعلا عائدات البلاد من العملات الصعبة تعرف انخفاض كبير خاصة وان المصدر الوحيد للموارد الخارجية بشكل من المحروقات التي مثلت 95% من مداخيل الدولة من الصعبة وبسبب ارتباط صادراتها بعملة واحدة تقريبا هي دولار أمريكي [2].

حيث انخفضت عائدتها من تصدير النفط 8.11 ملايير دولار سنة 1986، أي عرفت انخفاضا يقدر بنسبة 38% وخلال الفترة الممتدة ما بين 1984 و 1986 ارتفاع

---

* المديونية الخارجية: هو تلك المبالغ التي افترضها اقتصاد وطني ما، والتي تزيد مدة القرض فيها سنة واحدة او أكثر تكون مستحقة الاحاة للجهة المفترضة عن طريق الدفع بالعملات الأجنبية أو عن طريق تصدير السلع والخدمات إليها لمزيد أنظر إلى رمزي تركي، الديوان والتنمية، دار المستقبل، 1975، ص 56.

[1]- نحات محمد رضا، دراسة قياسية لأثر المديونية الخارجية على النمو الاقتصادي، حالة الجزائر، متاح على الرابط www.wedeveu.dz على سا: 12:20 2000/05/13، ص 5-6.

[2]- عزازي فريدة، المرجع سابق، ص 198.

مخزون الديون الخارجية بـ 7 ملايير دولار نتيجة لانخفاض قيمة الدولار أساسا وارتفاع الديون القصيرة الأجل، وفي عام 1986 تراجعت احتياطات الصرف بأكثر من مليار دولار نظرا لتحفظ البنوك الدولية على منح قروض جديدة، كان على الجزائر أن تحشد قروضًا تجارية لضمان أي استيراد كان، وذلك حتى لا تستهلك أكثر من الصرف المتدينة وحتى لا تلجأ إلى قروض قصيرة الأجل ذات الفوائد المرتفعة وعليه تراكمت ديون الجزائر، حيث ارتفع مخزون الديون الخارجية أكثر من 10 ملايير الدولار في الفترة 1985- 1989، متنقلا من 18.4 إلى 24.6 مليار دولار، كما ارتفعت فوائد الديون بسرعة أكثر من أصل الدين وحينئذ وقعت الجزائر في فخ الديون [1].

الشكل رقم 18:

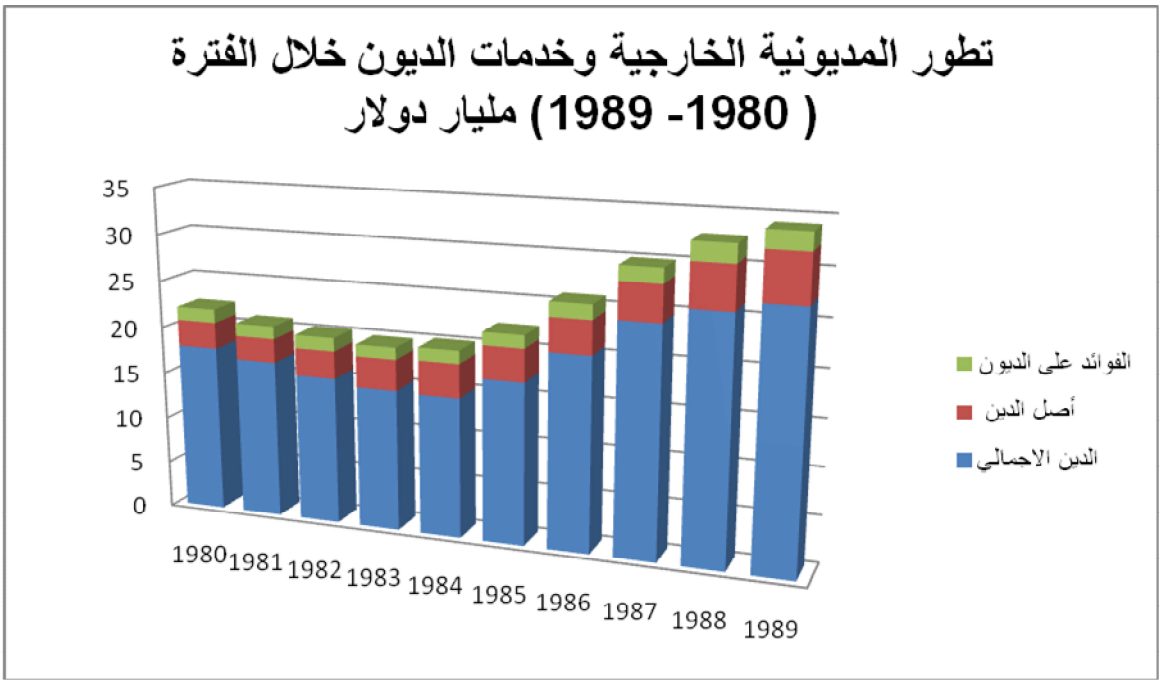

اجتهاد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم 13.

[1]- عزازي فريدة، ، ص 200- 201.

خلاص الفصل:

– لقد برزت العلاقة القوية بين قطاع المحروقات والاقتصاد الجزائري منذ تأميم هذه القطاع في 24 فيفري 1971، حيث اعتمد عليه خلال فترة السبعينات في تمويل التنمية الشاملة، التي تميزت بتوسيع الاستثمارات في كل القطاعات، لكن بالنظر لارتباطها هذا القطاع بأسواق النفط العالمية وتأثيره على دفع عجلة هذه التنمية باعتباره المصدر الأساسي لحصول على العملة الصعبة على حساب وظيفته الصناعية، فقد اتجهت السياسة التنموية منذ مطلع الثمانينات إلى تقليص هذا الدور خاصة بعد الأزمة النفطية لـ 1986.

حيث كشفت هذه الأزمة على هشاشة الاقتصاد الوطني واعتماده بصفة كلية على قطاع المحروقات.

ودخول الجزائري في دائرة تبعية الاقتصاد من ناحية مورد، الذي جلب إليها من المشاكل وهي تراكم الديون وفوائدهم التي كسرت ظهر الاقتصاد الوطني حيث أدعا به إلى دخول بوتقة خدمة الديون من اجل تسير عملية الاقتصادية تحريك الحالة الاجتماعية بعد هذه الفترة.

الفصل الثالث:

الأزمات النفطية وأثرها على اقتصاد الجزائر.

المبحث الأول: الازمة النفطية العالمية(حرب 1973).

المبحث الثاني: الازمة النفطية العالمية (1986م)

تمهيد:

عرفت الساحة الدولية مجموعة من الأزمات اللفظية أثرت كثيرا على اقتصاديات دول العالم، حيث تخضع هذه الدول لقانون السوق النفطية العالمية ويحكم في هذا السوق قاعدة الطلب والعرض، حيث أن كلما قل العرض من طرف الدول المنتجة أو خفضت نسبة إنتاجها تصبح لدينا أزمة ندرة مثل ما حدث في سنة 1973 حيث ضربة في العالم أزمة نفطية المتسبب الرئيسي فيها هو عملية حظر التي قامت بها الدول العربية ضد كل من يقف بجانب الكيان الصهيوني وهكذا دعما للقوات السورية المصرية التي كانت تقاتل من اجل استرجاع أراضيها، أما بالنسبة إذا كثر العرض وقل الطلب أصبح العالم أمام أزمة كساد (الأزمة العكسية) مثل ما حدث في أزمة 1986 حيث إنهارت جل الاقتصاديات التي كانت تعول على النفط كمورد أساسي لبناء اقتصادها.

إن المتكلم عن الاقتصاد الجزائر فقد عرف في فترة السبعينات إزدهار كبيرا وعائدات مالية ضخمة وهذا راجع إلى أزمة 1973 تمكنت من خلالها الجزائر تسير مشاريعها الاقتصادية، لكن مع مرور الوقت عرف الاقتصاد الوطني مشاكل في التسيير وعدم الاستغلال الأمثل لعائدات المالية التي كان موردها هو النفط، حيث تفاجئ الاقتصاد الجزائر بأزمة نفطية عنيفة كشفت عن مدى هشاشة هذا الاقتصاد بداية من الثمانينيات حتى وصول 1986 إنهار الاقتصاد الجزائري في نفق اقتصادي ضيق.

سنعالج في هذا الفصل مبحثين أساسين وهما المبحث الأول بعنوان الأزمة الاقتصادية 1973 (حرب 1973). أما بالنسبة المبحث الثاني فهو بعنوان الأزمة النفطية 1986.

المبحث الأول: الأزمة النفطية العالمية 1973 (حرب أكتوبر 1973):

شهد العالم في أكتوبر أزمة نفطية خلقتها الدول العربية المنتجة عندما قامت بتطبيق سياسة ضغط على الدول الغربية الداعمة لإسرائيل، حيث استعملت النفط كسلاح ضد الكيان الصهيوني من كل ما يقف إلى جانبه.

حيث سنتطرق في هذا المبحث إلى ثلاث نقاط مهمة جسدتها في ثلاثة مطالب وهي:

المطلب الأول: ظروف العامة الأزمة 1973.

المطلب الثاني: نتائج الأزمة دوليا.

المطلب الثالث: نتائج الأزمة وطنيا الاقتصاد الجزائري.

المطلب الأول: ظروف العامة لأزمة 1973:

الحديث عن استخدام سلاح النفط العربي سلاحا ضد الصهيونية والدول الغربية المساندة لهما، حيث بدأت فعليا استخدام هذا السلاح في حرب أكتوبر 1973 تمثل أبرز نموذج فعلي لاستخدام سلاح النفط العربي[1].

تجدر الإشارة في البداية إلى أن استخدام سلاح خطر النفط العربي في أكتوبر 1973، ويعود إلى جملة من الأسباب وهي كالتالي:

أ/ الأسباب الأساسية للأزمة: [2]

عدم استطاعت الدول العربية المستهلكة للنفط ضد تنويع مصادرها وارداتها كما حدث في هذه السنة 1993.

---

[1]– عاطف سليمان، الثروة النفطية ودورها (الدور السياسي والاقتصادي للنفط العربي)، مركز الدراسات الوحدة العربية، لبنان، 2009، ص 153.

[2]– أمينة مخليفي، المرجع السابق ،ص 195.

* بلغ الإنتاج العربي (8 و 32) حتى الإنتاج العالمي سنتي (1973) و(1974) والأمر الذي أصبح مستحيلا معه السوق الغربي واليابان الاستغناء على النفط العربي.

* الاستهلاك السريع المتزايد من النفط في الولايات المتحدة الأمريكية أوروبا الغربية ثم تعاظم استخدام النفط كطاقة للمشروعات الصناعة على السواء في جميع دول العالم.

* التغيير الجذري للعلاقات بين الدول المنتجة للنفط وإحكاتاراته من طرف الشركات المتعددة، فقد تحولت هذه العلاقات التجارية من سوق مشتريين إلى سوق بائعين.

ب/ الأسباب العامة للأزمة[1]:

1) **انخفاض قيمة الدولار:** شهد الدور الأمريكي انخفاض سنة 1971 بـ 8% بسبب تخلي الولايات المتحدة الأمريكية عن تحويل الدولار إلى ذهب حيث استمر في الانخفاض حتى سنة 1973 بسبب المشاكل التي كان يعاني منها الاقتصاد الأمريكي مما أثر على الأسعار الحقيقة للنفط.

2) تضاعف قوة الأوبك: مع بداية السبعينات أصبح عدد أعضاء أوبك 13 دولة منها بيع دول عربية لها طاقة إنتاجية عالية أبرزها السعودية بإنتاج يومي يقدر بـ 10 مليون برميل ما مكن الأوبك بإمتلاك القدرة للتأثير على المعروض النفطي في السوق العالمي.

3) تغيير سعر النفط العالمي: اعتمدت الدولة العربية بصفة خاصة نتيجة حرب أكتوبر 1973 لرفع أسعار النفط 2.90 دولار لبرميل إلى 11.65 دولار سنة 1973.

– أما بالنسبة لإجراءات التي قامت بها الدول العربية خلال هذه الأزمة وهنا الوقوف جنب إلى جنب ضد الكيان الصهيوني لاسترجاع الأراضي العربية اندلعت

---

(1)–Sid- Dahmed Abselkaer **. L'oep . passé, présentent et perspectives opu**. Alger. 1980. P 248.

نقلا عن: قابوش لبنى، أثر تقلبات أسعار البترول على الإنفاق العام دراسة قياسية خلال الفترة (1990– 2013) حالة الجزائر، مذكرة نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير العلوم التجارية في تخصص الاقتصاد، جامعة أم البواقي، 2014–2015، ص 80.

العمليات العسكرية يوم 6- 9 أكتوبر 1973 دعمت حكومة الكويت إلى عقد اجتماع طارئ لوزراء النفط العرب لمناقشة الدور الذي يمكن للنفط أن يؤديه لمساندة الموقف العربي في تلك الظروف، استجابة لمطالب عديدة من أواسط وطنية على مستوى الوطن العربي بما في ذلك البلدان المنتجة للنفط، لاتخاذ إجراءات نفطية فعالية[1].

عند لقاء وزراء نفط العربي أقطار الخليج الستة الأعضاء في أوبك مع ممثلي شركات النفطية في فينا، 18 أكتوبر كمقرر كانت الحرب قد بدأت قبل ذلك، لم يكن للحرب في هذه المرحلة أي تأثير مباشرة على موضوع الأسعار.

يذكر بأن الملك فيصل[2]، ملك العربية السعودية سبق أن وعد حينه الرئيس المصري السادات[3]، بأنه في حال الحرب ضد إسرائيل قسم استخدام سلاح النفط بطريقة فاعلية، وقبل اجتماع الكويت[4].

- الخطوط الرئيسية للخطة المقترحة من السعودية التي تم تبنيها في الاجتماع الذي عقد 17 أكتوبر 1973، حيث وقعت الأقطار العشرة- إستثناء العراق- على تخفيض إنتاجها فورا بحد أدنى قدره 5% باستخدام مستوى معين حتى سبتمبر عام 1973 كأساس، وبعد ذلك بنسبة مماثلة كل شهر، باستخدام رقم الشهر السابق كأساس حتى ذلك

---

(1)- إيمان سيمور، الأوبك: أداة تغيير، تر: عبد الوهاب الأمني، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الكويت، 1983، ص 181-188.

(2)- **الملك فيصل:** هو فيصل بن عبد العزيز بن عبد الرحمان بن فيصل آل سعود يكنى باسم ابنه البكر (عبد الله)، ولد في صفر 1324 نيسان 1906 ملك المملكة العربية السعودية الثالث، شهد عهده الكثير من الأحداث أبرزها قيامه بقطع النفط عن الولايات المتحدة وكل الداعمة والموالية لإسرائيل، كما جهر برفضه الشديد إقامة موطن لليهود في فلسطين، لمزيد أنظر إلى محمد حب الملك، أحداث ومشاهير إسلامية، دار الفكر اللبناني 1991، لبنان، ص 8-12.

(3)- **أنور السادات:** محمد أنور محمد السادات (1918/11/25- 10/06/ 1981)، رئيس جمهورية المصرية للفترة إحدى عشر سنة، وقد أقدم على اتخاذ قرار مصري له ولمصر قرار الحرب ضد إسرائيل لمزيد ينظر إلى عيسى الحسين، أعظم شخصيات التاريخ، الأهلية، الأردن 2000، ص 203-205.

(4)- **الكويت:** هي ملكية دستورية أميرها هو رئيس الدولة وبها مجلس الأمة الذي يمارس سلطته النيابية، عاصمتها مدينة الكويت ومساحتها 17.820 كلم^2، عدد سكانها حوالي مليوني نسمة و يتحدثون اللغة العربية ويدنون بالإسلام وعملتها الدينار الكويتي وهي من أقوى الدول المصدرة للنفط تقع على الطرف الشمالي الغربي للخليج العربي للمزيد أنظر: اسماعيل عبد الفاتح، معجم المصطلحات السياسية والاستراتيجية، مصر، 2008، ص 88.

الوقت الذي يتم فيها لانسحاب الكامل للقوات الإسرائيلية مع جميع الأراضي العربية المحتلة وإعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

وتم في اجتماع آخر عقد في الكويت 4 نوفمبر 1973 زيادة نسبة الحد الأدنى لتخفيض الإنتاج إلى 25% من مستوى سبتمبر عام 1973، لتتبع بتخفيض لاحق قدر بـ 5% في ديسمبر وبلغ الحد الفعلي لتخفيض الإنتاج من جانب العربية العربية السعودية والكويت في الحقيقة إلى 30% في نوفمبر وفي النهاية قسمت الأقطار الممتلكة للنفط إلى أربع[1]:

1) الأقطار الأكثر خطورة:

أدخلت هذه المجموعة ديسمبر 1973، وتشمل الأقطار التي تسمح لها باستيراد كاملا متطلبات حاجتها الحالية من النفط العربي ومنها (فرنسا- بريطانيا- وعدد من الأقطار العربية والإسلامية والإفريقية).

2) **الأقطار المفضلة:**

ويشمل هذه المجموعة الأقطار التي سمح لها بأن تستورد ويوازي معدل استيرادها من النفط العربي خلال النسخة الأشهر الأولى من عام 1973 أو خلال سبتمبر عام 1973 وكانت الأقطار التي تضمها هذه المجموعة هي جميع الأقطار العربية والإسلامية والإفريقية التي تطور علاقتها مع إسرائيل وفرنسا واسبانيا والبرازيل والهند.

3) **الأقطار المحايدة:**

ويشمل هذه المجموعة الأقطار غير المقاطعة الأخرى، التي حفظت على استردادتها النفط العربي بمقدار التخفيضات التي حصلت وكذلك بقدر الكميات الإضافية التي تم توفيرها لأقطار المجموعتين المذكورتين أعلاه.

[1]- إيمان سيمور، المرجع سابق، ص 198.

4)- الأقطار المقاطعة:

وتشمل هذه المجموعة الأقطار التي قطعت إمداداتها من النفط العربي، بصورة كلية، وقد شملت القائمة الولايات المتحددة الأمريكية وهولندا والبرتغال وجنوب أفريقيا.

المطلب الثاني: نتائج الأزمة دوليا:

لقد خلفت أزمة النفط 1973 نتائج مباينة على أطراف متعددة.

أ/ نتائج الأزمة على الأوبك:

أهم ماحققته هو تحكمها في الإنتاج النفطي الذي كانت تسيطر عليه الشركات الأجنبية مثل ما حققته هو تحكمها في الانتاج النفطي العراقية بأميم حصص الشركات الأمريكية وحصة هولندا في شركة نفط البصرة، وكذلك تبعتها في ذلك الكويت وقطر التي سولت على حصص الشركات الأجنبية في شركاتها الوطنية[1]

كذلك تضاعفت مداخيل البترول لدول الأوبك من 1970 إلى 1976 متحولة 7.528 مليون دولار إلى 192.3 مليون دولار، لكن بقابل خسرت حصتها في السوق العالمية عندما انخفضت حصتها من 53 عام 1973 إلى 33% عام 1982، وراجع لعملية التنقيب التي قامت بها بعض الدول خاصة في بحر الشمال و المكسيك التي أقررت عن إكتشاف حقول هامة للنفط[2].

الجدول رقم 14: يبين إنتاج الأوبك بين سنتي 1973 و 1982 م

(الوحدة: ألف برميل يومي):

السنوات	1973	1974	1975	1976	1777	1978	1979	1782	1981	1982
الإنتاج العالمي	58106	58205	55238	59865	61936	63380	65783	63175	59301	56562
الإنتاج	3102	3072	2718	3082	3128	2980	3092	2695	2248	1900

[1]- العمري علي، المرجع السابق، ص 31.

[2]- المرجع نفسه، ص 33-34.

الأوبك	8	8	6	7	6	5	8	3	7	3
مساهمة الأوبك في الإنتاج العالمي	%53	%52	%49	%51	%50	%47	%47	%42	%38	%33

المصدر: العمري علي، المرجع سابق، 34.

الشكل رقم 19: يمثل إنتاج الأوبك. بين سنتي 1973 و 1982 م

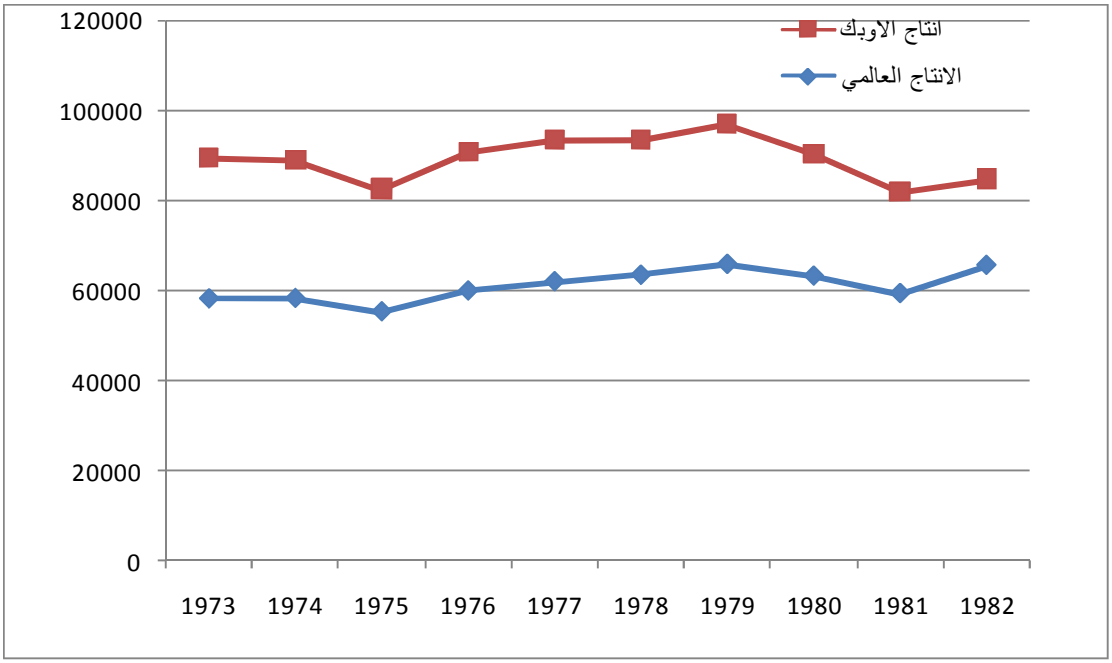

من اجتهاد الطالبة اعتمادا على الجدول رقم 14.

نلاحظ من خلال الجدول أو المنحى أعلاه أن كمية إنتاج الأوبك قد تراجعت خلال الفترة ما بين 1973- 1979 نسبتها انخفضت من 53% إلى 47% من الإنتاج العالمي وهذا راجع عامل مهم وهو ظهور مناطق نفطية كمنطقة بحر الشمال والبرازيل، الشيء الملاحظ من خلال الجدول والمنحنى هو راجع نسبة إنتاج الأوبك لحوالي 42% إلى 38% هذا راجع تأثرها بالثورة في إيران.

ب/ نتائج الأزمة على الدول الصناعية[1].

بعد الأزمة الاقتصادية سنة 1973، أدت بالدول الصناعية إلى وضع استراتيجي جديدة وهي:

1) البحث عن مصادر الطاقة البديلة للنفط مثل استغلال الفحم وتطور الطاقة النووية.

2) وضع مخزونات للنفط لاستخراجها في حالات الكوارث والأزمات.

ج) نتائج الأزمة على الشركات النفطية الكبرى:

نلاحظ خلال هذه الفترة نتائج بالنسبة لشركات النفطية ما يلي[2].

1) ارتفاع أرباحها بمعدل 52% مستغلة في ذلك وفق الإنتاج العربي.

2) ربحت بعرض التوسعات خاصة بالنسبة للتنقيب خارج دول الأوبك.

3) فقدان الشركات النفطية الأجنبية إمتيازاتها في الدول العربية النفطية.

المطلب الثالث: نتائج الأزمة النفطية وطنيا (الاقتصاد الجزائري):

خلال سنوات السبعينيات ارتفعت أسعار النفط في الأسواق العالمية بشكل كبير حققت من خلاله الدول النفطية عامة والجزائر خاصة تدفقات مالية ضخمة سمح لها بتكوين أرصدة نقدية كبيرة وقد نجم، عنها سوء التخطيط للاستفادة من هذه الأموال في تكاليف اقتصادية واجتماعية باهضة.

تزايدت العائدات المالية للجزائر خلال هذه الفترة ويمكن رصد تطور قيمة الصادرات النفطية في الجزائر في الجدول التالي:

---

[1]– العمري علي،المرجع سابق، ص 32.

[2]–نعيمة أوعيل، واقع الاستثمار الأجنبي، المباشر ظل التغيرات الاقتصادية في الجزائر(1998– **2005**)، مكتبة الوفاء القانونية، مصر، 2016، ص 80–81.

الجدول رقم 15: تزايدت العائدات المالية للجزائر خلال 1970-1979م

(الوحدة: مليون دولار)

السنة	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1979
	681	614	1.030	1.522	4.267	4.295	4.791	8.746

مصدر: موري سمية، المرجع السابق، ص 152.

من خلال الجدول والمنحى في الأعلى نلاحظ تطور كبير في صادرات النفط الجزائري بعد سنة 1973 وهذا راجع إلى الأزمة الاقتصادية العالمية التي حدثت في تلك الفترة التي قامت بها الدول المنتجة ضد الدول الداعمة لإسرائيل على رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية وقد بدأت تطور صادراتها من 1.522 سنة 1973 إلى ما يقارب 8.750 مليون دولار وهذا راجع درجة أولى إلى السياسية التي كانت تقوم بها الدولة الجزائرية وهي استخدام واردات جباية بترولية في بناء الاقتصاد الدولة الجزائرية حيث أنها قامت في هذه الفترة بتبني استراتيجية الصناعات الثقيلة ودخول الجزائر مرحلة مهمة وهي نظام المخططات التنموية بمبالغ استثمارية كبيرة كان فيها النفط هو المصدر الممول حيث تطورت هذه الجباية من 880 مليون دينار جزائري سنة 1967 إلى 1.325 مليون دينار جزائري سنة 1970 ثم إلى 13.502 مليون دج سنة 1974 حتى إن وصلت 26.516 سنة 1979.

إن تأثير الأزمة النفطية العالمية 1973 لها إيرادات إيجابية على الاقتصاد الوطني من خلال:

أ/ **التجارة الخارجية:** بعد سنة 1973 ارتفعت صادرات الجزائر من 1.01 مليار دولار سنة 1970 إلى 4.6 مليار دولار سنة 1974 حتى إن وصلت 9.55 مليار دولار سنة 1979 من سبب الارتفاع الكبير لأسعار النفط من جهة ومن جهة أخرى سياسة التي تبنتها الجزائر بعد تأميمها لقطاع المحروقات والتي عملت على نشر عملية التسليم

في جميع قطاعات الاقتصاد الوطني من خلال المخططات التنموية بداية من المخطط الرباعي الأول (1970- 1973) والمخطط الرباعي الثاني 1974- 1977 من خلال التأمين العملة الصعبة اللازمة للإستيراد المعدات الصناعية، في المقابل ارتفاع حجم الواردات من 1.25 مليار دولار سنة 1970 إلى 4.03 مليار دولار سنة 1974 ثم إلى 4.8 مليار دولار سنة 1979، وذلك راجع إلى تنفيذ مجموعة من المشاريع الضخمة خلال فترة (1970- 1977) ومن بينها مصنع التمييع الغاز المختص في نقل النفط إلى ميناء سكيكدة وغيرها من المشاريع التي تتطلب معدات وتجهيزات ضخمة وهذا ما يفسر تزايد الواردات بالنسبة متفاوتة خلال هذه الفترة[1].

ب/ الميزان التجاري: حقق الميزان التجاري الجزائري رصدا موجبا سنة 1974 بمقدار 0.75 مليار دولار نتيجة زيادة الصادرات الجزائرية، أما عن سنتي 1974 و 1976 إذ سجلت 0.75 مليار دولار على التوالي وذلك راجع إلى ارتفاع الواردات الجزائرية من جهة إلى زيادة أسعار سلع المصنعة من جهة أخرى، بينما شهدت فترة 1971و 1978 عجزا في الميزان التجاري بمقدار 0.17 مليار دولار[2].

ج/ الميزانية العامة:ترتكز الميزانية العامة في الجزائر على إيرادات الآتية من قطاع المحروقات لتغطية ميزانية التسيير والتجهيز وقد حققت الميزانية العامة رصدا موجبا سنة 1970 بمقدار 0.430 مليار دولار ليتضاعف سنة 1974 في حدود 10.30 مليار دولار وذلك بسبب الأزمة النفطية، إلا ان المر السلبي من ارتفاع عوائد النفطية تمثلت في ارتفاع تكاليف الواردات الجزائرية نتيجة سوء التخطيط والاعتماد على فكرة (التنمية بأي ثمن)، كما أن إنتاجية قطاع الصناعي التي صرفت عليه الدولة أموال طائلة تميز بالضعف بسبب معاناته للتبعية لإطارات والخبراء الأجانب[3].

---

[1]- موري سمية، المرجع السابق، ص 152- 153.

[2]- المرجع نفسه ، ص 153.

[3]-المرجع نفسه ، ص 153-154.

د/ المديونية الخارجية: تراكمت الديون الجزائرية خلال فترة السبعينيات وهي نفس الفترة التي ارتفعت فيها إيرادات البترول فإن أزمة الديون الخارجية نتجت عن وجود خلل نتيجة السياسات الخاطئة للدولة الجزائرية[1]، قد ارتفعت المديونية الجزائرية خلال هذه الفترة من 3 مليار دولار إلى 18.44 سنة 1979 لعل السبب في ذلك هو طريقة التي اعتمدها الدول الجزائرية للتنمية بإعطاء الأولوية للقطاع الصناعي وإنتاج السلع الإنتاجية، وقد كان اللجوء للاقتراب الخارجي هو الحل من اجل تمويل جزء من الاستثمارات الضخمة[2].

هـ/ التضخم :شهد معدل التضخم خلال هذه الفترة من 1970 إلى 1979 تزايد مستمر وذلك راجع إلى السياسة المتبعة إلى التنمية آنذاك والتي تميزت بالتمويل النقدي الضخم امام عجز الإدخار الوطني لتلبية كل الحاجات وقد بلغ التضخم سنة 1970 بسبة 3.7% ليبلغ ذروته سنة 1977 بمقدار 12% وذلك نتيجة توسع الإصدار النقدي من جهة وارتفاع السلع المستوردة من جهة أخرى[3].

---

[1]– مجدى محمودي شهاب، الاتجاهات الدولة لمواجهة أزمة الديون الخارجية، مصر، 1990، ص 21 نقلا عن: موري سمية، المرجع السابق، 154.

[2]– موري سمية، المرجع السابق، ص 154.

[3]–المرجع نفسه ، ص 154.

المبحث الثاني: الأزمة النفطية العالمية 1986:

مع بداية عقد الثمانينات، دخلت اقتصاديات أغلب بلدان العالم حقبة جديدة، تختلف معالمها عن حقبة السبعينيات، فابتداء من عام 1982 اتجهت أسعار النفط العالمية بتدهور سنتطرق في هذا المبحث ثلاثة مطالب أساسية تتعلق بـ فحوى هذه الأزمة النفطية

المطلب الأول: ظروف عامة لأزمة النفطية:

في مطلع الثمانينات تراجع دور منظمة الأوبك في أسواق النقطية العالمية وهذا من خلال تحول السوق العالمي للنفط من سوق البائعين إلى سوق مشتريين وظهور أدوار أكبر للمشترين في السوق، وتعدد البائعين وانخفاض عدد العقود النفطية والاعتماد المتعلق بعمليات تسويق النفط وتقليص عمليات التنقيب والانخفاض أسعار النفط وتناقص عوائد النفط[1].

أ/ أسباب الأزمة النفطية:

– تدهورت أسعار البترول عام 1986 إلى ما يقارب 8 دولار للبرميل الواحد والواقع أنها بدأت رحلة هبوطها اعتبار من مارس 1983 وتواصل هذا التراجع إلى غاية 1988 إذا لم يتعد سقف الخام في الربع الأول من سنة 1988 حوالي 14.95 دولار للبرميل، كما سجلت السوق البترولية العالمية خلال فترة الثمانينات أعنف حرب للأسعار مارستها أطراف عدة لأسباب سياسية[2].

سنتطرق إلى المتغيرات التي شهدتها السوق البترولية اعتبارا من سنة 1983 والتي أدت إلى الأزمة الحادة لسنة 1986 نتيجة تدهور لأسعار النفط

---

[1]– سيد فتحي أحمد الخولي، اقتصاد النفط، ط8، خوارزم العلمية، جدة 2014، ص 428.

[2]– مشدن وهيبة، أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة 1973– 2003، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2004–2005، ص 75.

أولا: استراتيجية الدول الصناعية بعد أزمة الطاقة لسنة 1973:

1- برامج ترشيد استهلاك الطاقة (التحفظ في الاستهلاك):

يعني تخفيض الكميات المستهلكة من الطاقة بشكل عام، حيث قامت الدول بترشيد في استهلاك الطاقة النفط وهذا من خلال عديد من الاجراءات التوعوية مثل (تحديد أيام معينة من الأسبوع للتزويد بالوقود، تحديد إنارة الشوارع، تحديد درجة التدفئة والتبريد في المكاتب وفي المنازل) [1].

وضعت الدول الصناعية ونفذت برامج صارمة لترشيد استهلاك الطاقة عموما والبترول بصفة خاصة حيث انتقل الاستهلاك البترولي لبلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE من 40.3 مليون برميل يوميا سنة 1979 إلى 32.3 مليون برميل يوميا سنة 1983 ثم إلى 27.2 مليون برميل يوميا سنة 1985 ويفسر هذا الهبوط بتقليص الزخم الطاقوي للنشاط الاقتصادي أي تقليص كمية الطاقة اللازمة لإنتاج وحدة واحدة من الناتج المحلي الإجمالي فكانت هذه الكمية أواخر سنة 1983 أدنى من 15% بعنها سنة 1973، لكن وضع هذا التخفيض كان أشد وطأة على البترول الذي تدهور أكثر من 30% ونجم عن سياسة تطور بدائله أن هبطت حصته من استهلاك الطاقة الإجمالي من 56.4 سنة 1973 إلى 40% سنة 1985.

بينما ازدادت حصة الفحم غلى 21.8% سنة 1984 وحصة الغاز بلغت في نفس السنة 24.2% .

---

[1]- مجذاب بدر عناد، المتغيرات الاقتصادية وإنعكاساتها على سوق الشرق، مطابع ايتار، إيطاليا، 1998، ص 03 نقلا عن: مخلوفي عبد العالي، الإقتصاد الجزائري في ظل الأزمات أسعار النفط دراسة مقارنة بين أزمتي 1986 و **2014**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة محمد بوضياف، 2017- 2018، ص 32.

2) إنشاء الوكالة الدولية للطاقة (AIE):

مارست الدول الصناعية تحت مظلة وكالة الطاقة الدولية مجموعة من اللسانيات المتعلقة بتقليص دور الأوبك في سوق النفط العالمي، دعت إلى عقد مؤتمر واشنطن 11- 13 فيفري 1974 لمناقشة قضايا الطاقة وتم الاتفاق على إنشاء وكالة الدولة بهدف[1]:

- إيجاد الوسائل المشتركة لتوفير البترول.
- إحداث ضغط هبوطي على الأسعار.
- تقليل الاعتماد على البترول المستورد.
- وضع خطة لاقتسام مصادر البترول في حالة حدوث طوارئ.
- تنمية البرامج والبحوث الرامية إلى إيجاد بدائل البترول.
- تكوين مخزون ضخم لمواجهة حالات وقت الامداد.
- التعاون مع شركات البترولية العالمية لتحقيق الأهداف.

3) تزايد مناقشة مصادر الطاقة البديلة للنفط:

نتيجة ارتفاع أسعار النفط زادت أهمية الاقتصادية لعدة مصادر بديلة للطاقة وهذا عادت الدول المستهلكة إلى الاهتمام بالفحم ولغاز الطبيعي كمصدرين للطاقة، وتزايدت الأبحاث المتعلقة بتحسين استخدام الطاقة الشمسية والنووية والعضوية وطاقة الرياح وطاقة المياه .... إلخ لأنها من أجود الطاقات العالمية وهيا صديقة للبيئة[2].

---

[1]- دانييل أرنولد، تحليل الأزمات الاقتصادية للأمس واليوم، ترجمة عبد الأمير،شمس الدين، المؤسسة الجامعية، لبنان 1992، ص 54.

[2]- سيد فتحي احمد خوري، المرجع سابق، ص 431.

4) استخدام المخزون الاستراتيجي والتجاري من النفط لإضغاف السوق العالمية:

اهتمت الدول الصناعية ببناء مخزون استراتيجي ضخم من البترول وطرحه من وقت إلى آخر في السوق الفورية للإضعاف وإرهاق الأوبك وكذلك سيطرة على السوق البترولية وبلغت مستوياته حد يفوق استهلاكها خلال فترة 1979-1980 استطاعت الدول الصناعية أن تستعمل السلاح المخزون بذكاء ضد الدول المنتجة ففي عام 1982 تم طرح في السوق بين 1.8 و 2.7 مليون برميل يوميا كما بلغت معدلات الطرح 1.7 مليون برميل يوما عام 1983[1].

5) زيادة أنتاج الدول المنتجة من خارج الأوبك:

نتيجة ارتفاع أسعار النفط بعد عام 1973 فقد ازداد حجم الاستثمارات لتنقيب على النفط وتطوير الحقول التي كانت مغلقة نتيجة ارتفاع تكاليف الانتاج ومنها على مستوى الأسعار، فقد سمحت الأسعار المرتفعة وتزايدت معدلات بدخول المنتجيين الجدد إلى مجال الانتاج العالمي للنفط: الاتحاد السوفياتي والبيرو وكوبا والبرازيل والأرجنتين وماليزيا وتايلدنا والهند[2].

ثانيا: تحولات السوق البترولية العالمية[3]:

1) عدم التوازن العرض والطلب:

كانت عمليات إنتاج البترول غير منفصلة عن العمليات اللاحقة فهي متكاملة في ظل الهيكل الصناعة البترولية، التي تميزت بالتكامل الرأسي للشركات السبع الكبرى التي استطاعت أن تحقق التوازن ما بين العرض والطلب داخل شبكاتها، وفي ظل الظروف اللاحقة أي عندما اتخذت الدول المصدرة للبترول قراراتها المتعلقة بالتحكم بالبترول المنتج

---

[1]- مديحة حسن السيد الدغيري، اقتصاديات الطاقة في العالم وموقف البترول العربي منها، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ص 1998، ص ص 289- 290 نقلا عن: مخلوفي عبد العالي، المرجع السابق، ص 32.

[2]- سيد فتحي أحمد الخولي، المرجع سابق، ص 333.

[3]- طاهر مصطفى الجنابي، ملاحظات حول آثار وتذبذب أسعار البترول على الاقتصاد العربي، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 14 العدد 51، 1988، ص68.

من أراضيها لدى ذلك إلى فصل عمليات الإنتاج عن العمليات اللاحقة فالبائعون للبترول يسيطرون على الإنتاج بينما يتحكمون المشتريون لعمليات اللاحقة (تسويق)، وبالتالي أصبح التوازن ما بين العرض والطلب داخليا مستحيلا.

2) الأسواق الفورية والمستقبلية للبترول:

*** الأسواق الفورية:**

هي أسواق عرفتها صناعة البترول من القديم باعتبارها وسيلة عملية للتخلص من بعض الفوائض البترولية بأسعار ولتحقيق التوازن ما بين العرض والطلب في إطار عقود رسمية.

لم يكن نطاق السوق الفورية في الماضي يتجاوز 10% إلى 15% من حجم التجارة البترولية، غير الاختلال الذي طرأ منذ منتصف الثمانينيات أدى إلى وجود فائض كبير في العرض البترولي العالمي ما جعل اهمية السوق الفورية تتزايد حتى صارت الأسعار التعامل فيها سبب رئيسيا من أسباب عدم استقرار الأسواق ثم انخفاض أسعارها[1].

*** الأسواق المستقبلية (البوصات البترولية):**

ظهرت خلال الثمانينات الأسواق المستقبلية للبترول وهي أسواق مستحدثة فلا تنتعش إلا في ظل أسعار تتسم بالتذبذب وعدم الاستقرار ويوجد منها أسواق رئيسية وهيا أسواق نيويورك، لندن، سنغافورة، يتم فيها التعامل اليومي على البراميل الورقية مما يزيد عدة مرات على حبل التعامل في البراميل الزيت الحقيقية بذلك، انحرفت تلك الأسواق عن هدفها الأصلي وهو تأمين الاحتياجات المستقبلية لمستهلكي البترول بأسعار مستقرة لكي تصبح مجالا للمضاربة على البترول لتحقيق الأرباح بمراهنة على اتجاه أسعاره[2].

---

[1]– مخلوفي عبد العالي، المرجع سابق، ص 34.

[2]– مشدن وهيبة، المرجع السابق، ص 80.

مصافي التكرير:

أدى انخفاض الطلب على المنتجات البترولية خلال الثمانينات نتيجة لبرامج الترشيد إلى تشغيل مصافي التكرير عند مستويات منخفضة مما ألحق بعض الخصائل بأصحابها بدلا من أن يتجه هؤلاء إلى حكومات الدول المستهلكة لخفض الضرائب البترولية التي زادت منذ منتصف الثمانينيات بمقدار من 22 دولار للبرميل إلى 55 دولار للبرميل[1].

ثالثا: حرب الأسعار داخل منظمة OPEC:

الخلافات السياسية والإيديولوجية داخل منظمة:

أدت الخلافات داخل منظمة OPEC إلى عدم التنسيق ما بين الدول الأعضاء حيث أنها لكل دولة ظروفها ومصالحها ففي داخل الأوبك يوجد انقسامات سياسية ودينية تؤثر على مجاري تنفيذ القرارات بحيث تعمل أحيانا بعض الدول ضد الأخرى وذلك أدى إلى انهاء معظم مؤتمرات الأوبك خلال ثمانينات دون اتخاذ قرار موحد فمثلا إسرار الحكومة الإيرانية عام 1982 على تجاوز معدلات إنتاجها من الحصص المقررة لها مما تسبب في زيادة حجم الفائض في السوق البترولية ويرجع موقف إيران هذا إلى دافعين أحدهما اقتصادي وهو الحصول على عائد يمكنها من التمويل النفقات الحرب ضد العراق والجانب السياسي يتمثل في رغبتها في تقليص سيطرة السعودية داخل الأوبك،تباين الاتجاهات السياسية والإيديولوجية والظروف والمشاكل الاقتصادية أدى إلى تمزيق وحدة المنظمة وإضعافها بالإضافة إلى تراجع سيطرتها على السوق البترولية[2].

✓ **عدم الالتزام الدول الأعضاء بحصصها:**

في عام 1982 تجاوزت إيران حصتها المقررة لها وهي 1.2 مليون برميل يوميا فنتجت 1.8 مليون برميل يوميا،كما تجاوزت فنزويلا حصتها البالغة 1.5 مليون برميل

---

[1]– حسن عبد الله، حوار بين منتجي البترول ومستهلكيه، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 22، العدد1996،75، ص 76

[2]–مخلوفي عبد العالي، المرجع سابق، ص35

فأنتجت 2 مليون برميل، وكثيرا ما أقدمت نيجيريا على تجاوز حصتها، أما على المستوى الدولي نجد ان ليبيا تجاوزت حصتها بمقدار الضعف فأنتجت 5.1 مليون برميل بينما كانت حصتها 750 ألف برميل يوميا ومن اجل تمويل الحرب الدائرة بين إيران والعراق قام هذا الأخير بتجاوز حصتها المقررة في كثير من المرات[1].

اثر النفط السعودي على الأسواق العالمية [2]:

لعبت السعودية أجل أن انهيار أسعار الخام اختارت السعودية القيام بتخفيض مستوى للتعويض عن الزيادة الحاصلة في انتاج الآخرين لكن التجاوزات التي حصلت بالنسبة لسعر البترول وحصص الإنتاج أغاضت المملكة التي حذرت في بداية جويلية 1985 من زيادة حصتها في حقيقة أن هذه الزيادة كانت لكسر كل من ليبيا إيران والجزائر من أجل استرجاع المملكة موقعها في السيطرة على السوق البترول العالمية.

عرف نصف الثاني من الثمانينات انهيار الأسعار بعد أن تخلت أوبك على أسعار الرسمية 1986 تاركة أمر تحديد نفط لعوامل السوق اتسم نصف الثاني عام 1986 بوجود فائض نقطي كبير في ظل انخفاض الطلب أن بلغ إنتاج المنظمة ما يقرب من 19 مليون برميل يوميا خلال شهر مارس انهيار أسعار النفط التي يتراوح بين 10-12 دورا مقارنة 30 دولار برميل في نوفمبر 1986 .

المطلب الثاني: نتائج الأزمة دوليا:

أ/ نتائج الأزمة على الدول العربية[3]:

* تراجع قيمة الصادرات النفطية العربية إلى 71 مليار دولار سنة 1987 أي ما يعادل 43% من قيمتها في بداية فترة الثمانيات.

---

[1]-مديحة حسن السيد الدغيري، المرجع السابق، ص ص 289-299 .

[2]-مشدن وهيبة، المرجع السابق، ص83

[3]- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي، العربي موحد، 1987، ص 65.

* انخفاض الناتج الإجمالي الحقيقي لمجموع الدول العربية حوالي 14% عن مستواه عام 1980.

* عجز موازين المدفوعات العربية 116 مليار دولار 1986.

* تفاهم المديونية العربية حيث وصلت إلى 118 مليار دولار سنة 1986 بعدما كانت مستقرة 82 مليار دولار في بداية الثمانينات.

* الانعكاس السلبي لإنخفاض لأسعار على دول غير النفطية حيث حجم المعونات المساعدات والقروض المسيرة في الدول النفطية ذات الفائض حيث انخفضت المساعدات الإنمائية التي كانت تقدمها بلدان الخليج من 7.727 ومليار دولار سنة 1981 إلى 3.48 مليار دولار 1986.

ب) نتائج الأزمة على منظمة الأوبك[1]:

بالرغم من استرجاع منظمة الأوبك لحصتها في السوق العالمية تدريجيا، إلا أنها كانت أسوأ أزمة وقعت فيها التي كادت تؤدي إلى تلاشيها، فانخفاض أسعار النفط أدى إلى تدهور اقتصاديات الدول فالتجأت الدول ذات الطاقة الإنتاجية المحدودة.

الجدول رقم 16: العوائد النفطية لدول الأوبك من 1985- 1989 م

(الوحدة: مليار دولار)

السنوات	1985	1986	1987	1988	1989
العوائد النفطية دولار	144.09	75.02	93.64	86.40	107.72

مصدر: العمري علي ، المرجع سابق، ص11.

[1]– العمري علي، المرجع سابق، ص 34.

الشكل رقم 20: العوائد النفطية بالدولار.

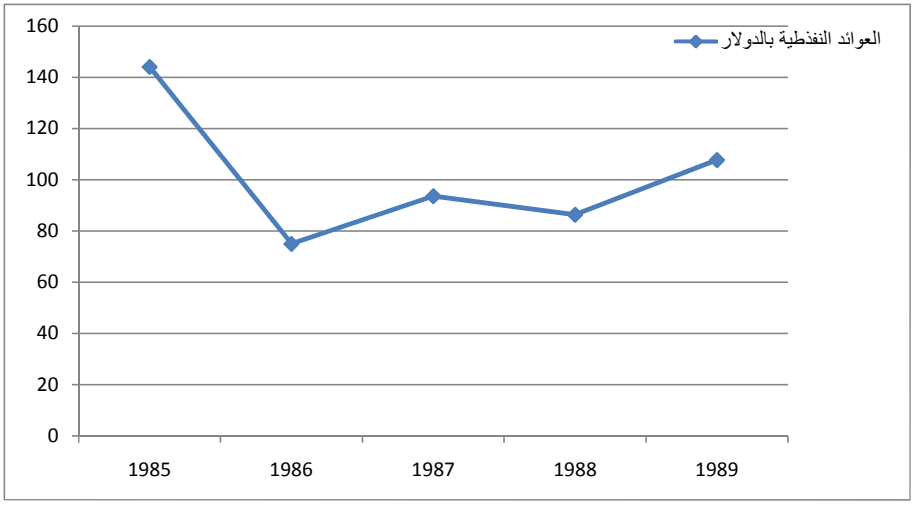

من اجتهاد الطالبة اعتماد على الجدول رقم16.

نلاحظ خلال الجدول والمنحنى في الأعلى أن العوائد النفطية لدول منظمة الأوبك بعد أزمة الاقتصادية 1986 حيث كانت 144.09 مليار دولار انخفضت إلى ما قيمته 75.02 ثم تشهد العوائد انتعاش كبير الفترة الممتدة ما بين سنتي 1987 و 1988 إلى 93.64 و 68.40 هذا راجع إلى أن المنظمة الأوبك تبعت إستراتيجية لإرجاع الأسعار إلى وضعها الأول وتخفيف من حدة الأزمة ثم نلاحظ سنة 1989 ارتفاع ملحوظ في أسعار النفط 17.31 الذي أثر إيجابا على عائدات دول الأوبك بحوالي 107.52.

ج) نتائج الأزمة على الدول غير الأعضاء في الأوبك والشركات النفطية:

* فهذه الدول تعتبر المسؤولة عن الأزمة، لكن هذا لم يشفع لها بل تكتب خسائر كبيرة بالنظر للتكاليف المرتفعة جدًا في استخراج بنزولها مثل الاتحاد السوفياتي وإنجلترا لإعتبار أن تكاليف استخراج البترول من بحر الشمال من أعلى تكاليف استخراج النفط في العالم.

أما بالنسبة لشركات النفطية الصغيرة فقد أدت أزمة 1986 إلى إنهيارها بالنظر للتكاليف المرتفعة والخسائر المحققة فانخفضت الاستثمارات في مجال الصناعة النفطية فيعد الانهيارات الكبيرة في أسعار 1986 تراجعت هوامش ربح الشركات البترولية من 18.4 مليار دولار في سنة 1985 إلى 8 ملايير دولار عام 1986[1]

د/ نتائج الأزمة على الدول المستهلكة للنفط:

– لقد اختلفت تأثير انخفاض أسعار النفط على الدول المستهلكة من دول إلى آخر حسب درجة قوة اقتصادها.

* **بالنسبة لدول الصناعية الكبرى**[2]: كانت لها آثار إيجابية تتمثل في

* انخفاض قيمة الواردات النفطية وهذا ما أدى إلى انخفاض تكاليف وقيمة البنزين، كذلك أجور النقل بالنسبة لشركات الطيران وذلك القطار ووسائل النقل الأخرى.

* أدى انخفاض أسعار النفط إلى زيادة معدل نمو الناتج الوطني، وانخفاض معدل التضخم.

أدت هذه الانخفاض أسعار النفط إلى احتمال انخفاض صادرات الدول الصناعية الكبرى نحو الدول النامية التي يعتمد اقتصادها على النفط وتراجع معدل الواردات بنسبة لدول الريعية.

أما عن تأثير الإيجابي انخفاض أسعار النفط على الدول المستهلكة الأخرى النامية وهي:

* انخفاض فاتورة واردتها من الدول الصناعية.

* زيادة صادراتها من المواد الأولية.

---

[1]– العمري علي، المرجع سابق،ص ص38–40.

[2]–المرجع نفسه، ص40

وهذا ما أدى إلى بروز دول شرق آسيا (الهند والصين) كقوة مستهلكة للنفط محققة معدلات نمو عالية.

المطلب الثالث: نتائج الأزمة وطنيا (اقتصاد الجزائري):

تمثلت أهم مظاهر هذه الأزمة بالجزائر في:

أ/ الميزانية العامة للدولة الجزائرية[1]:

وضعت ميزانية عام 1986 على أساس سعر متوسطي يقدر بـ 24 دولار للبرميل كان من المتوقع تحقيق 48 مليار دينار من الجباية البترولية، وتمت مراجعة الميزانية بسبب انهيار الأسعار في الأسواق العالمية حيث تم إقرار عجز قدره 14 مليار دينار بالإيرادات جبائية تقد بـ 29 مليار دينار، إلا أنه في الحقيقة كانت من ذلك، لأن السعر وصل إلى 15 دولار للبرميل و وبالتالي تحقيق عجز قدره 20 مليار دينار جزائري.

ب/ الميزان التجاري وميزان المدفوعات[2]:

حقق الميزان التجاري عجز كبير عام 1986، بلغ 6589.45 مليون دينار، إذ أن نسبة 97.47% من صادرات الجزائر محروقات أما وارداتها فبلغت 20.06% مواد غذائية.

قد رصد ميزان المدفوعات عام 1985 بـ 5.17 مليار دج، إلا أنه عام 1986 حقق رصيده عجز كبير وهو الآخر قدر بـ 15 مليار دج بسبب إنهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية، استمر العجز بالميزان المدفوعات إلى غاية 1990 الذي حقق فيه هو

---

[1]– مخلوفي عبد العالي، المرجع سابق،ص 38.

[2]– نبيلة عرقوب،محاولة تقدير معادلة في الإقتصاد الكلي على المستوى الكلي دراسة نظرية و قياسية 1970–2008، اطروحة لنيل شهادة دكتوراء، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية والعلوم التسيير،جامعة الجزائر3، 2011–2012،ص 83 .

الآخر عجزا بقدر 0.76 مليار دينار جزائري بنسبة عجز بلغت 11.5% مقارنة بسنة 1958.

الجدول رقم 17: يمثل رصد ميزان المدفوعات الجزائري 1985-1990.

(الوحدة: مليار دج)

السنوات	1985	1986	1987	1988	1989	1990
رصد ميزان المدفوعات	5.17	15-	0.13	10.9	11.8-	0.76

مصدر: نبيلة عرقوب، المرجع سابق، ص85.

الشكل رقم 21: ميزان المدفوعات الجزائري 1985/1990م

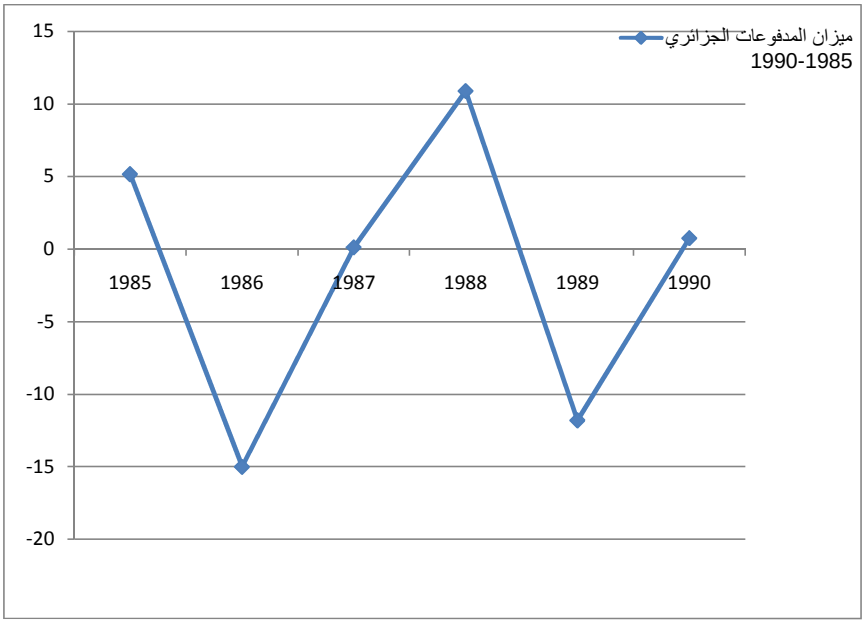

من اجتهاد الطالبة اعتماد على الجدول رقم17.

ج) الاستثمار[1]:

اضطرت الجزائر إلى تقليص استيراد عام 1986، من 12 إلى 9 مليار دينار انعكست هذه السياسة سلبا عن الاستثمارات، وذلك بشأن أغلب المشاريع المخططة سابقا، المشاريع التي يصعب تأجيلها، أما المشاريع الجدد فكان يتم إختيارتها حسب أهميتها بتقليص الواردات والمشاريع الموجهة لمواد المستهلكة بالإضافة إلى المشاريع التي حولت دون معاناة القطاعات الأخرى من التأجيل، منذ عام 1986 إلى غاية نهاية الثمانين تراجع معدل الاستثمارات عما كان عليه في السبعينيات.

ج) معدلات النمو الاقتصادي:

انخفضت وتيرة النمو الاقتصادي بسبب تراجع معدل الاستثمار لأنه هذا الأخير في حد ذاته نشاط إنتاجي وتطور معدلات النمو مرهون بحركة الاستثمار خلال فترة 1985-1990 حيث تبن لنا انخفاض معدل استثمار بأزمة 1986، حيث وصلت إلى 18.2% من الناتج المحلي الإجمالي عام 1989 وهذا أدنى مستوى له بعدما كان يقدر بـ 47.4 في 1979، صاحبه انخفاض في مستوى الاستثمار الخارجي، وانخفاض تام في النمو الاقتصادي حيث انه سجل قيم سلبية عام 1987 و 1988 و 1989.

الجدول رقم 18: يمثل النمو الاقتصادي الجزائري 1985-1989

السنوات	1985	1986	1987	1988	1989
النمو الاقتصادي %	5.4	1.3	0.8	2-	3.4
معدل الاستثمار %	26.7	/	24.6	22	18.2

مصدر: نعيمة أوعيل، المرجع سابق، ص96.

[1]- ضياء مجيد الموسوي، الأزمة الاقتصادية العالمية 1986-1989، دار الهدى الجزائر، 1990، ص 41.

الشكل رقم 22: يمثل النمو الاقتصادي الجزائري 1985-1989

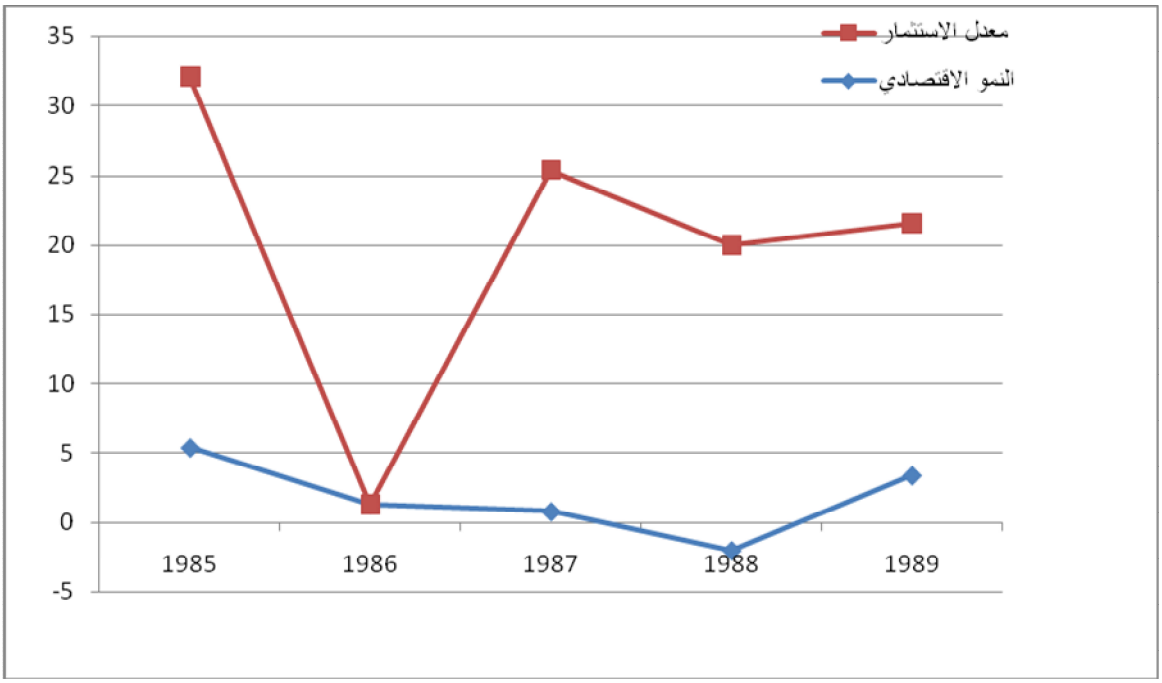

من اجتهاد الطالبة اعتماد على الجدول رقم18.

ويظهر لذلك بشكل كبير نمو القطاعات الاقتصادية للدولة خلال هذه الفترة كما يوضحه الجدول التالي[1].

الجدول 19، يبين نمو القطاعات الاقتصادية 1980-1988م .

(الوحدة : مليون دينار)

السنوات / القطاع	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988
قطاع الزراعة	13.4	0.7	8.2-	0.2 -	4.4	2.7	5.6	8-	12-
قطاع الصناعة	17	0.4	8.7	1.7	3.9	4.9	1.6	1.8	0.4-
قطاع المحروقات	14.2	6.5	7.1	7.4	5.4	8.6	0.3	-0.2	1.2

مصدر: نعيمة أوعيل، المرجع سابق، ص95.

[1]- نعيمة لوعيل، المرجع سابق، ص 94.

الشكل رقم 23: يمثل نمو القطاعات الاقتصادية 1980-1988م .

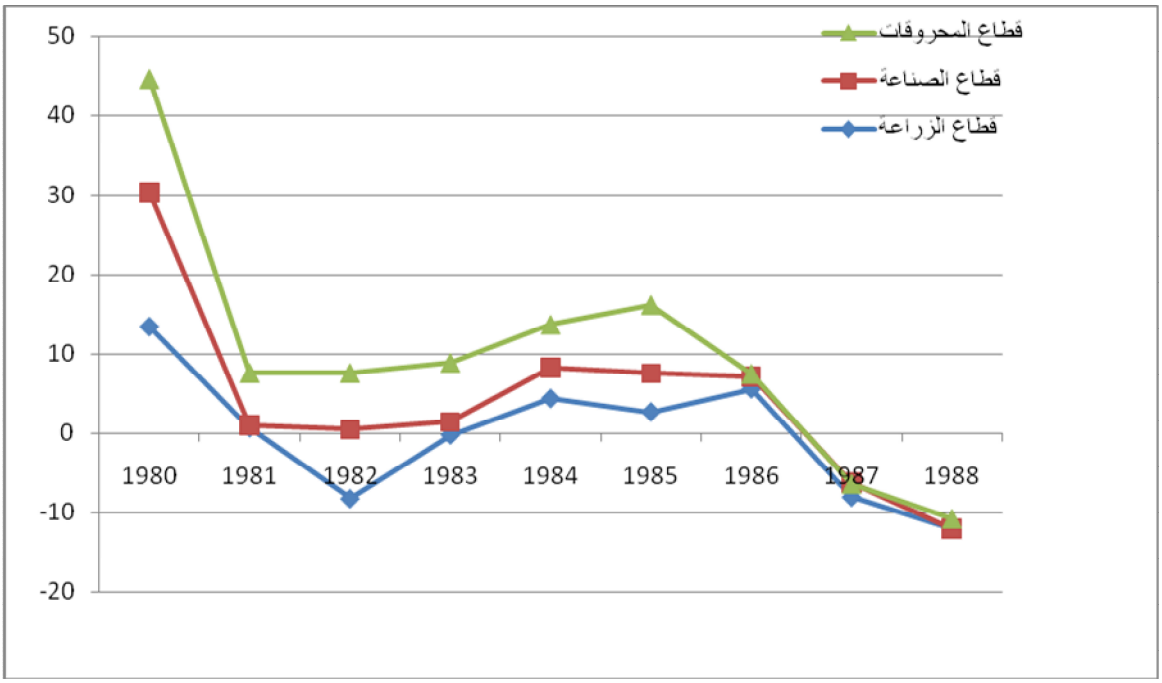

من اجتهاد الطالبة اعتماد على الجدول رقم19.

نلاحظ من الجدول والمنحنى معان هان انخفاض سعر البترول سنة 1986 سبب في تدهور القطاعات مما انعكس من حدة الأزمة بداية من 1986، نلاحظ تدهور الكبير الذي عرفته القطاعات الاقتصادية مما انعكس على الاقتصاد الوطني فوقعت الجزائر في ازمة اقتصادية كبيرة.

أما بالنسبة إلى قطاع الزراعة انخفض نمو كثيرا خلال سنتي 1987- 1988 من -8 إلى -12 هذا راجع إلى سياسة الدولة واعتماد الشبه الكلي على استيراد المنتوجات الغذائية من الخارج.

أما بالنسبة لقطاع الصناعة فهو الآخر لم يسلم من تدهور من درجة نموه للعناية الكبيرة أعطيت إليه من طرف الدولة الجزائرية والاعتماد عليه في النهوض بالاقتصاد الوطني فقد أدت هذه الأزمة إلى انخفاض نموه من سنة 1986 من 1.6 مقارنة بالسنوات التي سبقته كما يوضح في المنحنى أعلاه.

أما قطاع المحروقات فقد عان هو الآخر من هذه الأزمة حيث أن الدولة الجزائرية عقدت عليه آمال كبير في تسيير دواليب الاقتصاد الوطني فمن الملاحظ في المنحنى أن الأزمة الاقتصادية إلى سنة 1986 أدت إلى انخفاض نسبة النمو في هذا القطاع بشكل ملحوظ من 0.3 إلى 0.2 –% سنة 1986 إلى 12– % سنة 1988.

هـ/ المديونية الخارجية:

فقد عانت الجزائر منذ دخول عقد الثمانينات من أزمة الديون الخارجية فقد قفزت من 16.32 مليار دولار سنة 1985 إلى 23.60 مليار دولار نسبة الديون الطويلة والمتوسطة الأجل يعني تقدر بنسبة 1.5 مليار دولار كل سنة، اما عن الديون القصيرة الآجال بلغت أكبر مقدار لها هذه السنوات بفوائد ضخمة أرهقت كامل الدولة الجزائرية حيث بلغت سنة 1985 746 مليار دولار وصلت حتى 1.717 مليار دولار في سنة 1988 قدرت نسبة تطور هذا المبلغ بـ 1.5 إلى 2 مليار دولار في السنة.

الجدول رقم 20: يبين وضعية الديون الجزائرية بمليون دولار (1985– 1989):

السنوات	1985	1986	1987	1988	1989
نسبة الطويل والمتوسط الأجل	16.323	19.566	23.286	23.420	23.608
نسبة تطور	–	%9.03	%8.69	%0.29	%0.9
الديون القصيرة الأجل	746	1.00	1.315	1.621	1.717
نسبة تطور	–	%14.54	%13.6	%10.42	%2.88

المصدر: نعيمة أوعيل، المرجع سابق، ص 95.

الشكل رقم 24: نسبة الديون الطويلة والمتوسطة الأجل

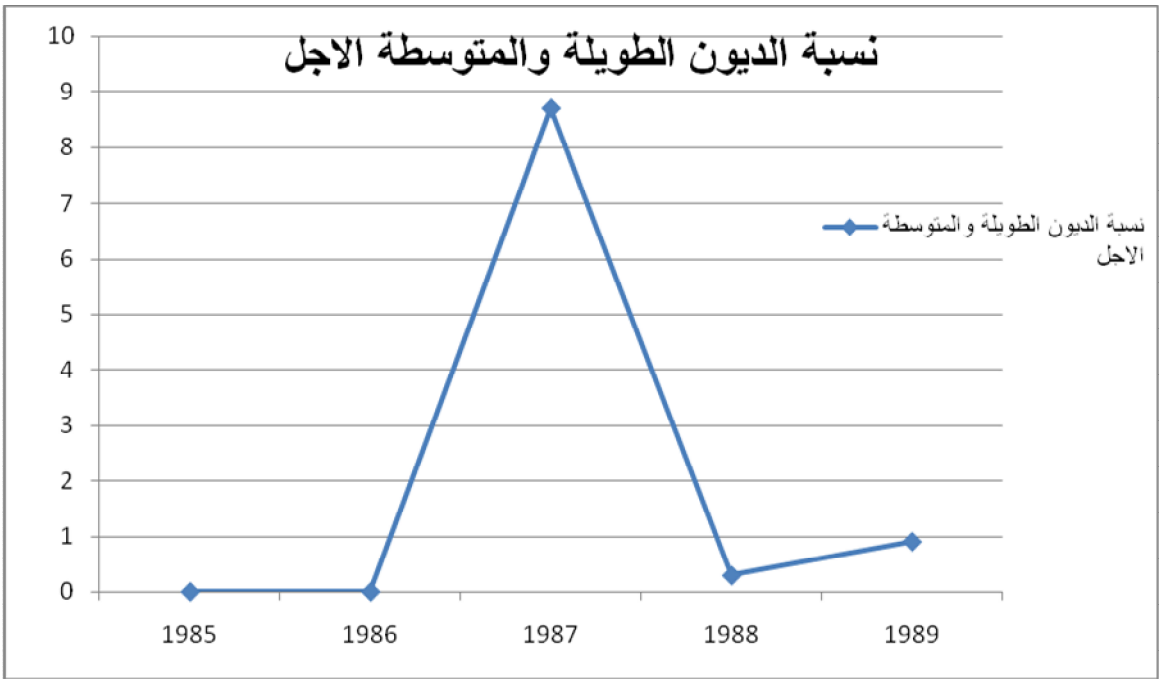

من اجتهاد الطالبة اعتماد على الجدول رقم20.

الشكل رقم22:نسبة تطور الديون القصيرة الأجل

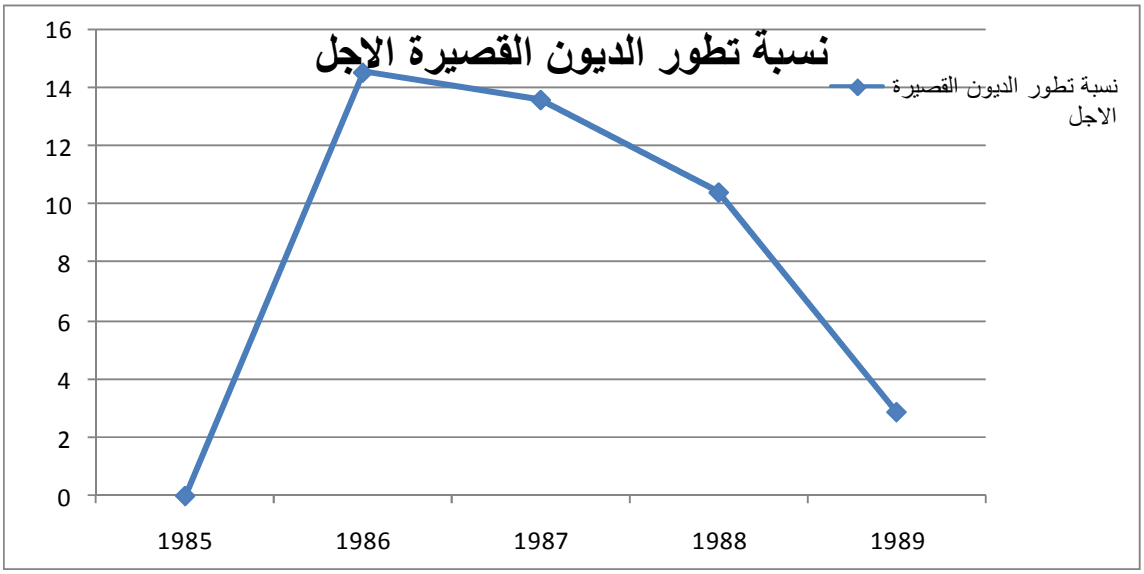

من اجتهاد الطالبة اعتماد على الجدول رقم20.

و- إنهيار العملة الوطنية[1]:

- أما العملة المحلية فعانت أيضا بتدهور في قيمتها وخاصة وأنا سعر الصرف كان يحددالديون إداريا أثناء فترة الثمانينات، بحيث ارتفعت الصرف من 1 دولار يقابله 4.3 دينار في 1981 إلى 7.60 دينار سنة 1989، كما تميزت هذه الفترة بظهور سوق موازية للعملات الأجنبية فاقت سعر الصرف الدينار بما يناضره في السوق الرسمية بالإضافة إلى انخفاض من احتياطات الصرف من العملة الصعبة بالنسبة 66% بين سنتي 1985 و 1989 وهو ما زاد من ضغط على قيمة الدينار الجزائري.

ن- زيادة في مستويات التضخم[2]:

لقد عرف الاقتصاد الجزائري نسب في مستويات التضخم وهذا راجع إلى حدوث الأزمة الاقتصادية سنة 1986 وبعدما كانت تقدر بمعدل التضخم بـ 8.2 سنة 1984 قفزت إلى 15.9 سنة 1989.

[1]- نعيمة أوعيل، المرجع سابق، ص 98.

[2]- مخلوفي عبد العالي، المرجع سابق، ص 40.

خلاصة الفصل:

إن التطور التاريخي لأسعار النفط والعوامل المؤثرة فيها تركز أساسا على دراسة أطراف السوق النفطية من الشركات ودول منتجة للنفط واخرى مستهلكة.

يعتبر النفط من أقوى السلع في السواق العالمية لأنه يعد مادة طاقوية مهمة في مختلف الصناعات الحديثة لهذا يؤثر كثيرا على مستوى العلاقات ما بين الدول، يخضع النفط في القاعدية الأساسية للتعامل في الأسواق النفطية وهي قاعدة الطلب والعرض وينجر عن هذه المادة أزمات اقتصادية خطيرة من بينها الأزمة النفطية العالمية 1973 التي قامت بافتعالها الدول العربية المنتجة بدعم منظمة الأوبك من اجل هدفين أساسيين هما استرجاع الأراضي من الكيان الصهيوني الدعم العربي لسوريا ومصر، تخلص من تسلط شركات أجنبية في تحديد أسعار النفط.

لكن ببروز دول اخرى منتجة للنفط خارج منظمة الأوبك بدت منافسة قوية في الانتاج بالإضافة إلى السياسة الممنهجة من طرف الدول الصناعية في استغلال النفط واستعمال مخزونات الاستراتيجية أدت إلى وجود إشباع في السوق النفطية العالمية انجر عليها حدوث أزمة اقتصادية في 1986 اعتبرت الأسوأ في تاريخ المنظمة والدول المنتجة للنفط وكذلك بالنسبة للدول العربية المنتجة للنفط التي تعتمد اقتصادها على النفط.

تأثر الاقتصاد الجزائري بأسعار النفط لأنه يعتبر المورد الأساسي لتمويل الخزينة الوطنية، بالرغم من المخططات التنموية التي عرفتها الدولة الجزائرية خلال فترة السبعينات التي حاولت الجزائر بقدر الإمكان من بناء الاقتصاد الوطني قوي يعتمد في أساسه على صناعات الثقيلة او الصناعات المصنعة ولكن، سرعان ما انهار هذا الاقتصاد ب انخفاض أسعار النفط في الأسواق النفطية وخلق هذا الأخير مشاكل كثيرة ومن بينها الأزمة الاجتماعية أدخلت الدولة الجزائرية في أزمة أمنية لمدة عشر سنوات متتالية.

الخاتمة

الخاتمة:

حاولنا من خلال هذه الدراسة المتكونة من ثلاثة فصول تحليل الوضع الاقتصادي للدول الجزائرية خلال الفترة الممتدة من سنة 1972 إلى 1989 توصلنا إلى مجموعة النتائج من أبرزها:

-يحتل النفط مكانة عالية كمورد استراتيجي تعتمد عليه كل الدول سواء المتقدمة أو النامية، باعتباره الشريان الرئيسي أو المحرك الأول للعجلة الاقتصادية والحياة اليومية لمختلف سكان العالم.

- إن الجزائر تمتلك إمكانيات طاقوية كبيرة وهذا ما جعلها مطمع من استغلال من طرف الاحتلال الفرنسي وخاصة بعد اكتشاف النفط في الصحراء الجزائرية سنة 1958 حيث عملت السلطات الفرنسية على إيجاد الثغرات للاستحواذ على الصحراء الجزائرية وذلك من خلال إعطاء الاستقلال للشمال الجزائر مقابل الإبقاء على الصحراء، ولكن لم تكلل جهودها بالنجاح خاصة في إتفاقية إيفيان الثانية التي عملت في ترسيخ مبدأ الوحدة الوطنية الشاملة، لهذا عملت فرنسا على ابقاء العمل بقانون البترول الجزائري الذي جاء في 1958 وبقي سائر المفعول حتى تأميم النفط في 1971.

- عانت الدولة الجزائرية عشية استغلالها من انهيار التام الاقتصاد الوطني وهذا راجع إلى الاستنزاف الكبير لجميع مقوماتها المادية منها والبشرية.

- عملت الجزائر على استرجاع ثرواتها والحد من تبعية لفرنسا وذلك من خلال اتباع النظام الاشتراكي كنهج للتنمية الاقتصادية.

- دخلت الجزائر إلى مرحلة جديدة بعد تأميم قطاعاتها وخاصة قطاع النفط الذي انجر عليه جملة كبيرة من الاصلاحات أدخلت الجزائر في دائرة التنمية باعتمادها قاعدة الصناعات الثقيلة ذات المقومات العالمية ولكن باعتماد على مورد وحيد وهو النفط.

- إن الاستثمار الجزائري من خلال المشاريع الاقتصادية خلال الفترة الاشتراكية تميز بمرحلتين المرحلة الأولى (1967- 1979) تقوم على التنمية المركزية بمعنى

التركيز على المناطق الداخلية على غرار المناطق الأخرى والاعتماد على النفط لتمويل مشاريع الاقتصادية أما بالنسبة للمرحلة الثانية (1980- 1989)، قامت على التخطيط اللامركزي والعناية بكل مناطق الوطن و التقليل من الاعتماد على النفط في عملية التنمية و القيام بجملة من الإصلاحات والاهتمام بجميع القطاعات.

- أسباب تراجع النفط يولد أزمة نفطية اقتصادية على المستوى العالمي من خلال زيادة المعروض من النفط على الطلب، وهذه الزيادة التي كانت نتيجة ارتفاع إنتاج النفط خارج منظمة الأوبك بالإضافة إلى أسباب سياسية لمحاولة الضغط على الدولة المعتمدة بالنسبة الكبيرة على عائدات النفط.

- إن الأزمات النفطية تؤثر وبشدة في الاقتصاد الجزائري وبمجرد ارتفاعها ترتفع معه عائدات النفطية مما ينجر عنه انتعاش في الخزينة العمومية و تمويل المشاريع الاقتصادية وتسيير الشؤون العامة للوطن أما بمجرد تهاوي أسعار النفط تنتقل عديد من المؤشرات الاقتصادية من حالة فائض أو توازن إلى حالة عجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات والميزانية العامة، وتظهر من خلالها مواطن ضعف اقتصاد الجزائري و التبعية الكلية لقطاع النفط.

ملاحق

الملحق رقم 1:انتاج البترول الخام والغاز الطبيعي وقيمة صادرات المحروقات

السنوات	إنتاج البترول الخام و المكثفات(م.ط.ب)	إنتاج الغاز الطبيعي(م.ط.ب)	صادرات المحروقات(م.ط.ب)
1970	53,03	2,53	-
1971	40,79	2,67	39,4
1972	55,09	3,47	53,4
1973	55,9	4,8	55,6
1974	51,7	5,45	51,5
1975	52,29	6,55	53,3
1976	55,1	8,01	56,7
1977	58,87	7,43	58,4
1978	62,91	4,87	65,7
1979	62,58	19,59	69,9
1980	56,69	13,25	56,3
1981	51,19	15,36	54
1982	50,44	20,04	54,5
1983	49,49	28,7	60,4
1984	51,98	29,21	64,2
1985	53	32,1	68
1986	53,79	32,83	68,7
1987	53,74	37,06	73,9
1988	51,87	38,98	72,9
1989	55,48	41,72	79,4
1990	58,19	44,08	83,9

المصدر: الديوان الوطني للاحصائيات 1962-2011م

الملحق رقم 2: الناتج الداخلي الخام لفرع المحروقات

السنوات	الناتج الداخلي الخام(مليون.د)	الناتج الداخلي لفرع المحروقات(مليون.د)
1970	21210,2	3214,3
1971	21628,2	2290,4
1972	26521,8	4451,6
1973	30532,6	6452,8
1974	49295,1	18422,3
1975	53646,6	15567,7
1976	65252,2	19639
1977	76887,1	23592,9
1978	92080,2	24481
1979	112904,4	33534,7
1980	143343,2	51191,3
1981	169035,2	59162,8
1982	181076,7	58714,7
1983	203580	62138,7
1984	231010,1	63376,7
1985	252836,4	65544,7
1986	250465,7	39053,2
1987	260754,4	45537,2
1988	290039,3	52702,7
1989	357045	74288,4
1990	472805,7	125193,7

المصدر : معمري علي، المرجع السابق، ص 168.

الملحق رقم 3: القيمة الجبائية البترولية ونسبتها في مجموع الايرادات الكلية للميزانية العمومية.

السنوات	الإيرادات الكلية (مليون دينار)	الجباية البترولية (مليون دينار)
1970	6306	1350
1971	6919	1648
1972	9178	3278
1973	11067	4114
1974	23438	13399
1975	25052	13462
1976	26215	14237
1977	33479	18019
1978	36782	17365
1979	46429	26516
1980	59594	37658
1981	79384	50954
1982	74246	41458
1983	80644	37711
1984	101365	43841
1985	105850	46786
1986	89690	21439
1987	92984	20479
1988	93500	24100
1989	116400	45500
1990	152500	76200

المصدر : معمري علي، المرجع السابق، ص 167.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: الكتب باللغة العربية

1. أحمد هني، **إقتصاد الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
2. إيمان سيمور، **الأوبك: أداة تغيير**، تر: عبد الوهاب الأمني، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الكويت، 1983، ص 181-188.
3. بدران أحمد حبيب، **البترول وأهميته ومخاطره وتحدياته**، دار الناس، للطباعة والنشر ، العراق، 2006.
4. بروسكوريكوف وداريكين، **كيمياء البترول والغاز الطبيعي**، تر: عيسى مسموع، موسكو: دار مير، 1981.
5. جمعة رجب طنطيش ومحمد أزهر سعيد السماك، **دراسات في الجغرافيا الطاقة**،ا شركة ELGD،مالط، 1999.
6. الحاج موسى بن عمر، **بترول الصحراء بين حسابات الثورة في فرنسا ورهانات الجزائر**، وزارة الثقافة، 2008.
7. حامد عبد الحميد السنياوي ومحب الدين حسين وآخرون، **مبادئ الهندسة التعددية البترول**، ط02، مصر، دار المعارف، 1981.
8. دانييل أرنولد، **تحليل الأزمات الاقتصادية للأمس واليوم**، ترجمة عبد الأمير،شمس الدين، المؤسسة الجامعية، لبنان 1992
9. رضا مالك، الجزائر في ايفيان، تاريخ المفاوضات السرية (1956/ 1962) تر فارس غرصوب، دار الفرابي، الجزائر.
10. رمزي تركي، **الديوان والتنمية**، دار المستقبل، 1975
11. بن رمضان أنيسة، دراسة إشكالية استغلال المواد الطبيعية الناضبة وأثرها النمو الاقتصادي، الجزائر، دار هومة، 2014.

12. ساعد محمد، محاضرات لمقياس الاقتصاد الجزائري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم التجارية، جامعة ابن خلدون تيارت، 2017- 2018.

13. سعدون بوكبوس، **الاقتصاد الجزائري محاولتان من اجل التنمية (1962-1989)**، دار الكتاب الحديث والجزائر، 1995.

14. سيد فتحي أحمد الخولي، **اقتصاد النفط**، ط8، خوارزم العلمية، جدة 2014.

15. صلاح يحياوي وفاروق الصوفي، **أساسيات تصنيع النفط**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991.

16. ضياء مجيد الموسوي، الأزمة الاقتصادية العالمية 1986-1989، دار الهدى الجزائر، 1990.

17. عبد العلي دبلة، **الدولة الجزائرية الحديثة (الاقتصاد والمجتمع والسياسية)**، دار الفجر، مصر، 2004.

18. عبد اللطيف بن أشنهو،**التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط**، ديوان الوطني الجامعي، الجزائر، 1982.

19. علي غربي،**واقع التنمية في الجزائر، دراسة سوسيولوجية لصراع الصناعي**، ضمن كتاب الأزمة الجزائرية -الخلفيات السياسية الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2001.

20. عمار منصوري، السياسية الفرنسية لفصل الصحراء، ومنهجية الجبهة التحريرية في التصدي لها، ضمن كتاب " فصل الصحراء في السياسية الاستعمارية"، الجزائر، دار القصبة، ص 254.

21. عيسى الحسين، **أعظم شخصيات التاريخ**، الأهلية، الأردن 2000.

22. مجدى محمودي شهاب، **الاتجاهات الدولة لمواجهة أزمة الديون الخارجية**، مصر، 1990.

23. مجذاب بدر عناد، **المتغيرات الاقتصادية وإنعكاساتها على سوق الشرق**، مطابع ايتار، إيطاليا، 1998.

24. محمد أحمد الدوري، **محاضرات في الاقتصاد البترولي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.

25. محمد السويدي، التسيير الذاتي في التجربة الجزائرية والتجارب العالمية،المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986، الجزائر

26. محمد القنطاني، **استراتيجية السياسية الفرنسية في محاولة فصل الصحراء الجزائرية**، ضمن كتاب،" فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية"، الجزائر، دار القصبة، 159.

27. محمد بالرابح، آفاق التنمية في الجزائر، مخبر التطبيقات علوم النفس وعلوم التربية من أجل التنمية في الجزائر، جامعة وهران، 2007.

28. محمد ختاوي، **النفط وتأثيره في العلاقات الدولية**، دار النقاش، لبنان، 2009.

29. مديحة حسن السيد الدغيري، **اقتصاديات الطاقة في العالم وموقف البترول العربي منها**، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى.

30. ملايم موسى، **الرئيس المرفوع الهامة هواري بومدين**، دار المهدي، الجزائر، 2017.

31. مهدي أحمد رشيد، **جغرافيا النفط**، الجنادرية، لأردن، 2015.

32. نعيمة أوعيل، **واقع الاستثمار الأجنبي، المباشر ظل التغيرات الاقتصادية في الجزائر(1998- 2005)**، مكتبة الوفاء القانونية، مصر، 2016، ص 80-81.

ثانيا: المجلات والدوريات:

33. حسن عبد الله، **حوار بين منتجي البترول ومستهلكيه**، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 22، العدد75،1996.

34. طاهر مصطفى الجنابي، **ملاحظات حول آثار وتذبذب أسعار البترول على الاقتصاد العربي**، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 14 العدد 51، 1988.

35. عاطف سليمان، **الثروة النفطية ودورها (الدور السياسي والاقتصادي للنفط العربي)**، مركز الدراسات الوحدة العربية، لبنان، 2009.

36. مجلة المجاهد، بيان وفد التفاوض، العدد 117. 20/ 03/ 1962.

37. مساعد أسامة صاحب منعم ، الأوضاع الاقتصادية العامة للجزائر في ظل الإدارة الفرنسية (1930- 1962) ومحاولات البحث عن النفط قبل الاستقلال، مجلة مركز للدراسات الإنسانية، العدد 03.

ثالثا: المعاجم

38. أحمد شفيق الخطيب، **معجم مصطلحات البترول والصناعة النفطية**، مكتبة لبنان، بيروت.

39. إسماعيل عبد الفاتح، **معجم المصطلحات السياسية والاستراتيجية**، مصر، 2008.

40. إسماعيل عبد الفتاح، **معجم المصطلحات السياسية والإستراتيجية**، العربي للنشر والتوزيع، مصر، 2008.

41. وضاح ريتون، **معجم المصطلحات السياسية**، دار أسامة ودار المشرق الثقافي، الأردن، 2014.

رابعا: الرسائل الجامعية غير المنشورة:

42. أمينة خلفي، أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات، (دراسة حالة الجزائر بالرجوع إلى بعض التجارب العالمية)، أطروحة دراسات اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، 2011- 2012.

43. بلقاسم زياني، **دور المحروقات في تمويل التنمية، حالة الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير لكلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير، تخصص اقتصاد مالي، جامعة باتنة، 1994- 1995.

44. بيطام ريمة، **أسعار النفط، وانعكاساتها على ميزانية العامة للدولة**، الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص مالية والاقتصاد الدولي، العلم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير 2014/ 2015.

45. خضرة عثمانية وخولة سراج، **تدعيات تقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية على السياسة النقدية**، خلال فترات (1990- 2014)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر تخصص مالية ونقود، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2015/ 2016.

46. زيمومي نعيمة، **التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان 2010-2011.

47. زمال وهيبة أثر التقلبات الإيرادات النفطية، على الاقتصاد الكلي (النمو الاقتصادي) دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم

الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص مالي جامعة أبو بكر بلقايد، 2017- 2018

48. ساطور رشيد، **محددات الإنفاق الاستثماري المباشر في الجزائر وأثره على التنمية الاقتصادية، حالة الاستثمار الخاص دراسة قياسية،** أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية تخصص: القياس الاقتصادي، جامعة الجزائر، (د. س).

49. عابد عبد الكريم غريسى، **دور الدولة في الاقتصاد (نظرة تحليلية تاريخية، دراسة حالة الجزائر)،** مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، مدرسة الدكتور، تسيير المالية العامة، جامعة أبي بكر بلقايد، 2010- 2011.

50. عزازي فريدة، **نمذجة المديونية الخارجية الجزائرية، (دراسة قياسية اقتصادية لأثر المديونية الخارجية على ميزات المدفوعات2970- 2006)،** أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص القياس الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2012-2013.

51. قابوش لبنى، **أثر تقلبات أسعار البترول على الإنفاق العام دراسة قياسية خلال الفترة (1990- 2013) حالة الجزائر،** مذكرة نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير العلوم التجارية في تخصص الاقتصاد، جامعة أم البواقي، 2014-2015.

52. مجاني عبد الحميد، **دور الجباية البترولية في تحقيق التوازن الاقتصادي، دراسة قياسة تحليلية لحالة الجزائر 1980- 2014،** أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية

والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص مالي وبنوك، جامعة العربي بن مهيدي، أ م البواقي، 2016/ 2017.

53. مخضار سليم،**دراسة تحليلية لتنافسية القطاع الصناعي في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية تخصص: بحوث العمليات وتسيير المؤسسات، جامعة أبي بكر بلقايد، 2017- 2018..

54. مخلوفي عبد العالي، **الإقتصاد الجزائري في ظل الأزمات أسعار النفط دراسة مقارنة بين أزمتي 1986 و 2014**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة محمد بوضياف، 2017- 2018.

55. مشدن وهيبة، **أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة 1973- 2003**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2004-2005.

56. المعمري علي، **دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر (1970- 2006)**، رسالة مقدمة من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، فرع: اقتصادي كمي جامعة الجزائر، 2007-2008.

57. مقلد عيسى، **قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية**، مذكرة نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والاقتصاد، اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر 2007- 2008،

58. موري سمية، آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية ودراسة الحالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص مالية، كلية علوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ابن بكر بلقايد تلمسان، 2009/ 2010.

59. نبيلة عرقوب، **محاولة تقدير معادلة في الإقتصاد الكلي على المستوى الكلي دراسة نظرية و قياسية 1970-2008**، اطروحة لنيل شهادة دكتوراء، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية والعلوم التسيير،جامعة الجزائر3، 2011-2012.

60. وحيد خير الدين، **أهمية الثورة النفطية في الاقتصاد الدولي الإستراتجيات البديلة لقطاع المحروقات**، دراسة حالة الجزائر، شهادة الماجستير في علوم الاقتصاد تخصص اقتصاد دولي، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، 2012/ 2013.

خامسا: التقارير

61. صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي**، العربي موحد، 1987.

62. **الديوان الوطني للاحصائيات 1962-2011م**.

سادسا: المواقع الإلكترونية

63. أكرم فاتح أحمد الصواف، **التأميم**، المرجع الالكتروني للمعلوماتية متاح على الرابط www.almerya.net سا 14:54، 2019/04/16.

64. إيمان شوقي، **تأميم ومشروعيته في القانون الدولي**، متاح على الرابط www.antv.tv.shouadiect سا: 14:46، 2018/04/16.

65. صالح مفتاح، تطور الاقتصاد الجزائر وسماته منذ الاستقلال إلى إصلاحات التحول نحو اقتصاد السوق، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة،

ص 01. 2متاح على www.univ-biskra..des/wp يوم 2019/02//23.
سا 13:30.

66. نحات محمد رضا، **دراسة قياسية لأثر المديونية الخارجية على النمو الاقتصادي**، حالة الجزائر، متاح على الرابط www.wedeveu.dz على سا: 12:20 2000/05/13.

سابعا: الكتب باللغة الأجنبية

1. Mohamed Nasser THABET , **le Secteur des Hydrocarbures et le Déveli ppement Ecouomique de A'lgerie**, office de publi cations uncversctaires, alger, 198
2. Sid- Dahmed Abselkaer . **L'oep . passé, présentent et perspectives opu**. Alger. 1980.

فـهـارس

فهرس الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
الجدول رقم 1	حجم الاستثمارات الدولة خلال فترة الانتظار مرحلة تسيير الذاتي)	31
الجدول رقم 2	استثمار المخطط الثلاثي الأول بالأسعار الجارية 1967- 1969.	34
الجدول رقم 3	الاعتماد المالي المخصص لإستثمارات المخطط الرباعي	45
الجدول رقم 4	الإستثمارات الفعلية للمخطط الراعي الثاني لسنوات 1974/ 1977	49
الجدول5 رقم	الإستثمارات الفعلية لسنتي 1978/ 1979	53
الجدول رقم 6	تطور الحصيلة المالية للجباية البترولية في الجزائر خلال الفترة 1970	55
الجدول رقم 7	تطور الناتج الداخلي لفرع المحروقات (1970- 1979)	58
الجدول رقم 8	تطور المديونية الخارجية وخدمات الديون خلال الفترة (1970- 1979)	60
الجدول رقم 9	الاستثمارات الفعلية للخماسي الاول لسنوات 1980- 1989.	63
الجدول رقم 10	الاستثمارات الفعلية للخماسي الثاني لسنوات 1985- 1989.	68
الجدول رقم 11	قيمة الجباية البترولية ونسبتها في مجموع الإيرادات الكلية للميز العمومية (1989/1980)	72

الجدول رقم 12	يبين قيمة الناتج الداخلي لفرع المحروقات خلال الفترة (1989/1980)	73
جدول رقم 13	تطور المديونية الخارجية وخدمات الديون خلال الفترة (1980- 1989)	74
الجدول رقم 14	يبين إنتاج الأوبك بين سنتي 1973 و 1982 م	85
الجدول رقم 15	تزايدت العائدات المالية للجزائر خلال 1970-1979م	87
الجدول رقم 16	العوائد النفطية لدول الأوبك من 1985- 1989 م	98
الجدول رقم 17	رصد ميزان المدفوعات الجزائري 1985-1990	101
الجدول رقم 18	النمو الاقتصادي: الجزائري 1985-1989	103
الجدول رقم 19	نمو القطاعات الاقتصادية 1980-1988م	104
الجدول رقم 20	وضعية الديون الجزائرية بمليون دولار (1985- 1989)	106

فهرس الأشكال

الشكل	العنوان	الصفحة
الشكل رقم 1	مكانة الصناعة في المخطط الثلاثي الأول	35
الشكل رقم 2	مكانة المحروقات في قطالع الصناعة	35
الشكل رقم03	مكانة المحروقات في قطاع الصناعة في المخطط الرباعي الاول	48
الشكل رقم 04.	مكانة فرع المحروقات في الصناعة	48
الشكل رقم 5	مكانة قطاع الصناعة في المخطط الرباعي الثاني	50
الشكل رقم 06.	مكانة فرع المحروقات في الصناعة في المخطط الرباعي الثاني	51
الشكل رقم 07	مكانة الصناعة في المخطط التكميلي	53
الشكل رقم 08	مكانة المحروقات في القطاع الصناعي	54
الشكل رقم09	تطور الحصيلة المالية للجباية البترولية في الجزائر خلال الفترة1970	56
الشكل رقم10	الناتج الداخلي لفرع المحروقات من سنة 1970- 1979م	58
الشكل رقم11	يمثل تطور المديونية الخارجية وخدمات الديون خلال الفترة (1970- 1979)	61
الشكل رقم 12	مكانة الصناعة في المخطط الخماسي الاول	64
الشكل رقم 13	مكانة فرع المحروقات في قطاع الصناعة	65
الشكل رقم 15	مكانة الصناعة في المخطط الخماسي الثاني	70
الشكل رقم 14	مكانة فرع المحروقات في قطاع الصناعة	70

الشكل رقم 16	قيمة الجباية البترولية ونسبتها في مجموع الإيرادات الكلية للميزانية العمومية	72
الشكل رقم 17	تطور الناتج الداخلي لفرع المحروقات	74
الشكل رقم 18	تطور المديونية الخارجية وخدمة الديون	76
الشكل رقم 19	يمثل إنتاج الأوبك بين سنتي 1973 و 1982 م	85
الشكل رقم 20	تطور العائدات النفطية للجزائر بالدولار	98
الشكل رقم 21	رصد ميزان المدفوعات الجزائري	102
الشكل رقم 22	النمو الاقتصادي الجزائري 1985-1989	103
الشكل رقم	يمثل نمو القطاعات الاقتصادية 1980-1988م	104
الشكل رقم 22	نسبة الديون الطويلة والمتوسطة الأجل	106
الشكل رقم 22	نسبة الديون القصيرة الأجل	107

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
مقدمة	أ-هـ
الفصل الأول: الخلفية التاريخية للنفط في الجزائر	
تمهيد	7
المبحث الأول: ماهية النفط	8
المطلب الأول: تعريف النفط	8
المطلب الثاني: ظهور النفط	11
المطلب الثالث: خصائص وأهمية النفط	16
المبحث الثاني: النفط في الجزائر	21
المطلب الأول: ظهور النفط في الجزائر	21
المطلب الثاني: السياسة الفرنسية تجاه النفط الجزائري	23
المبحث الثالث: استغلال النفط الجزائري بعد الاستقلال	26
المطلب الأول: مسار النفط في اتفاقيات افيان الثاني	26
المطلب الثاني: مساهمة النفط في الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال	31
خلاصة	36
الفصل الثاني: التاميمات والسياسات الاقتصادية في الجزائر	
تمهيد	38
المبحث الأول: تاميم النفط الجزائري	39

المطلب الأول: مفهوم التاميم	39
المطلب الثاني: اسباب تاميم النفط الجزائري	41
المبحث الثاني: السياسات الاقتصادية الجزائرية 1970-1979م	44
المطلب الأول: المخطط الرباعي الأول 1970-1973م	44
المطلب الثاني: المخطط الرباعي الثاني: 1974 -1977م	48
المطلب الثالث: المخطط التكميلي (1978-1979م)	52
المطلب الرابع: تقييم عام للمرحلة الأولى	54
المبحث الثاني: السياسة الاقتصادية [1980- 1989]:	62
المطلب الأول: المخطط الخماسي الأول (1980- 1984)	62
المطلب الثاني: المخطط الخماسي الثاني: (1985- 1989)	66
المطلب الثالث: تقييم المرحلة الثانية (1980- 1989)	71
خلاصة	71
الفصل الثالث:الأزمات النفطية وأثرها على اقتصاد الجزائر.	
تمهيد	79
المبحث الأول: الأزمة النفطية العالمية 1973 (حرب أكتوبر 1973):	80
المطلب الأول: ظروف العامة الأزمة 1973.	80
المطلب الثاني: نتائج الأزمة دوليا.	84
المطلب الثالث: نتائج الأزمة وطنيا الاقتصاد الجزائري.	86
المبحث الثاني: الأزمة النفطية العالمية 1986	90
* المطلب الأول: ظروف العامة لأزمة النفطية.	90
* المطلب الثاني: نتائج الأزمة النفطية دوليا.	97

* المطلب الثالث: نتائج الأزمة وطنيا (اقتصاد الجزائري).	100
خلاصة الفصل	108
خاتمة	110
ملاحق	113
قائمة المصادر والمراجع	117
فهرس الجداول	127
فهرس الاشكال	129
فهرس المحتويات	131